

DOI: JFTP-2006-1047

التحديات التي تواجه تحقيق التعليم الريادي داخل كليات التربية، ومتطلبات مواجهتها على ضوء خبرات بعض الدول "دراسة تحليلية"

د/ علا عاصم السيد إسماعيل
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية – جامعة المنصورة

٢٠٢٠/٦/٤م

تاريخ استلام البحث :

٢٠٢٠/٦/١٩م

تاريخ قبول البحث :

olaa13517@edu.psu.edu.eg

البريد الإلكتروني :

المخلص

يستهدف البحث الحالي وضع مجموعة متطلبات يمكن من خلالها تحقيق التعليم الريادي داخل كليات التربية؛ على ضوء خبرات بعض الدول، وذلك من خلال: التعرف على التوجهات الفكرية، والدواعي الكامنة وراء نشر التعليم الريادي داخل الجامعات، وإبراز بعض أبعاد التعليم الريادي أمام طلاب كليات التربية، وإبراز بعض التحديات التي تواجه كليات التربية في تحقيق التعليم الريادي، وتحديد ما يلزم من آليات إجرائية تساعد في تحقيق متطلبات يمكنها أن تحقق التعليم الريادي داخل كليات التربية، واعتمد البحث في ذلك على وهو ما يجعل المنهج الوصفي هو الأنسب، باعتباره المنهج الذي يساعد على فهم التعليم الريادي داخل كليات التربية، وبما يسهم في توفير أفراد رياديين قادرين على العمل في وظائف الدولة المختلفة، وبما يتعارض مع تعديل أنماط السلوك التقليدية للخريجين منها، وتعديل بعض أنماط التفكير ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب طموحاتهم، وبما يدعم صنع جيل من المبدعين في مجال أعمال مهنة التعليم تناسب طبيعة العصر والمجتمع التي يعيش داخله المتعلمون، وضرورة في استحداث فرص عمل جديدة لخريجي كليات التربية تركز على التوجه المهني للمجتمع وإتقان المهارات التي يتطلبها القرن الحادي والعشرين وريادة الأعمال، والبحث عن آليات إدراجها في المناهج التعليمية، والتركيز على السياسات والبرامج التي تدعم التعليم الريادي بما يؤثر على تطلعات وسلوكيات المتعلمين بحيث تحفز كل من يعمل داخل الجامعة على تدريب وتعليم مناهج تشجع التعليم الريادي، وتشجيع طلاب كليات التربية على تطوير قدراتهم الإبداعية من أجل فهم التعقيد والتطور السريع الذي يحدث في مهنة التعليم.

الكلمات المفتاحية

التعليم الريادي - سوق العمل - التربية الريادية - خبرات الدول

ABSTRACT

The current research aims to set a set of requirements through which to achieve entrepreneurial education within the colleges of education; In light of the experiences of some countries, through: Identifying intellectual trends, and the reasons behind spreading entrepreneurial education within universities, And highlight some dimensions of entrepreneurial education for students of colleges of education, and highlight some of the challenges facing colleges of education in achieving pioneering education, and identify the necessary procedural mechanisms that help in achieving requirements that can achieve pioneering education within colleges of education, and the research relied on this, which makes The descriptive curriculum is the most appropriate, as it is the curriculum that helps to understand entrepreneurial education within colleges of education, a way that contributes to providing entrepreneurial individuals who are able to work in the various functions of the state, and in a manner inconsistent with modifying the traditional behavior patterns of graduates, and amending some thinking patterns and a system of values and trends to suit their aspirations, and in a way that supports the creation of a generation of creators in the field of the educational profession to suit the nature of the age and society In which learners live, and its necessity in creating new job opportunities for graduates of colleges of education focusing on the professional orientation of society and mastering the skills required by the twenty-first century and entrepreneurship, And search for mechanisms to include them in educational curricula, and focus on policies and programs that support entrepreneurial education in a way that affects the aspirations and behaviors of learners so that it motivates everyone working inside the university to train and teach curricula that encourage entrepreneurial education, and encourage students of faculties of education to develop their creative capabilities in order to understand the complexity and development Rapid occurring in the education profession, And search for mechanisms to include them in educational curricula, and focus on policies and programs that support entrepreneurial education in a way that affects the aspirations and behaviors of learners so that it motivates everyone working inside the university to train and teach curricula that encourage entrepreneurial education, and encourage students of faculties of education to develop their creative capabilities in order to understand the complexity and development Rapid occurring in the education profession.

KEYWORDS:

entrepreneurial education - pioneering education - experiences of countries

مقدمة

مع حلول القرن العشرين بدأت تطبيقات العلم وتقنياته تظهر إلى حيز الوجود فيما يعرف بالثورة التكنولوجية؛ حيث سيطر العلم على جميع جوانب العمل والإنتاج، الأمر الذي أدى إلى تطور مفاهيم العمل، أو التغير المستمر في هياكل العمالة، حتى أصبح العلم مقترنا بالتطبيق، والعمل مقترنا بالعلم، وازدادت خطورة المعرفة وأهميتها في ضوء حاجة العمل إلى مهارات متنوعة ومتقدمة حتى تجاوزت العمالة المفهوم الكمي إلى المفهوم الكيفي، وقد اقتضى هذا التغير في علاقة العلم بالعمل أسلوبا جديدا في التعليم يركز على الكيف أكثر من تركيزه على الكم، ويركز على إتقان المهارة بما يمكن الفرد من اختيار العمل المناسب لمهاراته، والتكيف مع ظروف المتغيرات المعاصرة، والقدرة على التعامل مع خصائص العصر التي بدأت تفرض نفسها في المجتمعات المتقدمة على العاملين في مختلف المجالات ليطورا من معلوماتهم ومهاراتهم في إعداد المتعلمين من وقت إلى آخر داخل مؤسسات التعليم.

وأصبح من الضروري، نظرا للتطور السريع للعلم والتكنولوجيا، أن يجدد المتعلم نفسه؛ لأنه ربما يضطر كما يؤكد شين (Chien,2018,119)، إلى تغيير تخصصه الأصلي وهو ما يعد أحد المتغيرات التي توجب على نظم التعليم الجامعية مراعاتها؛ فقد أضحت على معظم مؤسسات التعليم الجامعي في القرن الحادي والعشرين تجديد مناهجها وتطوير الاستراتيجيات التي تتبعها في إعداد طلابها للتوجه نحو التسويق العالمي، ضمانا للبناء والاستمرار والنمو والتوسع من خلال اقتباس عناصر الابتكار وتطبيقها داخل الجامعات الأمر الذي يضعها في مكان تنافسي يمكنها من القضاء على أوجه العجز التي تواجهها حين توظيف خريجها.

فتوظيف الخريجين أصبح ضرورة مجتمعية لمعظم الشباب الجامعي، إلا أن الواقع المجتمعي يشير إلى أن هناك مجموعة من المشكلات التي تعاني منها غالبية خريجي الجامعات في الآونة الأخيرة؛ حدد بعضها أبوسيف (٢٠١٦، ٣٧) في عجزها عن صنع فرص عمل جديدة، ونقص أداء أدوارها عند تشغيل الخريجين، بالإضافة إلى تشبع القطاع الحكومي بالعمالة، وارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض القيمة الشرائية للأجور، وارتفاع معدلات البطالة، الأمر الذي ترتب عليه تدنى المستويات المعيشية للخريج الجامعي، ففي الوقت الذي يتطلع التعليم الجامعي إلى مواكبة أنظمة دول العالم المتقدم، لم يعد الحديث متعلقا بالأنظمة التعليمية فقط، إنما بنوع متميز من التعليم يمكن الأفراد من حيازة المعارف العلمية المتقدمة، وتوظيف معيقاتها لتلبية احتياجات المجتمع وتطلعاته، بما يجعل التفكير الجاد من أجل الارتقاء النوعي بالتعليم وبنواتجه أمرا بالغ الأهمية لتحقيق الريادة التعليمية في الشأن الجامعي.

فقد انبثقت رؤية التعليم الريادي داخل معظم الجامعات العربية فكرتها كما أشارت اليونسكو (٢٠١٥) في مشروعها عن "إعداد الشباب العربي لسوق العمل"، ومن اتخاذ كافة الإصلاحات الأساسية التي توجه عمل الجامعات نحو الاستثمار في المجال التعليمي وإمكانية الاستفادة من موارد

القطاعات الحكومية والخاصة، مع وجوب توفير رأس المال البشري المتطور المساهم في فكر العمل الريادي بين الطلاب، خاصة مع تزايد اتساع حجم الفجوات التكنولوجية والعلمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، فجعلت الثانية تواجه تحديات عديدة؛ منها: ضعف ارتباط نظم التعليم والتدريب على مهارات التقدم بالالتحاق بسوق العمل وانعزالها عنه، وضعف الترابط بين المعارف التي يدرسها الطلاب، مما أدى إلى سيادة نظرة سلبية لواقع الأوطان التي يدرسون داخلها .

الأمر الذي يجعل التوجه نحو التعليم الريادي من أبرز التوجهات المستحدثة في التعليم الجامعي، حسب رؤية باسجي وألكين (Basic& Alkan,2015,23) اللذين أكدا أن "التدريب الذي يجب أن تقدمه الجامعات يجب أن يكون استجابة لتوقعات احتياجات المجتمع، وتشجيع بحوث تطوير التكنولوجيات الجديدة واستخدامها جيدا، وضمان توفير التعليم والتدريب المهني والتقني بحيث تتسع لتشمل التعليم مدى الحياة، بما يجعل التعليم الريادي أحد المعايير التي تعتمد عليها الجامعات إذا ما أرادت التقدم الأكاديمي، والتوجه نحو عمليات التنمية المستدامة"، وهو ما يؤكد وجود مجموعة من المؤشرات الدالة عليه بالشكل الذي يجعله موضع اهتمام من قبل معظم الجامعات التي تريد تحقيق التنافسية؛ ومن هذه المؤشرات كما حددها بهاء الدين (٢٠١٦، ٣٨) في: توفير موازنه مالية لدعم نشر ثقافة التعليم الريادي، وتوسيع دائرة العلاقات مع المنظمات والمؤسسات الخاصة، والاهتمام بقضايا التقدم العلمي والثقافي داخل جميع كليات الجامعة وهو ما جعله يتساءل عن مخرجات التعليم الجامعي، ولماذا يتم تفضيل العمالة الأجنبية في سوق العمل؟ وأين دور القطاع الخاص في تعليم الشباب وتدريبهم على مهارات سوق العمل؟ وما الفرص الإيجابية لمنظومات الالتحاق بقوى سوق العمل والتشغيل من خريجي الجامعات؟

ومثل هذه التساؤلات تؤكد أن قراءة فكر الريادة التعليمية داخل الجامعات إنما يستلزم التجديد المستمر في فكرها؛ سواء في طريقة إعداد المناهج التعليمية أو في الطريقة التي يتم التدريس بها، وأيضا في فكر القائمين على أمره بما يمكنه من التنافس والاستمرار في إدراج مقررات خاصة بالتعليم الريادي، وكيفية إعداد المشروعات الصغيرة، والقدرة على تسويق منتجاتها، بالإضافة إلى عقد الورش التدريبية التي تهدف إلى نشر معلومات التعليم الريادي، بجانب الاستعانة بخبراء الأعمال الناجحين لكي ينقلوا خبراتهم في التعليم الريادي من الدول صاحبة الخبرات والتجارب.

فلقد اعتمدت تجربة الصين في التعليم الريادي، كما أكد شين (Chien,2018,122)، كخطوة ابتكارية في التعليم في عام (٢٠٠٢) لزيادة فرص توظيف الشباب، وتحقيقا لهذا السياق وعد رئيس الوزراء الصيني لي تشيانغ تقديد الدعم الكافي لكافة المؤسسات التعليمية لكي تبحث عن الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق التعليم الريادي؛ وفي الولايات المتحدة، وتماشيا مع الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم الجامعي، أطلقت الحكومة خطة مساندة للجامعات دعما لنشر الابتكارية بين مختلف أطراف المنتسبين للجامعات، وهو ما أكده جرين وآخرون (٢٠١٤، ٩٩) بقولهم "إن بعض البنوك تقوم

بتمويل البرامج التدريبية التي مدتها خمسة أعوام تقدم للطالب الجامعي الذي يرغب في الانضمام لصفوف رجال الأعمال، يعمل هذا البرنامج على تحسين فكر الشباب تجاه التوظيف الحر".

وانبثقت في أوروبا عدة نماذج عكست شكل الريادة التعليمية قامت على ما أطلق عليه، كما أشار كابني (Caplne,2017,287)، النمو الذكي الذي يقوم على تهيئة الظروف المحيطة للتعليم المبتكر، وإيجاد المتعلمين القادرين على تحسين أداء نظام التعليم، وتهيئة الظروف داخل الجامعات لتمويل البرامج والمشاريع المحفزة على الابتكار، بالإضافة إلى تحسين مناخ العمل التعليمي في تحسين صناعة السياسات التعليمية والتدريبية، من أجل اللحاق بسوق العمل التنافسية، بما يساعد على إنتاج عمالة قوية في اقتصاد يؤثر على صنع الدول.

ويظهر الاهتمام بالريادة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية من انطلاقها، كما يؤكد جرين وآخرون (٢٠١٤، ٨٦)، من توفير بيئة جامعية متعددة التخصصات؛ تتسم بالاستغراق الكامل في العمل التعليمي، ويتعلم الطلاب فيها من خلال حل بعض المشكلات الحقيقية؛ بحيث تصنع الظروف التعليمية عوامل ضاغطة لتوليد الطاقة الإبداعية من خلال التعلم بالممارسة، وإنشاء مشاريع يتم تقديمها للمجتمع الأمريكي لدعم نظم الابتكار والجودة التعليمية.

وإذا كان هذا هو حال بعض الدول المتقدمة فإن الجامعات المصرية تصبح في حاجة ماسة إلى تقديم المعرفة الابتكارية التي أصبحت ضرورة مهمة في الحياة المعاصرة؛ حيث ينتج عنها الاستثمار في رؤوس الأموال البشرية، والتركيز على العلوم التطبيقية سواء داخل الجامعات أو خارجها خاصة في مجالات الهندسة والعلوم والرياضيات والتكنولوجيا، مما أدى إلى تنافس عالمي وصراع دولي على المتعلمين التطبيقيين في العالم، وبما يحتم إظهار الطلاب الموهوبين الذين بإمكانهم تطبيق المعارف التي تلقوها، بحيث تؤكد الأدوار المتوقعة من التعليم الريادي داخل الجامعات والمتمثلة في: "غرس روح المبادرة لدى المتعلمين، وصناعة قادة المستقبل لتحمل أعباء النمو الاقتصادي داخل مجتمعاتهم، والتحول في إحداث طفرات في بناء الاقتصاد المعرفي من خلال الأفكار المتجددة ذات العلاقة بتنمية مجتمع المعرفة؛ بما يكسب بعض الخريجين مهارات نادرة ومبتكرة تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكلة البطالة؛ من خلال صنع فرص جديدة للعمل المرتبطة بالتقدم التكنولوجي، بما يزيد من القيمة المضافة للخريج الجامعي في المجتمع". (العموري، ٢٠١٤، ٤٤٨).

وتوجه بعض الجامعات المصرية إلى الأخذ بفلسفة التعليم الريادي، كما يرى إبراهيم (٢٠١٥، ١٣٩)، لتتمكن من الاستجابة لروح الإبداع والابتكار، وتطوير فكر الموارد البشرية وقدرته على التطبيق والتطوير، والتي تختلف كثيرا في الوقت الراهن؛ حيث أصبحت نظم التعليم والتدريب وأنظمة البحث والابتكار تمثل أساسا مهما في الانتماء لسوق العمل بحيث تحفز جودة التعليم المتجه نحو استثمار العقول والمعارف الذي يحقق الريادة والتفوق كثقافة لها مطالبها الاجتماعية والاقتصادية

متعددة المستويات، لأنها وسيلة جيدة لتشجيع المتعلمين على توليد القيمة المضافة التي يفيد منها المجتمع، الأمر الذي يساعد على إصلاح فكر المجتمع تجاه شكل المهن والوظائف مستقبلاً، وتحسين البيئة التعليمية داخل الكليات، وتمكين الطلاب من الإجابة في مجالات العمل المختلفة المحلية والدولية، بالإضافة إلى ضرورة تحسين أداء أعضاء هيئة التدريس.

مشكلة البحث وتساؤلاته

يتزايد الاعتراف بالتعليم الريادي الآن في جميع المجالات مع التشديد على تعليمه، والاعتراف به كوسيلة لدفع عجلة التنمية واستدامة اقتصادياتها في غالبية أنحاء العالم المتقدم أكثر من أي وقت مضى؛ من أجل الحصول على فرص متساوية في التعليم المبتكر، والابتعاد عن البطالة التي تسود بين غالبية الشباب الجامعي اليوم، الأمر الذي يلقي العبء على الجامعات في قدرتها على صنع مسارات اقتصادية تضمن استدامة التعليم الجيد، وتأهيل المتعلم لأن يلتحق بمتطلبات سوق العمل، ويواكب مستجداته في ضوء حاجة المجتمعات.

وهذه الحاجة فرضت ضرورة التعليم الريادي داخل كليات التربية بصفة خاصة، نتيجة مايسودها من أوضاع جعلتها تعاني أزمات عديدة مثل باقى كليات الجامعات؛ من مشكلة بطالة الخريجين نظراً لضعف مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى كثرة خريجها من مختلف التخصصات العلمية والنظرية، والتي قد لا تلبي المهارات المطلوبة لسوق العمل، إضافة إلى قصور مناهجها التي لا تراعى الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما يندر ببطالة لم يسبق لها مثيل في القطاع التربوي. (السيد، ٢٠١٥، ٢٤٥)

وقد أثرت بعض الأوضاع المتردية عن منتج كليات التربية، كما أشار عبدالله (٢٠١٤، ٢٣) إلى تزايد الصيحات بأن تتجه كليات التربية اليوم نحو الاندماج الكلى في المجتمع المحيط والارتباط الوثيق بقضايا التنمية الاقتصادية واحتياجات سوق العمل، لكون الاتجاهات المعاصرة للتربية أصبحت تنظر إليه من خلال انفتاحها على متطلبات المجتمع، وقدرتها على استيعاب مشكلاته واهتماماته الراهنه، وتضع مخرجاتها في مؤشر قوى لنجاح المؤسسة التعليمية التي تعكس تجسيد تداعيات العولمة على التعليم الجامعي، بصفة عامة، بما يؤكد بروز أطراف متعددة تقوم بتمويله، وتوفير التعليم؛ مثل الشركات متعددة الجنسيات، وجامعات الشركات، وتوفير أشكال جديدة من التعليم الجامعي تحقق التميز والإبداع والتفرد سعياً لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنوع في المؤهلات والشهادات الجامعية تواكبا مع الخبرات العالمية.

إن الخبرات العالمية في الشأن الجامعي الآن توضح كيف أصبح العبء يقع على كليات التربية في دعم المشاريع الريادية التي تساعد خريجها على الالتحاق بسوق العمل من خلال اعتمادها على السياسيات والتوجهات الحكومية تجاه قدرتها على توفير فرص العمل وتشغيل خريجها، مع الوضع في

الاعتبار أنه ليس كل شخص يتلقى تعليماً للريادة سوف يصبح قادراً على تشغيل مشروع لحسابه الخاص، ولكن تنمية المهارات المكتسبة وخاصة عندما ترتبط بالمهارات العملية المطلوبة لسوق العمل، والتي بدورها تسهم في إثراء الشخصية، وزيادة القدرات الفردية للتوظيف والمواطنة سعياً لبناء أفراد مبدعين، والمشكلة بصورتها الحالية، دعمتها رؤى فكرية، وأكدها توصيات مؤتمرية، وأبرزتها الدراسات العلمية.

كما تتأتى من نتائج الدراسات العلمية وبحوثها التي أوصت بضرورة الأخذ بالتعليم الريادي داخل كليات التربية، ومنها :

١- أكدت دراسة المهدي والجيار (٢٠١٧) أنه على مستوى العالم العربي بات واضحاً الفجوة الكبيرة بين ما يحدث داخل الكلية من ممارسات وتطبيقات تعليمية، وبين مواكبتها لسوق العمل، وضعف نوعية المنتج التعليمي ولأدلى على ذلك من بطالة خريجها، وضعف مؤهلات كثير منهم، ونقص التمكن الجيد في امتلاك المهارات العصرية التي يتطلبها عالم العمل.

٢- أكدت دراسة الذبياني (٢٠١٤) افتقار كليات التربية إلى مهارات التعلم مدى الحياة، وبخاصة أن المتعلم الجامعي بحاجة إلى الإبداع في تلقي العملية التعليمية بدلاً من السلبية، وإظهار القدرة على المبادرة الذاتية في العمل بدلاً من النمطية والوصول إلى معرفة كيفية التعلم بدلاً من توقع تلقي التعليم.

٣- أشارت دراسة الطوخي وعبدالغنى (٢٠١٧) إلى نقص الاهتمام بالتعليم الريادي داخل كليات التربية، بما يؤكد ضرورة تطوير مناهجها وتجويدها لكونها الحل العصري الذي يساعد الطالب المعلم على تجديد مهاراته ومعارفه طيلة حياته، حيث أصبح متعلم هذا العصر يناضل من أجل مكانته في المجتمع عن طريق التحرر من قيود مناهج الحفظ والاستظهار؛ بالسعي وراء حقه في الحصول على التعليم الابتكاري، بحيث تتفتح أمامه أبواب المعرفة والتفكير، ليبتكر وينتج ويستمتع بوقت فراغه، كل هذا يحتم أن تتفتح فرص التعليم وإعادة التعليم واستمراره.

٤- أشارت دراسة إبراهيم (٢٠١٥) إلى أن أهم المعايير على نجاح كليات التربية هو نوعية الطالب الذي يتخرج من تلك المؤسسة التربوية، وقدرته على خدمة المجتمع التعليمي بالطريقة المطلوبة، بالإضافة إلى توجه نظرة المجتمع الإيجابية لكلية التربية، والتي تكسب خريجها نوعاً من الاحترام والتقدير، الأمر الذي يؤدي إلى وجود منافسة شديدة بين كليات التربية على تحسين برامجها ومناهجها وأهدافها، للحصول على مخرجات تعليمية مناسبة وملائمة لخدمة المجتمع وتطويره.

وتأتى أيضاً من التوصيات الصادرة عن المؤتمرات والندوات العلمية، والتي أكدت في مجملها أن مواجهة الحقيقة للمتغيرات والمصاحبات التي تفرضها تقلبات الاقتصاد داخل الجامعات، الأساس فيها هو قدرة التعليم على إدارة الأزمات الاقتصادية، وتهيئة الأجيال الجديدة لريادة سوق العمل بفهم

واقْتدار، وبإظهار القدرة على الإبداع؛ هذا؛ وقد أجمعت معظم المؤتمرات والندوات المختلفة على عدد من التوصيات تبرز أهمية التعليم الريادي داخل الجامعات، إذ رأت ما يلي :

١- في فعاليات منتدى مستقبل وطن الذي عقد في مدينة شرم الشيخ يوم الثلاثاء (١٦-١٠-٢٠١٨)، أكد وزير التعليم العالي أن الجامعات المصرية لا بد لها أن تدعم المبادرات الإبداعية في الطريقة التي تقدم بها المناهج التعليمية للمتعلمين، مع وجود الدعم المناسب من قبل الجامعات والتي تحفز المتعلمين على خوض غمار المشاريع الإبداعية التي تترتبط بالمعلمين ، وإصدار التشريعات التي تلزم لتحقيق هذا الأمر.

٢- أكدت توصيات مؤتمر نحو بيئة داعمة لريادة الأعمال في الشرق الأوسط الذي عقد في مدينة الرياض في الفترة من (٩-١١-٩-٢٠١٤) أن معظم الجامعات اليوم مطالبة بالتركيز على البعد الريادي، وتنمية المهارات الريادية؛ من خلال ما توفره من ثقافة صحيحة وواعية حول الريادية ومكوناتها وأبعادها ودعم البيئة الريادية في ظل التقدم التكنولوجي المستمر بما يساعد على إكساب الجامعات صبغة عالمية، ويجعل استخدام استراتيجيات التعليم الريادي أحد العوامل التي تساعد الجامعات على تحقيق التنافسية، وتحقيق المكانة المرموقة كونها تحقق توجهات ريادية في المجال التعليمي.

٣- أكد منتدى اليونسكو الذي أتى بعنوان " إعداد الشباب العربي لسوق العمل " (٢٠١٥) ضرورة إجراء مزيد من مشاريع الأعمال الخاصة بمهنة التعليم وبالتالي العجز الواضح في زيادة التحفيز على مهنة التعليم والتي بدورها تساعد المتعلمين على أن يصبحوا مشاركين في سوق العمل وبالتالي التي على تحمل المسؤولية والمخاطر.

٤- في السياق نفسه أشارت توصيات مؤتمر إعداد المعلم الضرورات والمقتضيات والذي عقد في إسطنبول في الفترة (١٣-١٥-٤-٢٠١٩) بفندق هواليدى إن إلى ضرورة مزيد من البحث عن آليات تفعيل التعليم الريادي داخل الجامعات، بحيث يمكنها توفير فرص النمو المهني لأعضاء هيئة التدريس، والطلاب؛ من خلال استثمار طاقاتهم لتنشيط العملية التعليمية، واكتساب الخبرات الجديدة والمفيدة في الميدان التعليمي والبحثي، وتمكنهم من المشاركة في خدمة المجتمع؛ وأكدت بعض أوراق المؤتمر ضرورة الوعي بالواقع السلبي للمنتج التعليمي وما يطرحه من تحديات ومخاطر على مستقبل الوطن، الأمر الذي يتطلب تحسين جودة الجامعات وإظهار أثرها في إثراء الفكر المبدع الذي يهدف إلى تعبئة الطاقات والموارد سعياً إلى تحقيق أهداف المتعلمين الطموحة في الحصول على وظائف مناسبة.

٥- أكدت توصيات الحلقة النقاشية التي عقدتها وزارة التعليم العالي بالاشتراك مع الجمعية المصرية للأعمال يوم الخميس (٢١-٣-٢٠١٩) والتي أتت بعنوان "الاتجاهات العالمية لتطوير التعليم العالي" أهمية وضوح الريادة التعليمية داخل الجامعات المصرية، وأن استراتيجية الوزارة الحالية

تستهدف نظاما تعليميا يتماشى مع متطلبات العصر والثورة الصناعية الرابعة، وأكدت فعاليات الندوة أنه سيتم اختفاء كثير من الوظائف، وستظهر وظائف أخرى جديدة تعتمد على أحدث التطورات العلمية؛ من خلال إدخال تخصصات جديدة كالذكاء الاصطناعي، بما أكد على أهمية طرح برامج جامعية جديدة، والبحث عن الحاضنات التعليمية فى مواجهة التحديات الاقتصادية التى تحيط بمعظم خريجي الجامعات.

٦- أشار مشروع التعليم للريادة فى الدول العربية بالاشتراك مع منظمة اليونسكو (٢٠١٠) إلى أنه تم تنفيذ عديد من البرامج فى مجال التعليم للريادة على المستوى الرسمى وغير الرسمى من قبل المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية، وبمشاركة قطاع متعدد التخصصات من رجال الأعمال، بهدف دعم البلدان المهتمة بتطوير سياساتها الهادفة إلى إدماج مفهوم الريادة فى أنشطتها التعليمية بما يسهم فى تمكين الشباب فى المنطقة العربية من المشاركة الكاملة فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مجتمعاتهم.

وكل هذه الدراسات والتوصيات تؤكد أنه لتحقيق التعليم الريادى داخل كليات التربية فإن الأمر يتطلب أن تكون لها استراتيجية واضحة المعالم والأهداف فى هذا الإطار، تؤهلها لاجتذاب المتميزين من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وتفتح قنوات التواصل مع المبدعين، وتستدعى تحديد الكيفية التى يتم بها نشر فلسفة التعليم الريادى داخل كليات التربية؛ من خلال الاعتماد على بعض الأطروحات التى قدمتها خبرات بعض الدول فى هذا الشأن بما يجعلها تحسن من الممارسات التعليمية، وسعيا لتحقيق الأداء المتميز لتحديد احتياجات كليات التربية لتحقيق هذا النوع من التعليم

ومن كل ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث الحالية فى التساؤل الرئيس الآتى: ما معالم التصور المقترح الذى يمكن من خلاله تحقيق التعليم الريادى بكليات التربية بالجامعات المصرية على ضوء خبرات بعض الدول؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الأسئلة الآتية :

- ١- ما التوجهات الفكرية للتعليم الريادى داخل الجامعات؟
- ٢- ما أبعاد التعليم الريادى لطلاب كليات التربية؟
- ٣- ما التحديات التى تواجه كليات التربية فى تحقيق التعليم الريادى؟
- ٤- ما الخبرات الدولية فى مجال التعليم الريادى داخل بعض الجامعات؟
- ٥- ماالمتطلبات التى تلزم لتحقيق التعليم الريادى داخل كليات التربية؟

أهداف البحث

- يستهدف البحث الحالي وضع مجموعة متطلبات يمكن من خلالها تحقيق التعليم الريادي داخل كليات التربية؛ على ضوء خبرات بعض الدول، وذلك من خلال :
- 1- التعرف على التوجهات الفكرية، والدواعي الكامنة وراء نشر التعليم الريادي داخل الجامعات.
 - 2- إبراز بعض أبعاد التعليم الريادي أمام طلاب كليات التربية.
 - 3- إبراز بعض التحديات التي تواجه كليات التربية في تحقيق التعليم الريادي.
 - 4- الاطلاع على بعض الخبرات الدولية في مجال التعليم الريادي داخل بعض الجامعات.
 - 5- تحديد ما يلزم من آليات إجرائية تساعد في تحقيق متطلبات يمكنها أن تحقق التعليم الريادي داخل كليات التربية.

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث الحالي من طبيعة الموضوع الذي يطرحه، حيث إنه من الموضوعات المستحدثة في الشأن الجامعي والتي تحتاج إلى تنظيم فكري يكون موجها لبرامجه ومناهجه، بالصورة التي تزيد من الرصيد التربوي المترتب على تنمية مهارات الإبداع في التعليم، وبالصورة التي تسهم في بناء رؤية الجامعات ورسالتها بناء على الوعي المجتمعي بقضايا سوق العمل المعاصر من خلال التركيز على البعد المستقبلي للمناهج التعليمية، والتركيز على إيجاد فرص العمل والتعليم القائم على الابتكار والشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة، بحيث يحتم الأمر على الجامعات أن تعيد النظر في تحويل دورها من التركيز على التوظيف إلى إيجاد العمل المناسب لكل خريج.

وتتأتى أهميته أيضا من طبيعة التوجهات العالمية التي أصبحت تنظر إلى دور الجامعات في قدرتها على إنتاج أجيال من المبدعين الرياديين والمبدعين في التفكير فيما يقدم لهم من أشكال تعليمية مختلفة، وتسخيرها لخدمة المتعلم مستقبلا حين الالتحاق بوظيفة معينة، بحيث يكون مبدعا في تقديم استثمار نوع التعليم الذي يتلقاه لخدمته، واعتبار التعليم الريادي مدخلا لريادة الأعمال الذي يهدف إلى تغيير نمط التفكير للطلبة إلى أنماط التفكير الحديثة المبنية على الإبداع والتجديد.

وتكمن أهميته كذلك في كونه يسعى إلى بلورة رؤية عامة حول طبيعة التحديات التي تواجه كليات التربية في تحقيق أهداف التعليم الريادي داخلها، والقدرة على تطوير آفاقه المستقبلية والذي لا يزال يعاني من قصور في وظيفته والتي تلقى الضوء على نقص إدراك أهمية هذا النوع من التعليم في رفع عمليات التنمية الاقتصادية، بما يواكب التطور المجتمعي، وإظهار قدرة المناهج الإبداعية على رفع مستويات المعيشية لدى المتعلمين من خلال توجيههم نحو التوجه المهني نحو الاختصاصات المطلوبة في سوق العمل من خلال التوجه بشل عملي نحو الأعمال ذات الطابع المهني أيضا.

وتأتى الأهمية التطبيقية من نقص الاهتمام بأبعاد التعليم الريادي، وبقضايا الريادية داخل كليات التربية، بما يسهم فى ندرة توفير أفراد رياديين قادرين على العمل فى وظائف الدولة المختلفة، وبما يتعارض مع تعديل أنماط السلوك التقليدية للخريجين منها، وتعديل بعض أنماط التفكير ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب طموحاتهم، وبما يدعم صنع جيل من المبدعين فى مجال أعمال مهنة التعليم تناسب طبيعة العصر والمجتمع التى يعيش داخله المتعلمون .

منهج البحث

لعل القضية التى يطرحها البحث تقتضى فى معالجتها كثيرا من التحليل للتعليم الريادي كما أبرزتها بعض الأدبيات الحاكمة، ومن ثم قراءتها فى ضوء توجهات الفكر المجتمعي السائد الآن، وهو ما يجعل المنهج الوصفي مناسباً لمثل هذا البحث، الذى يحاول الكشف عن بعض التوجهات الفكرية الحاكمة للتعليم الريادي، ومعرفة بعض الأبعاد التى تحقق التعليم الريادي داخل كليات التربية بصفة خاصة، ومعرفة التحديات التى تحول دون تحقيقه داخل كليات التربية، ومن ثم الوقوف على بعض الخبرات التى سجلت معالم واضحة للتعليم الريادي، وصولاً لوضع مجموعة متطلبات من شأنها تفعيل التعليم الريادي داخل كليات التربية؛ سعياً لتحقيق الإبداعية فى سياقاتها التعليمية.

مصطلحات البحث

يعرف البحث الحالى التعليم الريادي بأنه : نوع تعليمي يساعد على إنتاج العقلية الابتكارية التى لديها القدرة على تحويل الأفكار الجديدة وتطويعها لخدمة المتعلم نفسه، وترسيخ الثقة بالنفس لدى المتعلمين من خلال ربط المعلومات التعليمية بالمهارات العملية التى يتطلبها سوق العمل لإثراء الشخصية، وزيادة القدرات الفردية للتوظيف داخل المجتمع.

الدراسات السابقة

قام البحث الحالى بمراجعة الدراسات العربية والأجنبية ذات الصلة بقضية البحث المطروحة، وتوصل من خلالها إلى عدد منها:

١- دراسة إبراهيم (٢٠١٥) بعنوان " التعليم الريادي مدخل لدعم توجه طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر"، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس النظرية للتعليم الريادي، وتوجيه أنظار الطلاب الجامعيين إلى التوجه نحو العمل الحر بإكساب الطلاب روح المبادرة من أجل الوصول إلى تصور مقترح للتعليم الريادي من شأنه دعم توجه طلاب الجامعة نحو العمل الحر، معتمده على المنهج الوصفي واستخدمت الدراسة الاستبيان، وتم تطبيقها على عينة من أعضاء هيئة التدريس؛ وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح أشارت فيه إلى ضرورة تأسيس مركز لريادة الأعمال بالجامعات، وتصميم برامج للتعليم الريادي تقدمها الجامعات، و تصميم مقررات ثقافية تعكس التربية الريادية داخل الجامعات.

٢- دراسة باسجى وألكين (Basci& Alkan,2015) والتي جاءت بعنوان: " التعليم الريادي فى الجامعات باستخدام نموذج الدعم"؛ وقد هدفت الدراسة إلى بيان أهمية تلقى التعليم الريادي داخل الجامعات، وتطوير مهارات الخريج الجامعي من أجل تحقيق مقاربة بين سوق العمل والطالب الجامعي، ودراسة سوق العمل جيدا باستخدام مؤشرات تعزيزية تقلل من نسب البطالة بين خريجي الجامعات، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي فى تحليل المؤشرات ذات الصلة فى تقييم فعاليات برامج الإصلاح المرتبطة بين سوق العمل والتعليم العالى.

٣- دراسة توفيق ومرسى (٢٠١٧) بعنوان: " الجامعة الريادية ودورها فى دعم تحقيق المزايا التنافسية المستدامة تصو مقترح"؛ وقد هدفت الدراسة إلى معرفة الفلسفة التى تقوم عليها الجامعة الريادية والإمام بمحددات المزايا التنافسية للجامعات، ووضع تصور مقترح لدور الجامعة الريادية فى دعم المزايا التنافسية وتحقيقها، واقتضى البحث استخدام المنهج الوصفي، وقامت الدراسة بوضع تصور مقترح يحث على تفعيل التعليم القائم على الابتكار و توفير القيادة القادرة على توفير كافة الإمكانيات المادية والبشرية المجهزة لتفعيل التعليم الريادي، و التوجه للعمل على إيجاد حلقات شراكة بين الجامعة والمجتمع المحيط لدعم الطلاب والمبدعين.

٤- دراسة محمود (٢٠١٧) بعنوان: " التربية الريادية ومتطلباتها من التعليم الجامعي"، وقد هدفت إلى الوقوف على مفهوم التربية الريادية، وتحديد مدى توافر التربية الريادية ومتطلباتها من التعليم الجامعي، والوقوف على وصف العلاقة بين التعليم الريادي واقتصاد المعرفة، وصولا إلى وضع مجموعة من الإجراءات اللازمة لدعم التربية الريادية لدى طلاب الجامعة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهدافها، واعتمد على استبانة موجهة إلى مجموعة من أعضاء هيئة التدريس بمختلف كليات جامعة سوهاج، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: الاهتمام بالبرامج الريادية داخل الجامعات، وتوفير الدعم المالى والتكنولوجى اللازم لنشر التعليم الريادي بين الطلاب، وتنمية الشراكة بين مؤسسات الإنتاج والخدمات لتدريب الطلاب على إنتاج الأفكار الجديدة.

٥- تحت عنوان: " نماذج التعليم الريادي داخل الجامعات" هدفت دراسة كابنى (Capiene,2017) إلى تقييم أهمية التعليم الريادي داخل بعض الجامعات لإبراز دوره فى الارتقاء بعمليات التقدم الحادثة فى هذه المجتمعات، لبيان العلاقة بين التعليم وسوق العمل والاقتصاد، فى إطار دراسة استشرافية تتطلب التخطيط الجيد للتعليم الريادي، وطبقت استبانة على عينة من أعضاء هيئة التدريس، للوقوف على مدى توافر مواصفات المنتج التعليمي للتعليم الريادي؛ وتوصلت الدراسة إلى أن البرامج التى تقدمها بعض الجامعات يجب أن تقدم صورة حقيقية لشكل التعليم الريادي، و اتباع نمط التربية الريادية فى المناهج التى تقدمها الجامعات، وأوصت الدراسة أيضا بأهمية توافر الإدارة المتميزة التى لديها القدرة على تحقيق الريادية التعليمية.

وبعض أن استعرض البحث الحالي بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالمتغير البحثي، وفي ضوء التحليل السابق لبعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية حول فلسفة التعليم الريادي داخل الجامعات يتضح الآتي :

- إن معظم هذه الدراسات تتحدث عن التعليم الريادي داخل الجامعات بصفة عامة، كأحد أهم المداخل التي تربط بين التعليم الريادي وسوق العمل أيضا من خلال الكشف عن تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية على الخريج الجامعي.
- إن مؤشرات الواقع تشير إلى وجود عديد من المعوقات وأجوانب القصور التي تحول دون تحقيق التعليم الريادي والابتكارية داخل غالبية الجامعات.
- ضرورة إعادة النظر في نشر أبعاد التعليم الريادي داخل كليات التربية، بصفة خاصة، وهو الأمر الذي لم تشر إليه بعض هذه الدراسات ولاسيما حين التعرض لصور أبعاد التعليم الريادي لطلاب الكلية، وهذا ما يحاول البحث الحالي إلقاء الضوء عليه في الوقوف على طبيعة التحديات التي تحول دون تحقيق التعليم الريادي داخل كليات التربية، وهو ما يؤكد إفادة البحث الحالي من مجمل نتائج الدراسات السابقة التي عرضت لمفهوم التعليم الريادي، وبعض المتطلبات اللازمة لتحقيقه، وكذلك لإفادة في عملية التحليل الأدبي ذاتها الخاصة بالبحث الحالي.

إجراءات البحث

تحقيقا لأهداف البحث ستقع إجراءاته في معالجة المحاور الآتية:

- ١- التوجهات الفكرية للتعليم الريادي داخل الجامعات.
- ٢- أبعاد التعليم الريادي لطلاب كليات التربية.
- ٣- التحديات التي تواجه كليات التربية في تفعيل التعليم الريادي.
- ٤- بعض الخبرات الجامعية في فلسفة التعليم الريادي.
- ٥- متطلبات تفعيل التعليم الريادي داخل كليات التربية.

المحور الأول: التوجهات الفكرية للتعليم الريادي داخل الجامعات

تقتضى المعالجة الموضوعية للفلسفة الكامنة وراء التعليم الريادي الوقوف أمام بعض دلالاته؛ كونه يترك عددا من الإشكاليات المتعلقة به، باعتباره من المفاهيم متعددة الجوانب وذات العلاقة بمفاهيم أخرى مرتبطة به، واختلاف رؤى المهتمين به في تحديد هذا المصطلح، وتحديد بعض الأهداف الخاصة، والوقوف عند بعض ضروراته في الشأن الجامعي، بما يتضمن التوجهات الفكرية الحاكمة للتعليم الريادي داخل الجامعات، وعرض بعض أهدافه، وخصائصه، وبعض الدواعي الكامنة وراء تحقيقه.

(١) مفهوم التعليم الريادي

يعد مفهوم التعليم الريادي داخل الجامعات في حاجة ماسة للتوضيح، لذا يتطلب الأمر بدءاً من أمرين اثنين، الأول طرح بعض الرؤى الفكرية التي عرضت له، والآخر: توضيح أهم ما يتميز به هذا المفهوم من ميزات خاصة به، وإنه فيما يتعلق بالرؤى الفكرية التي عرضت لهذا المفهوم فيأتي في مقدمتها أنه ينظر إليها على أنها تأخذ معنى الابتكار الذي يأخذ بالمؤسسات نحو حداثة الفكر، بما يحدثه بداخلها من نقلة نوعية في فكر الأفراد، وهذا ما ذكره رشيد والزيادي (٢٠١٣، ٢٠٤) بقولهما: "إنه نسق فكري يوجه الأفراد نحو الابتكار، والسماح للإمكانيات التي تتوافر داخل المؤسسات أن تنمو وتتطور في إطار فريد من الابتكار، من خلال استغلال القدرات العقلية والتنظيمية التي تدعو الأفراد العاملين داخل أية مؤسسة إلى تحقيق الريادة"، وما أكدته رؤية ناصر، والعمري (٢٠١١، ١٤٣) من أنه نوع تعليمي نتيجة لما يحدثه من تطوير في طبيعة المناهج التعليمية، فقد عرفاه بأنه "تمط تعليمي يساعد على توسيع مدارك القائمين على أمر الجامعات على تطوير المنتج التعليمي والارتقاء بجودة خصائصه من خلال العمل الدعوي على تحقيق أعلى مستويات الرضا للأفراد، بحيث تزداد معها إنتاجية الجامعات".

وهناك رؤية ثالثة تربط التعليم الريادي بفكر المنظمات الريادية التي يكون لديها القدرة على الإبداع والابتكار من خلال منتجاتها؛ فقد عرفه القرني (٢٠١٤، ٣٧) بأنه "قدرة المنظمة التعليمية على التوجه الابتكاري بحيث لا تخشى المخاطرة حين تحسين الأداء، ارتباطاً بفلسفة المنظمات الاقتصادية ذات النهج الريادي".

أما الرؤية الرابعة فقد عكست المنظور الاقتصادي للتعليم الريادي حين عرفته السر (٢٠١٧، ٥٥) بأنه "عملية ديناميكية جديدة هدفها تحديث العملية التعليمية من أجل مواكبة تطلعات سوق العمل، والاندماج مع التطورات الاقتصادية الحادثة داخل كافة المجتمعات من أجل تحقيق الميزة الإبداعية". وفي السياق الاقتصادي أيضاً أشار بهاء الدين (٢٠١٦، ١١١) إلى أنه تعليم يعمل على ممارسة القيمة المضافة وإيجادها في مجالات أخرى خارج قطاع رجال الأعمال، بما يعزز غرس العقلية الريادية في نفوس الشباب، وتزويدهم بالخبرات الاقتصادية الضرورية التي تساعدهم على مواجهة مختلف المواقف والظروف حين الالتحاق بسوق العمل.

و في رؤية خامسة هناك من وجه التعريف نحو إيجابيات التعليم الريادي؛ حيث عرفه إبراهيم (٢٠١٥، ١٥٤) بأنه "بذل الجهود الإدارية والتنظيمية نحو إيجاد السبل التي تسهم في إشباع حاجات الأفراد التعليمية بشكل إيجابي يساعد على الابتكار في طريقة سير العملية التعليمية، وهو الأمر الذي يساعد على التفرد التعليمي، ومن ثم يتمكن المتعلم من عالم ريادة الأعمال".

والرؤية السادسة اهتمت بتغيير السلوكيات والأداءات بحيث عكست أهمية التعليم الريادي فقط حين عرفه كل من باسيجا وآخرين (٢٠١٧، ٤٣) بأنه "الاهتمام بالجوانب السلوكية الناشئة والتنظيمية التي تؤدي إلى التحول من ممارسة شكل التعليم التقليدي إلى نمط تعليمي يحقق قيمة مضافة للمنتج التعليمي داخل المجتمع، من أجل المساهمة في تطوير برامج ريادة الأعمال".

إن قراءة هذه الرؤى الفكرية الحاكمة للتعليم الريادي تعكس عددا من الأمور المهمة في إيضاح فلسفة هذا التعليم؛ الأمر الأول منها يعكس أنه فلسفة تؤكد أنه تعليم هادف يمكن من خلاله التأثير على المتعلم بمجموعة من الصفات والمهارات التي تمكنه من البقاء داخل عالم الأعمال لرفع قدرات الأفراد من الاستمرار في سوق العمل، مهما تعرض للتقلبات الاقتصادية، وهو ما يؤكد أن التعليم الريادي لا يستهدف فقط هؤلاء الراغبين في اكتشاف إمكانية أن يكونوا مشغولين بالعمل الحر أو هؤلاء الذين لديهم مشروعات عمل صغيرة؛ إنما المفهوم الأوسع يعزز من مهارات العمل الريادي كجزء من المهارات الأساسية التي يجب أن يكتسبها غالبية خريج الجامعات.

والأمر الثاني يتمثل في أن هناك فرقا بين ريادة الأعمال والتعليم الريادي؛ فريادة الأعمال هي تنفيذ الأعمال الجديدة وتحمل المخاطرة بهدف تحقيق الأرباح المادية بطريق الإبداع والابتكار، وتطوير الأساليب الحديثة في نطاق الأعمال والمهن والوظائف، أما التعليم الريادي فهو عملية إعداد المتعلمين للدخول في عالم الأعمال من خلال تشجيع التفكير العلمي القائم على الإبداع، مستخدما تطوير المناهج والأساليب التعليمية، وبما يستلزم الاطلاع على أحدث الأنظمة التعليمية التي خطت خطوات سريعة نحو الأخذ بالتعليم الريادي للتكيف مع البيئة التسويقية، والتعامل مع متغيرات العصر بمرونة عالية، والإصرار على بلوغ الأهداف المنشودة لخريجي الجامعات وفق عقلية متفتحة، وتكوين استراتيجيات شاملة ومتنوعة تحقق التناغم بين الريادة والتسويق؛ نظرا لتداخل علاقة التسويق مع القيمة المضافة للريادة التعليمية.

والأمر الثالث لا يقصر فكر التعليم الريادي على إطلاق المشاريع فحسب، إنما يطلق حين يراد إنتاج العقلية الريادية التي لديها القدرة على تقديم كل ما هو جديد غير مألوف، بما يمكن من بناء قاعدة صلبة من المهارات الحياتية للتكيف مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، بشكل يساعد على إكساب طلاب الجامعة اتجاهات ومهارات سوق العمل الحر؛ وذلك لزيادة الوعي بإدراك الفرص الوظيفية، وتدريبهم على مهارات الإبداع والابتكار، وتنمية الرغبة للمبادرة بإطلاق ممارسات ثقافة العمل الحر، والتوظيف الذاتي.

والأمر الرابع يؤكد أن هناك اختلافا بين مفهومي التنافسية التعليمية والريادة التعليمية فالمفهوم الأول يمثل أحد العناصر التي تدل على تفوق الجامعات والتي تحدث بمجرد اتباع الجامعات لأسس وأساليب موضوعة سلفا يقاس عليها مدى ما حققت التنافسية داخل الجامعات، أما الريادة التعليمية فهي تلك الحالة التي تعبر عن حالة الإبداع الدائم والمتكرر الذي يؤكد الابتكار في قيمة المخرج

التعليمي مقارنة بغيره من مخرجات المؤسسات الأخرى، وهو الأمر الذي أصبح يمثل تحديا كبيرا في قدرة الجامعات على تحقيق الريادة التعليمية.

أما فيما يتعلق بالميزات الخاصة التي يتسم بها التعليم الريادي داخل الجامعات فإنه يمكن حصر بعضها فيما يأتي:

١- توفير بيئة تعليمية داخل الجامعات محفزة وداعمة للفكر الريادي بصفة عامة، وتتوج بالرعاية الحكومية بما يساعد على تمكين المتعلمين وتدريبهم على الدخول في معترك سوق العمل.

٢- تبني فلسفة التميز الجامعي بتسليط الضوء على كافة الفرص المتاحة داخل الجامعات، واستثمارها بشكل يبرز المبتكرين ويدعمهم فكريا وماديا، بما يمكنها من وضع الخطط الجديرة بتطبيق الفكر الريادي ليكون ذلك مبدأ والتزاما على جميع العاملين بها.

٣- إرساء الفكر الاستراتيجي لمنهج يحكم الريادية التعليمية، الذي يؤكد ضرورة إدارة أنشطة التعليم الريادي وضبطها، بحيث يكون توجهاته جزءا لا يتجزأ من الاستراتيجية الشاملة الموجهة لتحقيق بناء المجتمع الذي يحقق أحلام المتعلمين داخله بالحصول على وظيفة تحقق له أدنى متطلبات العيش الكريم.

٤- الاهتمام بالأبحاث العلمية ذات الشأن التطبيقي التي تصب في تطور التكنولوجيا والبنية التحتية للجامعات، والتي تسهم في إنتاج المبتكرين من رواد الأعمال والعلماء، بحيث تنطلق من الجامعة نفسها احتضان الأفكار المتميزة بتقديم الاستشارات، وتوثيق الأفكار الإبداعية وإدارتها.

وفي ضوء الأمرين السابقين (الرؤى الفكرية - السمات المميزة) فإن البحث الحالي يعرف التعليم الريادي بأنه: نوع تعليمي يساعد على إنتاج العقلية الابتكارية التي لديها القدرة على تحويل الأفكار الجديدة وتطويعها لخدمة المتعلم نفسه، وترسيخ الثقة بالنفس لدى المتعلمين من خلال ربط المعلومات التعليمية بالمهارات العملية التي يتطلبها سوق العمل لإثراء الشخصية، وزيادة القدرات الفردية للتوظيف داخل المجتمع.

ومعنى هذا أن التعليم الريادي يؤكد الدور المهم للجامعات في كونها مؤسسة أكاديمية تعليمية، ويضيف إليها أن يكون لها دور في فعاليات سوق العمل بما يدعم فكره أنه إذا أرادت كليات التربية أن تنحو تجاه الريادة التعليمية لابد أن تتوافر داخلها مجموعة من الشروط؛ منها:

١- أن تنتهج كليات التربية لنفسها نهجا رياديا، بحيث يكون لها جسور شراكة قوية مع متطلبات المجتمع الخارجي من مواصفات معلم المستقبل؛ من خلال تضمين هذا المفهوم داخل المناهج التعليمية الخاصة بالكلية.

٢- التخطيط الجيد إلى أن تكون مؤسسة تعليمية أكاديمية بروح التسابق المحموم في الارتقاء بمهنة التعليم بصفة خاصة، بقدرتها على إعادة الثقة في المنتج التعليمي المتخرج فيها؛ بحيث يجد المتعلم ما يساعده على النمو المهني بشكل مستمر.

٣- فهم وإدراك مسئوليات كليات التربية في بناء وتحديث المجتمع بأكمله من خلال قدرتها على توفير البيئة التعليمية المناسبة لسيادة الفكر الريادي.

٤- توافر مجموعة متداخلة ومتكاملة من الأنشطة والمناهج الدراسية والجهود التعليمية والبحثية ، وإصدار القرارات والتشريعات، واختيار الأدوات المساعدة للتعليم ، والقصدية في اتباع السلوك الريادي الذي يولد روح الإبداع والابتكار الذي يشجع المتعلمين على حل مشكلاتهم التعليمية بأنفسهم.

(٢) أهداف التعليم الريادي

ينظر إلى هدف التعليم الريادي، بشكل عام، على أنه يعمل على تعزيز التقدير الذاتي والثقة بالنفس بتغذية المواهب والإبداعات الفردية للمتعلمين، وفي الوقت نفسه بناء القيم والمهارات ذات العلاقات التي تساعد المتعلمين على توسيع مداركهم في الدراسة وما يليها من فرص، وتبني الأساليب اللازمة لذلك على استخدام النشاطات الشخصية والسلوكية والاتجاهات، وتلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة، الأمر الذي يؤدي إلى تنوع أهداف التعليم الريادي داخل الجامعات.

وقد حددت دراسة العتيبي (٢٠١٦، ٥٦) مجموعة من الأهداف العامة للتعليم الريادي؛ تتمثل في تغيير القيم الراسخة لدى المتعلمين بضرورة العمل داخل القطاع الحكومي فقط، والحد من البطالة المتفاقمة في غالبية دول العالم، وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، ودعم المعارف والمهارات لدى الطلاب، وتشجيع فرص الابتكار والمجازفة داخل مؤسسات التعليم الجامعي.

إن تشجيع المتعلمين، كما يرى رشيد والزيادي (٢٠١٣، ٢٢٣)، على أن يكون لهم مشروعاتهم الخاصة من أهم أهداف التعليم الريادي، والتي قد تميل أو تبتعد عن التخصصات العلمية التي درسوها مراعاة للتحويلات التي تحدث في سوق العمل، والتي تساعدهم على التحول نحو الإبداع التنظيمي والتكنولوجيا الجديدة، في محاولة لإحداث التغيير والتحول تجاه فكر الجامعات، حتى يتجه نحو كل ما هو مبدع ومنتج، والتي تساعد على تغيير شكل النظرة إلى الجامعات على أنها مجتمع تعليمي فقط، بالتركيز على محددات القدرة التنافسية للجامعات؛ ليصبح التعليم الريادي أحد أهم المؤشرات المعترف بها في قياس القدرات التنافسية للجامعات، مراعاة للمتغيرات في البيئة الخارجية للجامعات وتحليل احتياجات الجامعات وسوق العمل، ومواكبة المستجدات باستمرار بما يمنح الجامعات الثقة والمصداقية، وبما يغرس قيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها من أجل تصميم المشاريع الريادية وإدارتها ومن أجل الوصول إلى إحداث فرق إيجابي في حياة الآخرين.

ويؤكد توفيق ومرسي (٢٠١٧، ٤٧)، أن التعليم الريادي يهدف إلى بناء اتجاهات إيجابية نحو قدرة المجتمع على توفير فرص العمل على المدى الطويل داخل المجتمعات من خلال إثارة الدافعية لدى المتعلمين لبناء تصور أفضل للمهن في المستقبل، وهو ما أكده كل من جيف وإريك (Jeff &

(Eric, 2013, 312)، من أن أهم أهداف التعليم الريادي العمل على تطوير السمات والمهارات الخاصة بالعاملين والمنتسبين للتعليم الجامعي بشكل يساعد على دعم التعليم الريادي، بالإضافة إلى تعديل فكر الأفراد داخل المجتمع من أجل فهم الإبداع والتفوق، بعيداً عن فكرة أن هناك كليات بعينها أفضل من الأخرى.

وفي الاتجاه نفسه تشير دراسة كوت وآخرين (Kuttim, 2014, 659)، إلى أن من أهداف التعليم الريادي فهم التفاعل بين التعاملات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة، ومراعاة التنقل في بيئة معقدة وديناميكية، وكيفية تقييم المعرفة والاستراتيجيات الريادية، وتحويل الأفكار إلى أفعال من خلال إعادة النظر في دراسة أوضاع السوق ومراجعة أصحاب المصلحة المعنيين بذلك، ومراعاة مدى احتياج فكر الجامعات إلى اكتساب المعارف الجديدة.

وقد أكدت دراسة مغاوري (٢٠١٦، ٥٤٢) أن أحد أهداف التعليم الريادي تمثل في إلقاء الضوء على أفضل الممارسات والأفكار الاستشرافية الجديدة التي تتبع لإحداث الطفرات العملية داخل العملية التعليمية، وتقارن فيها بين أفضل الممارسات في هذا الشأن من أجل اتباع الخطوات التي سارت عليها هذه الدول، ومعرفة النهج التربوي والتعليمي الذي جعل بعض هذه الدول تتحول من قدرتها على إنتاج التعليم الريادي إلى قدرتها على قيادة الأعمال؛ من خلال زيادة فرص الحصول على الموارد عبر زيادة التمويل الموجه للتعليم الريادي، وتعزيز آليات مبتكرة لتعزيز الشراكات مع غالبية أطراف مؤسسات المجتمع الخارجي التي لديها القدرة على تقديم العون ومساعدة الشباب في إيجاد فرص عمل متنوعة ومختلفة في التخصصات المختلفة.

(٢) خصائص التعليم الريادي

لما كان من أهداف التعليم الريادي تغيير نظرة الالتحاق بسوق العمل، ودعم المعارف والمهارات والأنشطة، وتقدير التعلم الذاتي، وزرع الثقة بالنفس، والقدرة على إتقان التكنولوجيات المتطورة، والتعرف على أفضل الخبرات في مجال الريادة التعليمية والتي تتمتع بسمعة جيدة في هذا الشأن، وإعادة هيكلة الجامعات التي تسعى إلى زيادة التنافسية العالمية، والتوسع في البرامج التعليمية التي تدعم حاضنات الأعمال، بالإضافة إلى تحقيق التوازن بين كون الجامعة مؤسسة تعليمية، وبين كونها وسيلة تساعد المتعلم على الالتحاق بوظيفة معينة في سوق العمل المتنامي، الأمر الذي يجعل غالبية الجامعات تلجأ إلى الفكر الريادي في التعليم، وتصميم بعض البرامج التعليمية والمقررات الدراسية المتعلقة بالريادة التعليمية، في ضوء ما تتسم به من مجموعة من الخصائص المتعلقة بسوق العمل؛

منها:

١. الإبداع التعليمي

إن وجود فكرة تساعد الجامعات على أن تفقد الفكر المبدع نحو مجالات الإنتاج والتسويق من خلال الاعتماد على جهد منهجي هادف من أجل تكوين القدرات والمهارات المطلوبة في جودة أداء المنتج التعليمي، يجعل الصيحات؛ كما يشير إدريس وأحمد (٢٠١٦، ١٣٢)، تتعالى من أجل تحقيق التعليم الذي "يحقق الموازنة بين العرض والطلب في سوق العمل من خلال فكر إبداعي منتج؛ هذا الفكر الذي يستلزم صنع الاستراتيجيات والخطط الخاصة بنوعية التعليم الجامعي بما يدفع نحو تقليل نسب البطالة بين خريج الجامعات"، والتحول إلى سياسيات وأساليب مختلفة تساعد على تطوير العملية التعليمية داخل الجامعات، وتدعم روح الإبداع الفكري، وتهيئ الفرصة للمتفوقين للتفكير بأسلوب غير تقليدي لدخول سوق العمل بمبادرات اقتصادية قابلة للنجاح، وهو ما يتطلب أن يوفر التعليم الرعاية والتوجيه والمشورة في المجالات الفنية والإدارية والقانونية والتسويقية، وسائر الخدمات الضرورية التي تهدي المتعلمين إلى سبيل النجاح.

إن تحقيق الإبداع في التعليم الجامعي إنما يمكن أن يتحقق، كما أوضح زوقاوة (٢٠١٧، ١٨٥)، من خلال ثلاثة إجراءات هي:

الأولى: تطبيق التعليم القائم على الإبداع والابتكار بعيدا عن الحفظ والتلقين، الأمر الذي يساعد المتعلمين على أن يكونوا فاعلين ومنتجين للمعارف بدلا من تلقيها وحفظها.
الثانية: التعاون مع الجامعات المتميزة في مجال التعليم الريادي، وبصفة خاصة تلك التي استطاعت استخدام موارد الجامعة، وتسخير الأفكار واستخدامها في أعمال ذات نفع وقيمة .
الثالثة: توفير القيادة التي تؤمن بمفهوم الريادة التعليمية، والتي تستطيع توفير الإمكانيات المادية والبشرية التي تنمي روح الإبداع والابتكار؛ من خلال تحويل الأفكار إلى أعمال ذات قيمة من خلال إدارة الموارد المتوفرة والإفادة منها .

فالإبداع هنا قد يعني أيضا تحويل فكرة تعليمية قابلة للتسويق أو مخرج معين إلى مخرج قابل للتسويق أو تحسين منتج معين، ويشمل أيضا زيادة الإنفاق على البحث العلمي المبدع، وتوافر العلماء والمختصين في مجالات التخصص، بحيث يؤدي إلى الإبداع الذي من شأنه تعزيز الميزة التنافسية للجامعات بأن تحافظ الجامعات، كما يشير تيرو (Terno, 2013, 14)، على "موقعها ومكانتها التي تحقق لها الريادة التعليمية بطريقة تعاونية، بما يستلزم تجريب الفكر الحر الذي ينمي الإبداع ويحسن العملية التعليمية، واتخاذ القرارات المنتجة، والتي لها أثر ملموس على واقع المتعلم"، وهو ما يبرز الإبداعية حين تطوير الخدمات التعليمية التي تنتهجها الجامعات فكرا وسلوكا، بإطلاق العنان للإبداع المتحرر من النمطية بدعم التعليم التطبيقي الذي يوجه نحو ربط الأفكار، وإيجاد مناخ تعليمي متعدد الأبعاد التخصصية يساهم في الوصول إلى فكرة يمكن تحويلها إلى مشروع منتج، باستخدام الموارد، والقدرة على تسخير الأفكار واستخدامها في أعمال ذات قيمة.

٢. تطوير الأداء الأكاديمي

إن التعليم الريادي من شأنه أن يدفع الجامعات إلى البحث عن النمو والاستمرار في طريق النجاح والتقدم من خلال البحث عن جهات ترعى الجامعات في طريقها للنمو والتطور، الأمر الذي يساعدها البحث عن موارد إضافية للتمويل، والبحث عن المنح والهبات والتبرعات، بما يساعد الجامعات، كما أشار عبدالمعطي والفشلان (٢٠١٠، ٦٩)، على زيادة الرغبة في اجتذاب الطلاب المتفوقين فقط وليس بناء على مجموعهم في الثانوية العامة فقط، والاحتفاظ بالهيئات التدريسية ذات القدرة على التعامل الواعي مع مستجدات العصر من خلال معايير التفوق داخلها.

وهو ما جعل توفيق ومرسي (٢٠١٧، ٤٨) يؤكدان أن التفوق الأكاديمي يساعد الجامعات على أن تطور برامجها الأكاديمية حتى تستطيع أن تضاهي جامعات العالم المتقدم والمتطور، من خلال الاعتماد على بعض البرامج الدراسية التي تحفز على التعليم الريادي، وهذا الأمر بدوره يساعد على اجتذاب أعضاء هيئة التدريس الأكفاء، ويساعدها على المقارنة الدائمة بأفضل الجامعات والأقسام العلمية على مستوى العالم، والنظر للمشروعات الريادية على أنها وسيلة فعالة لمحاربة قضية البطالة المنتشرة حالياً على مستوى العالم أجمع من خلال تنمية القدرات الريادية لدى مختلف الشباب.

والتفوق الأكاديمي هنا يساعد الجامعات على تحقيق التميز في خدمات ومنتجات من خلال الاستخدام الأمثل لمواردها المادية والبشرية، والعمل على تحديد احتياجاتها المتطورة من أجل التحسين والتطوير المستمرين، بما يؤدي إلى تحسين وضع الطالب، حيث ينطلق التفوق الأكاديمي للجامعات من قدرتها على توفير كافة الخدمات، وربط احتياجات الجامعات من المتعلمين بسوق العمل، والقدرة على إدارة الموارد البشرية لتحقيق مخرجات تتناسب مع معايير جودة التعليم العالمية.

٣. المخاطرة المحسوبة

أصبح فكر التعليم الريادي أحد أهم الاستراتيجيات المستخدمة في تقليل شكل التعليم التقليدي القائم على الحفظ والاستظهار، والحصول على الشهادات فقط، إلى تعليم يصنع فرص العمل، والمساعدة على المخاطرة في عمل مشروعات ريادية تسهم، كما يرى باسيجا وآخرون (٢٠١٧، ٦٥)، في تأهيل الشباب لإدارة المشروعات الريادية، وتوفير المعارف والخبرات في أن ينتقل التعليم الريادي إلى فكر ريادة الأعمال، الأمر الذي يحقق المخاطرة المحسوبة للمؤسسات الجامعية؛ وهذه المخاطرة إنما تنبع من تدريب الشباب على الفكر الإستراتيجي، ومحاولة التعامل مع بيئة الأعمال المحيطة بشكل إيجابي، بما يساعد على شيوع نوع جديد من السلوكيات والاتجاهات الإيجابية للحاضر والمستقبل، بحيث يعمل على تحويل ثقافة المجتمع من الاعتماد على سوق العمل الحكومي إلى سوق العمل الحر.

وتظهر المخاطرة هنا كما، يؤكد باتريك (Patrick, 2016, 42)، في "احتمالية ضعف الوصول إلى تحقيق بعض أهداف التعليم الريادي في المنتج التعليمي المطلوب نتيجة نقص المعارف عن

مستقبل التعليم الريادي، أو ضعف اتخاذ القرارات الاستراتيجية التي تسهم في تحسين أداء الجامعات وفقا لظروف السوق، بما يتطلب منها أن تتصف بالسرعة في تقديم المنتجات التعليمية المتطورة في الفكر والأداء المتميز"، وقد يتطلب ذلك الأمر استشراف المستقبل ودراسة الأوضاع المستقبلية للتعليم، وتحليل المعلومات ذات الصلة بزيادة المنفعة من فكر التعليم الريادي بغرض تقييم المخاطر لمختلف الأنشطة والعمليات التي تتضمن نشر التعليم الريادي داخل الجامعات، وإظهار القدرة على تقبل بعض النتائج غير المتوقعة أحيانا، والالتزام بتحمل نتائج الأفكار ذات النسق الأعلى في التفكير، والقدرة على اختيار البدائل ذات المخاطرة العالية؛ أي تحمل النتائج مهما كانت، بما يساعدهم في المستقبل على اتخاذ القرارات الأكثر موثوقية.

وأكد الحمالي والعربي (٢٠١٦، ٣٧٧) ضرورة الانتباه للفرص المتوفرة داخل الجامعة واستخدامها في انجاز الأعمال لتوسيع مجالات التفكير في العمل الإبداعي ليغطي مجالات جديدة بما يستلزم تقبل التحدي، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من المخاطر؛ وهو ما يضيف الاهتمام بجودة الأفكار المقدمة، وتوفير الجو اللازم لتوليد مرونة الفكر، وإزالة العوائق التي تحد من المعرفة التشاركية بصفة خاصة عند اتخاذ القرارات المناسبة لتقليل المخاطر، وتحديد المنافع أو الفوائد التي تحصل عليها الجامعة، وبين قدرتها على تحقيق أكبر العوائد.

إن تفعيل الفكر الريادي داخل العمل الجامعي، وبصفة خاصة؛ حين تعديل النظرة إلى الفلسفات والمناهج الإدارية ومنها التعلم التنظيمي، والذي يعد بمثابة نظرة للتعليم تساعد على توليد الأفكار الجديدة والمستحدثة بما يساعد على تحسين الوضع الجامعي، وأن تكون أحد معايير الحكم على جودة الجامعات قدرتها على تحمل المخاطرة؛ والتي تتمثل بعض معاييرها في (الإيمان بالتعليم الريادي - القدرة على تبني أصحاب الفكر الإبداعي - دعم الطلاب ماديا - تحمل الخسائر)، الأمر الذي يجعل أداء الجامعات مرنا في أدائه، وذات تركيب متماسك، وتتصف بقابليتها للتكيف مع المجتمع؛ والنظرة المستقبلية المعتمدة على الفكر الريادي داخل الجامعات تنطلق من قدرتها على تقبل المخاطرة والتي تظهر؛ كما يؤكد العموري (٢٠١٧، ٤٤٧-٤٤٨) : تأكيد الثقة بالجامعات على المستوى المحلي والدولي في مخرجات العملية التعليمية، بما يواكب التطورات المستقبلية في المجال التعليمي والتكنولوجي، ونشر الوعي بأهمية فلسفة الريادة التعليمية لتحقيق التطور المستقبلي للشأن التعليمي للجامعات، ومن خلال دعم القدرات الذاتية للجامعات، وتنوع مؤشرات الحكم على مستقبل الريادة التعليمية لتشمل الموارد البشرية، والمادية، والبرامج الدراسية، وبيئة التعلم والتعلم، ومواكبة المنافسة القوية والشرسة لمتطلبات سوق العمل.

٤. دعم البيئة الجامعية

إن بيئة التعليم الريادي في أي مجتمع من المجتمعات إنما تعمل بشكل فريد وتختلف باختلاف قوة المجتمعات الاقتصادية، وباختلاف البيئة الثقافية له أيضا، وتختلف درجة تحقيقه أيضا بناء على

نوعية الموارد ودرجة ندرتها، إلا أنها تتفق على ضرورة دعم البيئة الريادية داخل الجامعات لتشمل البنية المحفزة والداعمة لتحقيق الأهداف الريادية داخلها، بحيث تكون منظومة تعليمية تسهم في توليد الأفكار الريادية التي تعود بالنفع على الجامعة والمجتمع، وانتشار ثقافة الريادية المحفزة على إطلاق العنان للتفكير بلا حدود بحيث تؤكد، كما يشير مغاوري (٢٠١٦، ٥٤٥)، تقبل التدريب على توليد الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى منتجات أو مشروعات تفيد المجتمع، وتبنى مجموعة من السياسات المحفزة والقواعد التنظيمية الميسرة لثقافة التعليم الريادي، ووجود بنية تكنولوجية عالية الجودة والإلتقان تسهل على الطلاب تعلم كل ما يفيد في مجالات الابتكارات والإبداعات العلمية والتطبيقية، وتبنى مجموعة من القيم والقواعد التي ترسخ مبدأ الشفافية عند اختيار الأفكار المبدعة والتي تسهم في نشر السلوك الريادي بين طلاب الجامعات.

فهذه أمور ترسخ دعم البيئة الريادية داخل الجامعات، الأمر الذي يساعد بدوره على مفهوم الريادة الاجتماعية الهادفة لتحقيق النفع الاجتماعي؛ حيث يتم الاعتماد على أسس الريادية ومبادئها التي تدعم الجاهزية في التعامل مع سوق العمل التعليمي، وارتباط ذلك بتنوع طموحات الجهات المستفيدة وتوقعاتها من المنتج الجامعي، بحيث تصبح الريادية هي المنهج الأكثر ملاءمة لتعامل الجامعات مع كافة التحديات التي تواجهها في التعامل مع الوظائف.

وتحاول بعض الجامعات، كما يشير أبو قرن (٢٠١٧، ٢٣)، أن يكون لها بيئتها الريادية الخاصة بها من خلال قيامها بتنظيم بعض المشاريع الخاصة بها والتي تعزز من التنمية الإقليمية والوطنية، والقدرة على تحقيق التنافسية على المستوى المحلي والدولي بتسخير جميع إمكانيات البيئة الجامعية وبصفة خاصة، تلك البيئة التي تدعم نشر تكنولوجيا الإبداع وثقافة الذكاء، وإيجاد بيئة هيكلية بين الكليات تحدد شكل التعليم الريادي داخلها تعزز من استراتيجية الإبداع المستمر في سعيها لتعديل طريقة التفكير لكل من يعمل داخل الجامعات، بحيث تحفز البيئة الداعمة للتعليم الريادي، والتركيز على الأسواق الجاذبة للفكر الريادي، وتلبية احتياجات المجتمع من الجامعات؛ إن مراعاة البيئة تعبر عن موقف الجامعات من مواكبة المستجدات باستمرار، وبنائها الثقة والمصداقية في ظل العمل داخل بيئة تعليمية معقدة ومتعددة الموارد.

(٤) دواعى تحقيق التعليم الريادي داخل كليات التربية

تشهد كليات التربية عددا من التغييرات التعليمية نتيجة للتطورات التكنولوجية، واتساع عالم العولمة يوما بعد يوم، وانعكاس ذلك على الاستقرار الاقتصادي داخل المجتمعات، والتحول من الاقتصاد على عدد محدود من أصحاب رؤوس الأموال إلى التحول نحو أكبر عدد من أفراد المجتمع، بما يلقي العبء على كليات التربية لتعديل مناهجها لتلائم متطلبات الإبداع، وتنمية فكر الثقافة الابتكارية، بشكل يؤكد أن هناك دواعى متعددة للتعليم الريادي داخل الجامعات؛ منها :

١. الالتحاق بسوق العمل

إن التفاعل مع معطيات التقدم الحادث داخل المجتمعات فرض على كليات التربية اليوم ضرورة أن تؤكد دورها في إعداد العنصر الذي يستطيع البناء والتقدم ؛ خلال دورها الحضارى فى توفير تعليم عصرى يستهدف حسن إعداد أفرادها للتكيف مع المستقبل ومستجداته، بحيث فرضت هذه الأمور ضرورة إعداد العمالة المطلوبة، وتوجهت الأنظار إلى مستوى إعدادها، ومجالات هذا الإعداد، وقدرتها على مراعاة الطاقة الاستيعابية الحقيقية لحاجة سوق العمل، والقوانين التي توضح كيفية تحديد نسب مشاركة عوامل الإنتاج فى أى عملية إنتاجية، ومدى ملاءمة ذلك لاحتياجات التقدم والتنمية فى مفهومها الأوسع، أى إن "توظيف الخريجين يتم فى ضوء اعتبارات سياسية لكسب الشرعية، وليس على أساس اقتصادى وتخطيطى، بما يترتب على ذلك من تضخم فى أعداد العاملين دون أن يقابله إنتاج حقيقى، أو أفكار جديدة تسهم فى بناء المجتمع، لتفرض نوعا من البطالة الجامعية المقنعة فى استخدام المتخصصين ذوى التعليم الجامعى فى أعمال لا تتطلب التعليم الذى تلقوه داخل كلياتهم". (العامرى، ٢٠١٥، ٣٢)

فلقد أصبح من الضرورى أن يتجاوز التعليم داخل كليات التربية مجرد إكساب الطلبة المعارف والمهارات بالعمل على زيادة حماسهم ومسئولياتهم تجاه أنفسهم و الآخرين، والحفاظ على جودة مخرجاتها التعليمية داخل المجتمع، بحيث يكون منتجا وليديه القدرة على إدارة المواقف التى تساعده على الالتحاق بوظيفه معينة، لأنه، وكما أشارت دراسة غنایم (٢٠١٥، ٣٢٦)، حول دعم الميزة التنافسية لكليات التربية، فإنه لا بد أن توافق مخرجاتها مع متطلبات سوق العمل، الأمر الذى يؤدى إلى ضرورة توظيف الكم الكبير من خريجي كليات التربية، وسد احتياجات سوق العمل منهم فى مختلف التخصصات التى يطلبها المجتمع التربوى، بحيث يسهم بدوره فى رفع مستوى خريج كليات التربية.

وهذا الرفع فى المستوى إنما أصبح مطلبا بعد ضعف فرص التحاق خريجي كليات التربية بالعمل نتيجة تجميد قرار تكليف خريجهم منذ عام (١٩٩٨)، هذا القرار الذى جعل معظم خريجها، كما أكد السيد (٢٠١٥، ٢٤٢) ينتسبون إلى مهن لا علاقة لهم به، أو بما تعلموه داخل أروقة الكلية، وما تبعه من تعيين غير المتخصصين من التربويين للعمل فى بعض المدارس، وتولى بعض المناصب القيادية، وهو ما جعل كل من ناجح وإسماعيل (٢٠١٨، ٦٩) يقولان: "إن من أخطر تجميد قرار تكليف طلاب كليات التربية هو بعدهم عن التدريب الميدانى فى النزول إلى واقع التدريس والتعامل مع التلاميذ، والفصول، وإندماجهم مع المدرسين والإداريين ومع العملية التعليمية ككل".

وهو الأمر الذى يسبب حرجا لمعظم خريجي كليات التربية فى أن يجد وظيفته عند التخرج كإى موظف فى الدولة ، على الرغم من أنه الوحيد الذى يصعب الاستغناء عنه، ومعنى هذا أن واجب كليات التربية أصبح لا يقتصر على تدريب خريجها على الالتحاق بوظيفة معينة، وإعطائهم تدريبا أو حشوا

بالمعارف المتخصصة، وإنما أصبح يمتد ليشمل، كما يرى جيف وإريك (Jef & Eric, 2013, 316)، تثقيف الطلاب عبر إبراز قواهم الفكرية وإثارة خيالهم في دراسة موضوعات تثير اهتمامهم، وحيارة ثقتهم بأنفسهم، وثقتهم في الالتحاق بسوق العمل"، وهو الأمر الذي يمكن أن يتحقق في ظل سيادة التعليم الريادي الذي بدوره يساعد على استحداث المناهج التعليمية الجديدة ذات المنحى الإبداعي والتشاركي مع احتياجات المجتمع، وإنشاء التخصصات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل من الشباب الجدد على مدار سنوات مستقبلية.

فالتعليم الريادي ترجمة حقيقية لمحاولة مواكبة تحولات سوق العمل التي تقوم على الاتصالات السريعة وما يستلزمه من محاولة تحسين نوعية البناء التعليمي داخل كليات التربية ليتلاءم مع الواقع المحيط والتغيرات العصرية بما فيه من متطلبات متجددة تحتم البقاء في سوق العمل، وهو الأمر الذي يعظم من الأدوار الملقاة على كليات التربية في الأخذ بالتعليم الريادي، فأصبح عليها، كما يؤكد ناجح وإسماعيل (٢٠١٨، ٦٩)، "إما أن تقدم هذا التعليم من خلال تنمية المهارات والمعارف المبتكرة وغير المألوفة بحيث تشجع المناهج على التطور مع عالم الإبداع وربطه بسوق العمل، أو أن تقوم بالدور المجتمعي حين توفر للطلاب دعماً مستهدفاً لتبني فكرة ذات قيمة أو نفع، أو تبني فكرة مشروع بعينه، أو أن تنوع أدوارها لتشمل الجانبين؛ من خلال رفع قيمة الوعي المجتمعي بأهمية التعليم المواكب لسوق العمل، واحتضان الأفكار المبدعة ومن ثم تحويلها إلى مشروعات ريادية".

٢. تنمية المهارات الحياتية

تعد تنمية المهارات الحياتية من الضروريات المهمة للأخذ بالتعليم الريادي لأنها تظهر ما يمكن أن يحدثه التعليم الريادي من تنمية المهارات الحياتية لدى المتعلمين داخل كليات التربية، ومحاولة أن تسهم هذه المهارات في إيجاد حلول للمشكلات التي تواجه الخريجين، وخاصة في ظل التعريف الذي يقدمه صاصيلا (٢٠١٣، ٧٩) بأنها "مجموعة القدرات التي تمكن الأفراد من إحداث التكيف مع تعاملات الحياة اليومية وظروفها المتغيرة لمواجهة المواقف المختلفة بطريقة إيجابية تعزز السلوكيات المختلفة التي يحتاجها المتعلمون اليوم".

إن التوجه نحو تعليم المهارات الحياتية من شأنه أن يأخذ المتعلم، كما يرى العموري (٢٠١٧، ٤٥١)، إلى عقل منفتح يمثل ذروة الارتقاء المجتمعي بقضاياها، والشعور بمشكلاته واحتياجاته الأساسية من التنمية، بالإضافة إلى قدرته على تزويد المتعلم بأساليب حديثة للحصول على المعلومات التي يحتاجها، والتعرف على القضايا العالمية التي تغير نظرة المتعلمين إلى سوق العمل، الأمر الذي يلفت النظر إلى ضرورة استثمار التعليم الريادي وتوجيهه نحو الأفكار الإبداعية وتحويلها إلى مشاريع ريادية صغيرة، وتوجيهها الوجهة الصحيحة لخدمة المجتمع من خلال غرس العقلية الريادية لدى الطلبة، والتركيز على توظيف القدرات الشخصية والتنظيمية بما يجعل الطلاب قادرين على الإبداع ولديهم الثقة في مساعيهم من أجل التكيف مع اقتصاديات السوق.

هذا التكيف يتطلب جملة من المهارات الإدراكية والإدارية والاجتماعية والتكنولوجية يمتلكها الخريج، بما يساعده على التعامل مع مستجدات العصر الذي يعيش فيه، وتوظيف المعارف والمعلومات بشكل جيد، والحرص على المشاركة في الأعمال الجماعية، وهو ما أشار إليه الحلوة (٢٠١٤، ٤٤) بقوله: "ثلاثية العلم والتكنولوجيا والمهارات البشرية الابتكارية، التي تحول الجامعات إلى مزارع فكر بشري تتبنى المواهب والقدرات العلمية والتي تسهم في تنمية المجتمعات."

وهي أمور جعلت "مركز هي" للسياسات العامة في مصر" (٢٠١٥) يؤكد أن تنمية المهارات الحياتية وتعليمها هي السبيل للقضاء على بطالة خريجي الجامعات والتي تعمل في إطار أربعة محاور متصلة فيما بينها، حددها المركز في: "تنمية ثقافة المتعلم في التعامل بنجاح مع المتغيرات الحياتية من حوله، وتنمية قدرته على حل المشكلات الحياتية للتفاعل مع مهارات بيئة محلية وعالمية، وتنمية القدرة على التواصل مع الآخرين للتفاعل الاجتماعي معهم، وأخيرا تنمية قدراتهم على التفكير المنطقي"، وهو ما يؤكد ضرورة توجيه مناهج كليات التربية نحو التعليم المبدع، وغرس العقلية الريادية الواعية بمتطلبات السياق المحلي لإقبال المجتمع على خريج الكلية، والعمل مع التركيز على توظيف القدرات الشخصية والتنظيمية بما يزرع الثقة في قدراتهم الخاصة سعيا إلى تحقيق مستقبل أفضل لمهنة التعليم بناء على أن المهارات الحياتية تختلف أهميتها من متعلم إلى آخر بحسب المشكلة التي يواجهها، أو المهارة التي يريد تنميتها.

٣. التوجه نحو المشروعات الصغيرة

لا شك أن التعليم الريادي يتطلب تعليما عصريا يواكب التغيرات التي تحدث داخل المجتمعات، وبصفة خاصة من حيث ما يتطلبه سوق الاقتصاد المعرفي من تحديث وتطوير، فالاقتصاديات التي تلعب المعرفة وتطبيقاتها الدور الديناميكي في إحداثها، تعد من أهم ضرورات التعليم الريادي التي تتطلب التوجه نحو التعليم الحر، باعتبار أن الاقتصاديات القائمة على المعرفة تنظر إلى المعرفة على أنه مقوم حيوي لا غنى عنه عند الدخول إلى معترك سوق العمل الذي يشجع على ريادة الأعمال من خلال المشروعات الصغيرة.

ولما كانت المشروعات الصغيرة ترتبط بالاقتصاد الذي يبنيه مجتمع المعرفة ليصبح قطاعا اقتصاديا قائما بذاته، فإنه ينطلق من أصول منهجية وتكنولوجيات فائقة التقدم، فإن هذا الأمر يستوجب كما يرى الدلو (٢٠١٦، ٣٣)، من كليات التربية أن تكون مركزا مهما في تبنى فكرة المشروعات الصغيرة من الطلاب داخلها بما يعود بالنفع على الطالب والمجتمع معا، وهي تحولات تستوجب التوجه نحو حاضنات الأعمال باعتبارها مؤسسات تعمل على دعم المبادرين الذين تتوفر لهم الأفكار الطموحة والدراسات الاقتصادية السليمة، وتوفير بعض الموارد اللازمة لتحقيق طموحاتهم، بما يتيح لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى من عمر مشروعاتهم، وزيادة فرص النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، بالإضافة إلى أن التعليم الريادي يربط طلاب

الجامعة بزملاء الدراسة من خلال مجموعات التفكير الريادي، ويسهل وصولهم للمستثمرين أصحاب المشروعات من خلال فعاليات التواصل بين الجامعة والمجتمع الخارجي لتقديم الدعم واستشارات التمويل، ومساندة الشباب في بداية حياتهم العملية من خلال توفير مناخ داعم لهذا الفكر.

إن توفير مناخ ريادي داخل الكليات يتمثل، كما يرى أوستيوجين وعبدومينوفا (Ustyuzhina & Olga, 2019, 121)، في دعم المشروعات الصغيرة، وتحقيق متطلبات النجاح الذي يستلزم توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بإمكانية الجامعة للاستمرار في التوسع في هذا المجال؛ حيث إن وجود المعلومات التي تشير إلى حجم الجامعات وأنشطتها واحتياجاتها تحتاج إلى دراسة نقاط القوة والضعف، وتشير إلى مدى توافر الفرص والتحديات التي تحيط بالعمل الجامعي، وبما يدعم إعداد الصياغة الصحيحة لدعم المشروعات الصغيرة، بما يترتب عليه تغيير القيمة المضافة، والاتجاهات والأفكار السائدة بالتخلي عن دور الجامعة في إعطاء شهادات فقط، إلى قدرتها على اكتشاف المشروعات ذات الطابع الإبداعي بما يوجه فكر الطلاب تجاهه.

وبذلك تتحول الشهادة الجامعية، كما يرى زقاوه (٢٠١٧، ١٥٨)، من كونها "وثيقة التوظيف إلى كونها بطاقة دخول عالم المشروعات من خلال تفعيل الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصالح من القطاعات العامة والخاصة"، للإفادة من فكر الطلاب المبدعين في وضع حجر أساس لمشروعات خاصة بهم، وهو ما يدعم نشر ثقافة ريادة الأعمال بين الطلاب، والتحرر من النمطية التعليمية بما يوجد مناخا تعليميا متعدد الأبعاد، يسهم في الوصول إلى أفكار يمكن تحويلها إلى مشروعات منتجة لصالح الطلاب والجامعات التي يدرسون فيها.

٤. يشجع على التعلم الذاتي

تشير التوجهات الفكرية الحاكمة للتعليم الريادي إلى أنه ينطلق من فلسفة التعلم الذاتي، وتعليم الدارس كيف يعلم نفسه بنفسه من خلال اكتشاف العالم المحيط به بطريقة هو يختارها، واستخدام إستراتيجيات تعليمية تريح الدارس في الطريقة التي يتعلم بها، ذلك أنه في الوقت الذي تتراكم فيه المعرفة، وتتضاعف بالصورة التي يصعب على الجامعات تعليم كل شئ للمتعلمين، فإنه ليس أمامهم إلا أن يعلموا أنفسهم بأنفسهم، تحقيقا لمستويات أفضل من النماء والارتقاء بالتفكير، وبما يضمن له استمراريته في التعليم من منطلق فلسفة التعليم مدى الحياة.

وهي فلسفة تشير، كما يؤكد محمود (٢٠١٧، ٣١)، إلى فردية التعلم؛ حيث إن كل متعلم يتعلم بمفرده، بحسب ما يمتلكه من قدرات واستعدادات، وما يحتاجه من متغيرات مطلوب إحداثها لمواجهة التقلبات الثقافية والمعرفية داخل أي مجتمع، وإلى ضرورة تحقيق التنمية الذهنية للمتعم ليصبح أكثر وعيا بمتطلبات التنمية وقضايا مجتمعه، بحيث تنمو إمكانياته العقلية والوجدانية بطريقة تساعده على النجاح في مستقبله العملي، وهو الأمر الذي يظهره التحول من ذهنية راكدة إلى ذهنية للمناقشة والتفكير، ومن العقلية الناقدة فقط إلى المنتجة للفكر.

والتعليم الريادي على هذا النحو يعد من بين الأساليب التي يعتمد عليها في تحقيق التعلم الذاتي، والذي يعرفه تيرو (Teruo, 2013, 197) بأنه:

1. إنجاز المتعلم عملية التعلم بنفسه دون مساعدة الآخرين، باستخدامه لمهاراته العقلية وقدراته على الإنجاز، والبحث عن المساعدة في حالة الرغبة فيها.
 2. إستراتيجية يعتمد فيها المتعلم على نفسه في تحقيق مجموعة من الأهداف السلوكية التي يوجه لإدراكها، ولكيفية تطبيق إجراءات تحقيقا بدافعية وفهم، وبمستوى تمكن محدود طبقا لقدراته الشخصية واستعدادته، وكذلك في القدرة على تقويم قرارات ونواتج تعليمية.
 3. قدرة المتعلم على استخدام مواد تعليمية تتضمن محفزات عقلية، وآلية للتعبير عن غالبية الأسئلة التي تفرضها طبيعة المعارف التي يدرسها أو تدخل محل اهتمامه، وتغذية راجعة مما يتيح له التعلم دون الاعتماد على أي شخص.
- إن فعالية التعليم الريادي في تحقيق هذا التوجه إنما تتوقف على تحقيق التربية الذاتية للمتعلمين باعتبارها السبيل لتعليمهم ما يريد، والتي في ضوءها يجب التركيز على مبادئ دفع المتعلم إلى تحقيق توقعات عالية من التفكير والأداء الجيد و احترام الموهبة الحقيقية وما يمتلكه المتعلم من قدرات خاصة تدفعه نحو الابتكار من حوله.

5. تسويق المنتج المحلي في السوق الدولية

إن وجود رؤية تحليلية لكليات التربية لتقديم التعليم الريادي ينبغي ألا تقوم فقط على امتلاك حق التعليم الجيد؛ وإنما تنطلق من ضمان بيئات يعمل فيها خريجوها بحيث تبعدهم عن طابور العاطلين في سوق العمل بما يعزز التطوير الذاتي للكليات بتوجيهها نحو التعليم الريادي، وهذا يصبح هدفا استراتيجيا في خططها وبرامجها لوضع رؤية مستقبلية لأعمالها تعتمد على طرق الإبداع والابتكار واستخدام التكنولوجيا المعاصرة لتمكين خريجها من العمل في السوق الدولية، لتشجيع المبادرات الريادية وتجاربها محدثا التنمية.

والتعليم الريادي إذ يستهدف التنمية، ذلك أن الاستثمار في مجال التنمية البشرية يعد أحد المفاتيح المهمة التي تساعد، كما يرى ناصف (٢٠١٨، ١٣٧)، على "التقليل من فرص البطالة وزيادة فرص الاستمرار في التعليم، بحيث يكون للجامعات دورها الأكبر في تحقيق الأهداف العلمية والتنموية الداعمة لسبل العيش الكريم للمتعلمين"، على اعتبار أن عمليات التنمية الحقة تقتضى إعداد القوى البشرية إعدادا مهنيا ووظيفيا مناسباً لقدرات كل فرد وإمكانياته، وتكشف بداءة عن العوامل التي تسهم بشكل واضح في إحداث تسويق الخريج الجامعي بصفة عامة؛ ومنها :

1. المصادر البشرية ومدى قدرتها، كما يؤكد باسج وألكين (Basci & Alkan, 2015, 17)، على إدارة البرامج والمشاريع الجديدة، وما يتاح لها من مجموعة من الوسائل الحديثة التي توفرها تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديث، وإدراكها لعمليات التنظيم القائم، وقدرة الجامعات على تنظيم

الاستشارات بين الذين ينتسبون للتعليم الجامعي، وغيرهم من الذين يعملون في عالم المشاريع الصغيرة والكبيرة.

٢. مدى مساهمة التعليم الجامعي للعلمانية التي أصبحت المسيطرة والمهيمنة على مجمل أحداث التنمية، وما أثمرته من تجمعات تقوم على التكتل لمواجهة آثارها داخل سوق العمل.

٣. الوضع في الاعتبار، كما يشير بخارى (٧٩، ٢٠١٤)، حجم الميزانيات المخصصة للتعليم الجامعي، وأهم المساعدات التي تقوم بها في إحداث التنمية المجتمعية، ومدى مساعدتها على دخول الشباب إلى معترك سوق العمل المحلي والدولي.

٤. قدرة كل كلية على توفير التكنولوجيا المتقدمة التي لا تتحقق بمجرد تدشين مراكز متقدمة للاتصالات، وإنما تتحقق إذا توافر لها العنصر البشري الكفاء الذي يخضع لترتيبات ضرورية تشجع التدريب الفعال للخريج .

والتعليم الريادي حين يستهدف إحداث تسويق منتج المحلي يجب أن يركز على أزمت الاقتصاد العالمي، والقرارات الإنمائية الموجهة نحو الاندماج بالاقتصاد العالمي، بحيث يؤدي إلى نتائج ملموسة داخل سوق العمل ويكون مسحوبا بنتائج مرغوبة تحقيقا للمساواة في زيادة فرص الالتحاق بالوظائف المناسبة.

المحور الثاني: أبعاد التعليم الريادي داخل كليات التربية

إن امتلاك المهارات الفنية التي تؤثر على قابلية خريج كليات التربية على تقديم الجديد في ميدان عمله المهني، يؤثر على قابليته للتوظيف بعيدا عن انتظار دوره في التكليف أو التعيين الذي تم إلغاؤه منذ سنوات، وأيضا دليل على تغيير النظرة إلى سوق العمل وتقلباتها للتقليل من البطالة بين خريجي الكلية، الأمر الذي يجعل جانب العرض في سوق العمل لخريج كليات التربية متعددا وفقا لبعض الأبعاد التي يشملها التعليم الريادي، والتي تتناسب مع طبيعة التخصصات التربوية والأكاديمية داخل كليات التربية؛ ومنها:

(١) الحاضنات التربوية

يعرف البحث الحالي الحاضنات التربوية بأنها مؤسسة توفر الشروط والظروف الملائمة لمشروعات الصغيرة من أجل ضمان نجاحها وتقوم بالتعاون مع الجامعة، أو مع وزارتي التعليم العالي والتربية والتعليم لتسويق المنتج التربوي في سوق العمل؛ وتتمثل مبررات الحاضنات التربوية كما يرى الذبياني (٢٠١٤، ١١٢)، كونها تساعد خريج كليات التربية الحصول على وظائف مناسبة لتخصصهم، وتعزيز التخصص في السوق التعليمي، أو كونها تمثل ضغطا بعودة التكليف من جديد لخريجي هذه الكلية، وتوفير مكان ملائم لعرض الخريجين أفكارهم وتصوراتهم حول تطور العملية

التعليمية، أو بعض أبعاد المنظومة المجتمعية نتيجة دراساتهم لجملة من المواد التربوية والثقافية والأكاديمية".

وحتى تحقق الحاضنات التميز ويكتب لها النجاح فإنه لا بد من توجيه أنشطتها لدعم العملية التعليمية؛ فقد اقترح في هذا السياق كما رأى حسين، (٢٠١٧، ٧٦)، أن تكون لكل حاضنة تخصص حاكم تديره المعرفة الخاصة بها وتجمع فيها المهتمين بالابتكارات المبدعة من طلابهم، وتدعم التنافسية بين معظم خريجي كليات التربية أصحاب التخصص الواحد، بحيث تتحول أفكار الطلاب من مجرد حقائق نظرية إلى معقل تعليمي يمتلك مجموعة من الأفكار القابلة للتطبيق على أرض الواقع.

الأمر الذي يجعل الحاضنات التربوية لا يقتصر عملها على تحويل الأفكار والمشاريع إلى منتجات استثمارية، بل يتعداه إلى الاهتمام بالنشر المعرفي لها الذي يؤكد دعم المجتمع التربوي والتعليمي لطلاب كليات التربية المتخرجين فيها، وفي هذا السياق أشار عبدالمنعم (٢٠١٧، ١٩٨) إلى أن الطالب الذي لديه رؤية جديدة في مجال مهنة التدريس يمكنه أن يضع الأفكار والإستراتيجيات التي يقدمها من المعارف في أوعية إلكترونية مسموعة ومرئية يعرض فيها خبراته التعليمية والتربوية في المجال لدعم نشرها وتوظيفها مقابل امتلاك الملكية الفكرية والمادية للخريج.

إلا أنه مع أهمية هذا البعد في إضافة قيمة مضافة لخريجي كليات التربية فإنه يواجه بعض العوائق التي تتمثل في ضعف خبرة خريج الكلية على تنفيذ الحاضنات التربوية، ونقص الإلمام بمفاهيم المشروعات الصغيرة، وضعف الخبرة التسويقية للأفكار، مع صعوبة إيجاد الدعم المادي سواء من الجامعة أو من المجتمع الخارجي، الأمر الذي يتطلب قيام كليات التربية بتنظيم ورش عمل تطبيقية للتدريب على أهداف الحاضنات، وتوفير بيئة تعليمية بمناهجها تراعى متطلبات مهنة التعليم المستقبلية، وتوفر مكانا مناسباً للطالب المعلم أو الخريج لاحتضان فكرته الجديدة التي يمكن أن تمثل مشروعا تعليميا خاصا به.

(٢) برامج ترجمة فورية

تعد هذه البرامج من أهم أبعاد التعليم الريادي لطلاب كليات التربية خاصة، وهي تشتمل على عدد من أقسام اللغات (العربية - الإنجليزية - الفرنسية - الألمانية)، وبرامج الترجمة الفورية عرفها الدجاني (٢٠١٨، ١٢) بأنها "عمل فكري مبدع كونها تترجم المفردات والجمل والأساليب والتراكيب من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى أو العكس، بحيث تجعل القارئ يتعايش مع الترجمة مثلما يتعايش معها أصحاب اللغة الأصلية، وهو أمر لا يستطيع القيام به إلا المحترف الحقيقي"، وهنا يمكن أن يقوم خريجو كلية التربية بعمل مشروع صغير خاص بمكتب ترجمه فورية، أو الالتحاق بإحدى المؤسسات والشركات التي تتطلب المحترفين والمبدعين في فن الترجمة.

وبرامج الترجمة في طبيعتها، كما يؤكد حفناوي (٢٠١٥، ٧٦)، "عملية يتم فيها تحويل الناتج الكلامي في إحدى اللغات إلى نتاج كلامي في لغات أخرى، مع المحافظة على جانب المضمون الثابت في ضوء مجموعة من الضوابط"، وهو مفهوم يؤكد ضرورة أن يتمكن المتخصص من إتقان القواعد النحوية الخاصة باللغتين المترجم منها وإليها، مع تحقيق تماسك النص من الناحية اللغوية والأدبية، والإبداع والموهبة التي تأتي من التعليم والتمرين المستمرين، والدقة في تحرى اللغة مع المضمون الأدبي، وأمور مثل هذه تؤكد الحاجة الملحة إلى تخصصات كليات التربية المختلفة التي تؤكد أن سوق العمل والتوظيف في حاجة إلى مبدعين أكثر منه موظفين.

إن مؤهلات خريج كلية التربية هنا تتطلب إظهار البراعة والتمكن من القراءة والاطلاع الواسع للإمام بماهية اللغة التي يتخصص فيها، وأن يكون دائم العلم بالمصطلحات اليومية في اللغتين وخاصة مع التطورات اللغوية الحادثة في معظم المجتمعات المتقدمة، وأن يكون ملماً بأدوات التأثير والإقناع في اللغتين وكيفية استخدامها، بما يظهر شكل خريجي كليات التربية في المجتمع نتيجة تعاملهم مع المواد الثقافية والتربوية والتخصصية التي درسوها على مدار أربع سنوات بشكل يظهر حوارهم الثقافي والإيمان بما تعلموه داخل الكلية، وقدرتهم على توظيف هذه المعطيات بعيداً عن البحث عن وظائف خاصة بالعمل في مدارس متكدسة بالطلاب، مع تجميد قرار تكليفهم.

ويستطيع خريج كلية التربية أن يساعد في عمل مشروع صغير يمكنه من ترجمة بعض الأوراق والمستندات المكتوبة، أو ترجمه بعض الوثائق الرقمية، وترجمة الخطابات والمواقع الإلكترونية، وترجمة ملخصات الأبحاث للطلاب والباحثين من كليته خاصة وأنه يكون قد مر ببعض هذه الخبرات والمطلحات والمفاهيم فيتكون لديه مخزون كبير لغوي كبير يمكنه من إجادة اللغة التي يترجم إليها، وفي هذا السياق يؤكد حفناوي (٢٠١٤، ٨٩) أن المشروعات الصغيرة مثل مكاتب الترجمة تستطيع أن تدر ربحاً مادياً لا يستهان به على أصحابها خاصة وأن ترجمة الكتب والمقالات العلمية والأدبية الكبيرة تتعدد صفحاتها وتكلف أصحابها كثيراً، بالإضافة إلى المكاسب الأدبية في تحقيق شهرة كبيرة إذا نجح أصحاب هذا المشروع في تحقيق نتائج مرضية لزيائهم، حيث تتزايد الحاجة إلى هذا النوع من المشاريع نتيجة تزايد الحاجات الثقافية والاجتماعية والسيكولوجية للأفراد داخل مجتمعاتهم.

(٣) فتح عيادات التربية الخاصة

إن خريج شعبة التربية الخاصة من كليات التربية يمتلك القدرة على إعداد البرامج التعليمية لمعظم فئات التربية الخاصة، وبصفة خاصة في مجال إعداد الوسائل التعليمية والتكنولوجية التي تناسب كل فئة، وأيضاً إعداد برامج الوقاية من الإعاقات، والتي أصبحت تشغل بال معظم الأسر في مختلف المجتمعات لتقليل حدوث الإعاقات سواء الوراثية أو البيئية أو المجتمعية، وتقديم برامج تربوية من شأنها إسعاد أصحاب الحالات الخاصة .

وعيادات التربية الخاصة هنا مقصود بها كما يرى الصمادي (٢٠١٦، ١١٥٧)، "مكان خاص يقدم مجموعة من البرامج التربوية المتخصصة التي تساعد أصحاب ذوي الاحتياجات الخاصة على تنمية قدراتهم، وإيجاد ذواتهم من خلال مجموعة من التربويين المتخصصين في هذا الجانب، بالاستعانة ببعض الخبراء من أصحاب التخصصات الطبية للعمل بطريقة متكاملة"، وقدرات طلاب كليات التربية من خريجي شعبة التربية تظهر مواهبهم الإبداعية بصفة خاصة في هذا المجال يتمكنهم من المناهج التي درسوها داخل الكلية، والتي تلقى عليهم الدور في توظيفها لخدمة أنفسهم في الحصول على وظيفة مناسبة من خلال العمل أو الاشتراك في مراكز التربية الخاصة، وأيضا من خلال إيمانهم بدعم هذه الفئة من الأفراد والطرق التي يتبعوها في الوصول إلى الحد الأدنى من تحقيق الحاجات الضرورية لهذه الفئات من خلال شحذ قدرات الخريجين الإبداعية في تقديم الدعم العلمي المبتكر لذوي الإعاقات أو لأصحاب المواهب والقدرات العقلية العالية.

وهو ما يؤكد ضرورة توفير أماكن خاصة تقدم مجموعة من الخدمات التربوية الخاصة للأطفال أصحاب الحالات الخاصة، وقد أشار الرواي (٢٠١٨، ٤٨٩) إلى أن هذا الأمر يستدعي قيام فريق متخصص من الطلاب خريجي هذه الشعب بالعمل كفريق متكامل لتزويد الأطفال بالخدمات المتكاملة، والعيادات هنا تتنوع أنواعها على حسب الحالات؛ فمنها عيادات الإقامة الكاملة، ومنها عيادات نهائية، ومنها عيادات تعالج بعض حالات التخاطب ومشكلات الكلام عند الأطفال صغار السن، ومنها مدارس تعليمية خاصة تستهدف علاج بعض الحالات، ودمجهم مع أقرانهم من الأطفال العاديين، ومنها مدارس لدعم الموهبة والتفوق والإبداع.

الأمر الذي يستدعي ضرورة توافر معلم على درجة عالية من التأهيل، يمكنه تقديم الإبداع الكافي لعمله بطريقة تجعل عمله رياديا ومختلفا في السعي إلى تطوير إستراتيجيات التعامل مع أصحاب الفئات الخاصة وتدرك الأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية للأسر التي ينتمون إليها، بما يزيد من فرص نجاح مشاركة هؤلاء المعلمين داخل المجتمع من خلال استخدام الوسائل والمعينات المناسبة التي تمكن أصحاب هذه العيادات من نشر ثقافة التعامل مع أصحاب التربية الخاصة، وتدريبهم لكي يتمكنوا من التفاعل والتوافق النفسي لهم ضمن إطار البيئة التي يعيشون فيها.

(٤) مراكز التصويب اللغوي

إن التصويب اللغوي عمل علمي هادف ويؤكد نعماني (٢٠١٠، ١٩٦) أن هذه المراكز تعمل على حراسة اللغات سواء من اللغة العربية إلى اللغات الأخرى أو العكس، لما قد يعثرى اللغة من بعض أخطاء التراكيب أو الصياغة أو الأخطاء النحوية والمطبعية، وأحيانا يكون وراءها ألفاظ خفية لا تحقق المعنى المراد إيصاله للقارئ أو المستمع، الأمر الذي يتطلب في كثير من الأحيان وجود متخصص يساعد على صحة اللغة وخلوها من الأخطاء حتى تكون منضبطة في سياقها، والتصويب اللغوي يقصد

به "مراجعة النص مطبوعا للتأكد من مطابقة المطبوع مع الأصل، ولتصحيح الأخطاء بكافة أشكالها وأنواعها، ولمراجعة المكتوب إذا كان غامضا أو غير واضح الأصل."

ولما كانت كلية التربية يتوفر بها عدد من أقسام اللغات فيقع على طلابها العبء الأكبر في ممارسة اللغة التي يتخصصون فيها بإتقان، وأصبح عليهم بدلا من انتظار تكليفهم الذي قد ينتظرونه سنوات، أن يقدموا لأنفسهم أفكارا عملية تخدم تطلعاتهم المعنوية والمادية، فمكاتب التصويب اللغوي، أو العمل في بعض الشركات والمؤسسات التي تطلب إظهار التصويب اللغوي ضرورة لهم، حيث يستطيع صيانة لغته التي يتخصص فيها، وأن يطورها باستمرار من خلال ما يقدمه من أخطاء تحتاج إلى تصويب تجعله يثق في قدراته اللغوية في توظيف ما اكتسبه داخل الكلية، وأشار إدريس وأحمد (٢٠١٩، ٢٩) إلى أن بعض خريج أقسام اللغات يمكنهم تقديم البرامج التدريبية في اللغة التي يجدونها داخل بعض الشركات، أو الالتحاق بالعمل في مكاتب إحدى السفارات أو الشركات الأجنبية لمراجعة بعض الأدبيات التي تعرض على المسؤولين وتصويب الأخطاء التي ترد في الخطابات والتعاملات اليومية بما يجعل الخريج أكثر إجادة للغة التي يتخصص فيها ويصبح لسانة أكثر خطابة بها إذ إن تصويب الأخطاء اللغوية مهارة لا يمتلكها إلا القادر المتمكن من اللغة.

وفي هذا السياق وخدمة لخريجي كليات التربية يعاني معظم طلاب البحث العلمي داخل الكلية مجموعة من الإشكاليات الخاصة بالتدقيق اللغوي بكل أشكاله، وأن معظم طلاب البحث العلمي قد يواجهون بعض الأخطاء اللغوية والتي تظهر بشكل كبير في أبحاثهم، وقد يلجأون إلى أشخاص غير متخصصين في المجال، الأمر الذي جعل معظم خريجي أقسام اللغة العربية من كلية التربية يلجأون إلى العمل في جهات التدقيق اللغوي بحيث تكون جهات موثوق فيها، وفي نتائج مراجعتها اللغوية واستغلال خريجي أقسام اللغات للالتحاق بسوق العمل هذا، وهو أمر يناسب كثيرا من خريجي طلاب الكلية، من خلال ما يطلق عليه مكاتب خدمات الطلاب التصويب اللغوي، يكون عملها خاص بإيجاد مصحح لغوي موثوق بقدراته، اللغوية له علاقة جيدة بالباحثين ويستطيع اجتذابهم إلى هذه المكاتب الأمر الذي يدعم هذا النوع من المشاريع الصغيرة ويوسع من نطاقها بما يربط بين ما تعلمه الخريج في كليته وبين الواقع المهني الذي يعمل فيه.

وقد اشترط نعماني (٢٠١٠، ١٩٣) أنه لنجاح القائمين بمراكز التصويب اللغوي في عملهم ينبغي أن يظهروا مهاراتهم في التركيز البصري والذهني، والتمكن من اللغة التي يتخصصون فيها، وحضور البديهية، وأن يكون الفرد واسع الثقافة والأفق لديه القدرة على طرح البدائل وحل الإشكاليات اللغوية التي تواجهه، دائم القراءة والاطلاع في معظم الأحداث العامة التي تحدث من حوله، بالإضافة إلى أن يكون واثقا في أدائه ولديه القدرة على المنافسة، والقدرة على تنويع أساليبه الإداية بحيث يترك أثرا طيبا وسمعة مرموقة تجعل الأفراد يلجأون إليه باستمرار حال التصويب اللغوي.

(٥) مجمعات تعليمية للطلاب

إن المجمعات التعليمية من شأنها، كما يشير حياوى وإسماعيل (٢٠١٠، ٧٦)، "توفير أساليب تعليمية منظمة تسهل على الطلاب الحصول على المعارف والمعلومات التي يريدونها فى المواد الدراسية التي يتلقونها وتتم فى الغالب خارج أسوار المدرسة، وتكون من خلال سنتر للتعلم أو فى مكاتب خاصة بشكل يثير دافعية المتعلم للتعلم، وأن التجمعات التعليمية من شأنها تجنب الجمود فى الأساليب والبرامج التقليدية وهى تسمح بإثارة الأسئلة والاستفسارات من جانب المتعلم، خاصة وأنها تتم مع كثير من الأحيان على حسب رغبة المتعلم وفى وسط أعداد صغيرة".

ويمكن لخريج كلية التربية أن يتمكن من العمل بطريقة التجمعات التعليمية خاصة فى ظل عزوف بعض طلاب مدارس التعليم الثانوى عن الذهاب إليها من خلال تقديم المادة التعليمية التى يتخصص فيها بأسلوب شيق وسلسل، واتسامه بالدقة، ووضوح المعلومات التى يقدمها بشكل يوحى بتمكنه الدقيق، تعويد الطلاب طرق التعلم الذاتى فى حال تعثر المعلومات وصعوبتها فى أذهانهم كما كان حال بعض المدارس التى تقدم مجموعات تقوية للطلاب الذين يعانون من بعض الصعوبات التعليمية، بما يؤكد أن المجمعات التعليمية تظهر الفكر الريادى من خلال قدرة خريج كليات التربية على اختيار مكانها، ونوعية المتعلمين الذين يريدون الالتحاق بها وأن تكون منخفضة التكاليف، وإظهار قدرته على إثارة دافعيتهم للتعلم، وأيضا اختيار الأساليب التعليمية الحديثة والمتطورة التى تدرب عليها داخل كلية التربية.

وهو الأمر الذى يبرز موهبة جديدة لخريج كلية التربية فى قدرته على تقديم خبراته بمبالغ زهيدة ووسط أعداد قليلة من الطلاب، بحيث لا تكون شكلا من أشكال الدروس الخصوصية، وبتشجيع عددا كبيرا من زملائه حديثى التخرج بالاشتراك فى هذا الأمر، وأن يكون شعارهم تقديم خبرات تعليمية منطوره بأقل التكاليف بعيدا عن إرهاب الطلاب وأسرهم، وفى هذا السياق أشار إسماعيل (٢٠١٩، ٨٨) إلى أنه يمكن أن تكون هذه التجمعات التعليمية وسيلة لمحاربة غلاء الدروس الخصوصية، ومكانا لممارسة بعض الأنشطة مثل التدريب على بعض الأنشطة البسيطة المتوفرة فى المكان كإلقاء الشعر على زملائه، أو ممارسة رياضة المشى أو الجرى أو إظهار موهبه التمثيل إذا ما توفر المعلم الذى يشجع على ذلك وأحيانا تكون مكانا لإبراز قدرات الطلاب المتفوقين فى الرسم والهندسة، وتبرز هذه المواهب خلال العمل الجماعى أو اكتشاف المعلم لأحد طلابه الموهوبين.

إن تبلور فكرة المجمعات التعليميه فى أذهان خريجي كليات التربية لابد لها من وضوح معاييرها التى تظهر الإبداعية فى فكرهم، والتى تتمثل فى الرؤية المتكاملة للتخصصات التى يتخصصون فيها، وقدرتهم على توظيف التكنولوجيا داخل مجتمعاتهم التعليمية بشكل يعود المتعلمين على التعلم الذاتى،

التأيد على، وتحقيق التميز وسط أعداد صغيرة من الطلاب، وتقديم الخدمة بمبالغ منخفضة التكاليف، والتمكن من التعامل مع أساليب التقويم الحديثة ومتابعة كل طالب بعمل ملف إنجاز حقيقي له.

وهنا تبدو ملامح الريادية، كما يؤكد محمود (٢٠١٧، ٢٤٥)، من خلال بناء رأس مال فكري قائم على الابتكارية في التخصصات التي يقدمها الخريج، واستثمار الطاقات الموجودة لديهم بالعمل في خدمة التعليم وربط ما تعلموه داخل الكلية بما يعملون فيه، وشعور هؤلاء الخريجين بأنهم يعملون في المهن التي اختاروا الدراسة فيها، بما يستدعي تنوع مهاراتهم ما بين المهارات البحثية، والتعليمية، والتكنولوجية، وتوسيع أفقهم الفكرية بحيث تراعى متطلبات نمو تخصصاتهم ومجاراة الأفكار العصرية لسوق العمل.

هذه الأبعاد للتعليم الريادي لخريجي طلاب كليات التربية مجتمعة إنما تهدف إلى استثمار عمليات التعليم والتدريب التي تلقها الطالب طيلة أربع سنوات دراسية، وتحقيق التكافؤ في سوق العمل بما يقلل من نسب البطالة المرتفعة بين خريجي الكلية، وضمانا لمستقبل مهني تتلاقى فيها الجوانب التربوية والثقافية والأكاديمية في بعد تعليمي أو استثماري يحقق الربح المادي ويضمن التنافسية في سوق العمل، و ضرورة التعلم مدى الحياة تماشيا مع تقلبات الوظائف التي أصبحت تتطلب الثقة بالذات والتعلم الفردي وإتقان التكنولوجيا الحديثة والعمل الجماعي سعيا إلى تحقيق المساواة الاجتماعية داخل المجتمع في إيجاد حياة اجتماعية كريمة بصفة خاصة لخريجي كليات التربية، والذين بإمكانهم تحسين وضع التنمية الاقتصادية داخل مجتمعاتهم، إلا أنه وبرغم هذه الأبعاد فإن الواقع يؤكد أن هناك مجموعة من الإشكاليات والتحديات التي تواجه كليات التربية في تحقيق التعليم الريادي داخلها.

المحور الثالث: خبرات دولية في التعليم الريادي

لقد لعب التعليم الريادي في الدول المتقدمة دورا مهما في صياغة اقتصاد المعرفة، حتى أصبح هو الفكر الذي يحرك الجامعات في هذه الدول، وكما يرى جيف وإيريك (Jeff & Eric, 2013, 326) أنه الفكر الموجه نحو الاقتصاد بتوفير بيئة محفزة للريادة في البحث والتطوير والابتكار، ودعما للطلاب الذين لديهم الطموح في أن يصبحوا رجالا للأعمال، ومحاولة إقامة الشركات مع المؤسسات وقطاع الأعمال الحكومية، وذلك فيما يعرف بالحلزون الثلاثي الذي يمثل الجامعة وقطاع الأعمال الحكومية و الأعمال الخاصة والتركيز على التعليم القائم على الإبداع والابتكار لإيجاد المشاريع الابتكارية المنتجة، وتبادل الخبرات والزيارات والتركيز على جعل التعليم صانعا لفرص العمل.

الأمر الذي يتطلب الوقوف على خبرات بعض الدول والتي اتخذت نهجا واضحا في تحقيق الريادة التعليمية داخل جامعاتها، وأسهمت من خلالها في تحسين أوضاع المنتج التعليمي المتخرج فيها، وقد روعى في عرض هذه التجارب أن تكون قد حققت تقدما واضحا في مجال الريادة التعليمية، الأمر الذي يكون له أثره الواضح على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لخريجي كليات التربية، وأيضا استطاعت

وضع مجموعة من المناهج الدراسية والأنشطة التي تدعم الريادية والتي تتجاوز مجرد تصميم مجموعة أعمال جديدة فقط، لتتعدى تقييم مقدار التحسن الإيجابي في فكر طلاب كليات التربية، وأن تتضمن فلسفة واضحة لمفهوم الريادة التعليمية في مجال التعليم الجامعي، وأن تكون جامعاتها قامت بدور كبير في مساعدة المتعلمين على أن يغيروا من طريقة أفكارهم نحو شكل الوظائف التي سيلتحقون بها؛ من خلال تعديل برامجها ومناهجها وأنشطتها بتنمية ثقافة التعليم الريادي .

(١) التعليم الريادي في روسيا

يعد التعليم الريادي أحد أهم أهداف الجامعة الليتوانية التي تقع في مدينة روسيا، والتي تمتلك مجموعة مختلفة من التخصصات العلمية التي تهدف إلى تطوير مهارات التعليم الريادي تمهيدا لدخول طلابها ما يطلق عليه ريادة الأعمال، بالاعتماد على تحليل النماذج النظرية والعملية لتعليم ريادة الأعمال، وتتبع الجامعة الليتوانية في سبيل ذلك أساليب تعليمية مختلفة معتمدة على تدريب الطلاب بالشكل العملي الذي يوازي متطلبات سوق العمل، وتعتمد هذه الجامعة في سبيل ذلك على بعض المبادئ منها: تحديد احتياجات سوق العمل من كل تخصص داخل الجامعة، والبحث عن العوامل التحفيزية المتوفرة داخل الجامعة، المعلومات المتاحة عن سوق العمل المستقبلي، ودعم القدرة على تنظيم المشاريع. (Alexander & Evgeniy, 2012, 35)

وانطلقت معظم الجامعات الروسية في هذا النوع من التعليم معتمدة، كما يرى أوسيتوجيناو عبدومينوفا (Ustyzhina & Abdimonynova, 2019, 123)، على الاقتصاد الرقمي الذي أصبح بمثابة اتجاه اقتصادي يستند إلى رقمنة هياكل المعلومات والاتصالات، بما يتطلب تطوير مهارات الطلاب وكفاءاتهم في مجال الأعمال لتشكيل متخصصين لديهم القدرة على خوض غمار سوق العمل، وتعتمد الجامعات في ذلك على أمرين أساسيين؛ دافع الإنجاز، والكفاءات اللازمة لهذا الإنجاز، ويؤكد الكسند وإيفوجني (Alexander & Evgeniy, 2012, 33) أيضا أن هذا الأمر يحدث من خلال تطوير البحوث التطويرية، وتعليم الطلاب من خلال تدريبهم على إنشاء البرامج التعليمية، وتطوير خطط الدراسة، وإجراء مقابلات مع رواد الأعمال، بتحديد الأولويات والمبادرات التي ترفع الوعي العام بتطوير المهارات الريادية للجامعات بما تمتلكه من قيادات واعية بهذا الأمر. وتقوم الجامعة بتقييم العملية التعليمية عبر التفاعل مع الطلاب أثناء تحليل ردود أفعالهم في الرغبة في الاستمرار لتحسين نماذج تعليم ريادة الأعمال داخل كليات إعداد المعلمين؛ أكدها ولياميز وكلويف (Williams & Kluev, 2014, 13) في مجموعة من النقاط هي :

١- إقامة الحلقات الدراسية والتدريبات التي تقدم بشكل عملي عن طريق بعض المحاضرات ذات الجانب العملي، والتي تساعد المتعلمين داخل مؤسسات إعدادهم على اكتساب المعرفة الإبداعية في الجانب التخصصي.

٢- تحفيز التغييرات السلوكية وتطوير الخصائص النفسية اللازمة للطلاب لاكتساب مفهوم مهنة التعليم بما يتواءم وتحديات القرن.

٣- العمل وفق نماذج موجهة نحو الإجراءات الخاصة بجعل التعليم الريادي تطبيقيا بعيدا عن المناهج النظرية التي لا علاقة لها بالواقع الخارجي؛ بالاتجاه نحو الاشتراك في المسابقات الدولية التي تشجع على الأفكار المبدعة في تحويل مسار مهنة التعليم على أن تكون جاذبة مشجعة.

٤- توسيع آفاق المهنة التربوية وصنع الشراكة بين مؤسسات إعداد المعلمين، وبين أصحاب المشاريع التجارية مع إعطاء مزيد من الاهتمام لدور الجامعات في تنظيم طريقة اختبار المبدعين من طلاب هذه المؤسسات، ونقل المعارف والبحوث العملية في سياق مجتمع الأعمال وإعداد الطلاب لسوق العمل التعليمي.

وفي المنتدى الدولي لريادة الأعمال التقنية للطلاب والذي أقيم في الفترة من (١٤-١٦ نوفمبر ٢٠١٨)، تأكيد على أهمية التعليم الريادي داخل روسيا، فقد انطلق المنتدى بمشاركة جميع الجامعات الروسية ووضع له شعارا مفادا " صعوبة تحقيق اختراق تكنولوجي بدون شباب كفاء وموهوب، وضرورة الإفادة من المتخصصين القادرين على تحديد اتجاهات التطوير"، وفي هذا المنتدى استطاعت الجامعات الروسية أن تقوم بإظهار قدرتها على تطوير البيئة الاجتماعية والاقتصادية بدءا من معاهد التعليم العالي والتي تقوم بدور مهم في فهم أهمية ريادة الأعمال والابتكار، وانتهاء بدور الجامعات التي أصبحت مهمة تنظيم المشاريع أحد أهم أهداف التعليم الريادي ذات الأولوية الكبرى للجامعات الروسية.

علاوة على ذلك أشارت دراسة ويليامز وكيلوف (Williamas & kluev, 2014, 14) إلى ضرورة أن تكون الشركات الكبيرة لديها موظفون من خريجي الجامعات، وأن تكون على أتم استعداد لمواجهة مخاطر سوق العمل، الأمر الذي يلقي العبء على الجامعات في تنظيم منتجات تعليمية، وابتكارات جديدة من الطلاب، حتى أصبح التفكير وروح المبادرة في الأعمال الريادية من المهارات الضرورية التي يجب أن تمتلكها مؤسسات إعداد المعلمين والمهندسين بصفة خاصة. الأمر الذي جعل المسؤولين عن مؤسسات إعداد المعلمين يدركون أهمية صنع شباب المستقبل ليكونوا أفرادا قادرين على تقديم الفكر الابتكاري المنظم الذي يتحمل مسؤولية المخاطرة في مهنة التعليم، من جراء اختياره والتي تعد أحد أهداف إكسندر و إيفوجني (Alexander & Evgeniy, 2012, 33) في:

- أن ينطلق التعليم الريادي من إعداد البرامج التي تحت المتعلمين على تحمل مخاطر البقاء في الفكر الابتكاري.
- إبراز دور الكفاءة الذاتية في المبادرة للعمل الريادي.
- تدريب الطلاب على تحمل المسؤولية من خلال زرع بذور الثقة في أنفسهم.
- تعلم مهارات تنظيم المشاريع وكيف يمكن الإفادة من رجال الأعمال الكبار في هذا الشأن.

(٢) التعليم الريادي في فنلندا

إن التعليم الجامعي في فنلندا يعتمد أساساً على التعليم الاحترافي الذي يوجه التعليم نحو التعاون مع الشركات التي أصبحت تساعد في تحديد نوعية المخرجات التعليمية من خلال تسليحهم بالمهارات التي تتناسب مع سوق العمل، وقد أكد باكين ومايخا (Pakkanen & Maija, 2017, 23)، أن سبب تفوق التعليم في فنلندا هو أدائها التطبيقي والعملى المتميز، وقدرته على تحديد العوامل التي تكون سبباً في التقدم العلمي باستمرار من خلال إنشاء ثقافة تحفز فكر الشباب تجاه المشاريع الصغيرة من خلال مساعدتهم بتقديم المناهج الدراسية ذات النهج التركيبي المبدع، وتعزيز مفهوم الريادة في مجالى التعليم والعمل داخل الجامعات الفنلندية، ودعم رواد الأعمال ومشروعاتهم التي تخدم أفكار الشباب في كافة المجالات، والاهتمام بالتدريب المهني داخل الجامعات والتي تحفز بصفة خاصة التقدم التكنولوجي، وإقامة علاقات تكاملية بين الأعداد المطلوبة من الطلاب الجامعيين، وبين متطلبات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

وفى سبيل ذلك يؤكد إيكافالكو ولاينو (Ikavelko & Leino, 2018, 21)، أن كليات التربية في فنلندا تمكن المتعلم داخلها من التدريس القائم على وسائط فائقة التطور في التخيل العلمي، والتعلم قائم على تقديم المصطلحات المتعددة في الذكاءات والتي تقدمها المناهج الدراسية، ويتم تحديد شكل هذا التدريس داخل المؤسسات التعليمية من قبل الحكومات نفسها التي تدعم المعلم المحترف داخل فنلندا، بالإضافة إلى أنه يتم تقييم المناهج في فنلندا على أساس الإطار الوطنى للمناهج الدراسية، ويترك لأعضاء هيئة التدريس حرية العثور على أفضل الطرق لتقديم تعليم جيد يظهر الاحترافية، وذلك لغرس فلسفة التعليم الريادي الذي يجعل الفرد يترجم الأفكار إلى أفعال.

وهو أمر يؤكد أن فنلندا تتقدم بالتدريب والتعليم الذي يشجع على اكتساب فلسفة التعليم الريادي، الأمر الذي دفع المجلس الوطنى للتعليم الفنلندى للمساعدة فى تنظيم المشاريع وتقديمها للمتعلم قبل أن يتخرج فى الجامعة، بالإضافة إلى قدرته على تطوير الوظائف وتعزيز روح المبادرة لصنع الوظائف الجديدة، وقد أقامت فنلندا فى التعليم الريادي نموذجاً يحتذى به على غرار بلدان الشمال الأوروبى حيناً أرادت اكتشاف شكل المناهج الريادية داخل كليات التربية التي تشمل مجموعة من الميزات الآتية حددها جرين وآخرون (٢٠١٤، ٢٧) فى:

- التعليم الريادي يظهر فى المعلم المحترف داخل المدارس.
- الاستقلالية التامة لتنفيذ مبادرات التعليم الريادي من قبل المؤسسات التعليمية تتوافق مع إطار مع تطلعات فنلندا من معلمى المستقبل.
- المبادرة والتعليم الريادي هى الكفاءة التي يجب أن تحرص كليات التربية عليها فى المستقبل لضمان التقدم والتفوق للمجتمع الفنلندى.

وتجربة التعليم الريادي في فنلندا تظهر أيضا في برامج إعداد المعلمين والتي تؤكد ضرورة التوازن بين الجانبين العملي والنظري من خلال ما أطلق عليه التعليم الفعال العميق الذي يركز على أسلوب المعلم داخل المدارس؛ من خلال دفعهم نحو الانخراط في المدارس التي يمارسون فيها التطبيق العملي مما يساعد على المشاركة في الوطنية والدولية التي تهدف في الأساس الأول إلى رفع فاعة المعلمين. وهذا الأمر ينبع كما يشير التقرير الصادر عن التعليم الريادي في فنلندا لعام (٢٠١٦) أنه ينطلق من تبني الأفكار الإبداعية التي تدعم مهنة التعليم بما يساعد على دعم التطوير المهني للمعلمين، والذي أصبح المنطلق الأساسي للتحسين المستمر للاعتراف التعليمي الذي هو مطلب من متطلبات الالتحاق بمؤسسات إعداد المعلم، ودعم عمليات التدريب التي تعزز الكفاءة المهنية للتدريب في المدارس .

وما يدعم هذا الاتجاه أيضا كما يؤكد سالبيرج (٢٠١٦، ٣٥) ثقة المجتمع في مؤسسات إعداد المعلم في فنلندا وبالتالي القائمين على أمر مهنة التعليم، وفي سبيل ذلك تقوم منظمة الشفافية الدولية بقياس رضا الجمهور عن أداء المعلمين بصفة خاصة، وعن قياس مستواهم، بحيث أضحي الغرض من الالتحاق بمؤسسات إعداد المعلمين التركيز على إبداعاتهم الفكرية التي تتضح من خلال المعارف والمهارات والقيم، وإظهار الخصائص الشخصية لبناء سياسية إبداعية يتم تطويرها على المدى البعيد لمؤسسات إعداد المعلمين تعتمد على مبادئ استراتيجية تظهر فرص الإبداع، وتطوير المناهج التي ترسخ للفكر الريادي.

وتعتمد فلسفة ريادة الأعمال في الجامعات الفنلندية على مجموعة متداخلة من الأنشطة والمناهج الدراسية التي تشتمل على أنشطة يطلب من كل طالب تقديم تصور مستقبلي حول المقرر الذي يشعر بأنه يتلائم مع تفوقه العقلي ، حتى أنه يسمح للطلاب باختيار منهجية معينة تساعده على اكتساب المفاهيم المتعلقة بالمناهج والمقررات، وأشارت دراسة إلى أنه في فنلندا يطلب من كل طال تقديم إطار بحثي حول قدرته على ريادة الأعمال في المستقبل لتتعدى مجرد وضع تصور لمنشأة أو مصنع جديد، لتشمل تقييم مقدار التحسن الإيجابي في الصورة النمطية عن ريادة الأعمال واتباع السلوك الريادي.

إلا أن هناك مجموعة من العقبات التي تحول دون تحقيق بعض هذه الأمور داخل كليات التربية، أشار إليها إيكافالكو ولاينو (Ikavelko & Leino, 2018, 21)، في: ضعف التمويل الكافي للمشاريع الإبداعية التي تقدمها الجامعات لكليات التربية، ونقص مشاركات رجال الأعمال في دعم الأفكار الاحترافية لخريجي كليات التربية لأنهم يبحثون عن المكاسب السريعة، بالإضافة إلى أن بعض المناهج ونظم الامتحانات التي داخل بعض كليات التربية تتبعد عن النهج الابتكاري في طبيعة الأهداف التي توضع من أجلها، وأيضا هناك نقص في التفاعل بين صانعي السياسات والممارسات التي يضعها مبادئ التعليم الريادي وبين المؤسسات التربوية.

(٣) التعليم الريادي في الصين

ينطلق التعليم الريادي في الصين داخل الجامعات من اقتناع صانعي القرار بمضمون التطوير الجامعي، والعلاقة الطيبة بين ما تصدره الجامعة من منتج وثقة المجتمع فيه، باعتبار هذا المنتج حاجة ملحة داخل المجتمع، لذا اعتمد معظم الجامعات الصينية حين الأخذ بفلسفة التعليم الريادي على دراسة أولويات التطوير داخلها والتي تمثلت في استراتيجيات إعداد المتعلمين لمواجهة متطلبات سوق العمل، وتحسين الأنشطة التعليمية والبيئة المرتبطة بها، وفي سبيل ذلك وضعت جامعة تسينغوا البذرة الأولى للتعليم الريادي حين انطلقت من أربعة أهداف تدعم للريادية حدها جرين وآخرون (٢٠١٤) في :

١. إرساء أساس معرفي لفلسفة التعليم الريادي داخل الجامعات.
٢. محاولة تحسين المهارات والقدرات الريادية لدى الطلاب عن طريق المحاضرات والأنشطة التي تقدمها الجامعات.
٣. تدريب الطلاب على أساليب تقليل مخاطر العمل الحر أو القيام بالمشروعات الصغيرة.
٤. تعريف الطلاب بالتحديات المحتملة في سبيل الحصول على وظيفة أو مهنة معينة، وتوعيتهم بمفهوم الريادة وأهميتها في الوقت الحالي.

وبعد ذلك استطاعت وزارتا التعليم والعلوم والتكنولوجيا القيام بعدد من البرامج الرائدة في مجال الابتكار والريادة تحت مفهومي "واحة ريادة التعليم والعمل"، قدمتها في عدد من الجامعات التطبيقية حتى أصبحت الصين اليوم من أوائل الدول التي تفرض التعليم الريادي داخل جامعاتها، واستطاعت خلاله أن ترسم وتحدد معالم ريادة الأعمال من خلال تضمين غالبية الجامعات لما يطلق عليه حاضنات الأعمال ضمن الحرم الجامعي.

وتصنع كليات التربية في الصين نموذجا فريدا في التعليم الريادي من خلال قدرتها على إتاحة سياق اجتماعي واقعي يضمن توافر بيئة العمل الجماعي من طلاب وأعضاء هيئة التدريس فضلا عن المقررات والمناهج والأنشطة المصاحبة التي تهين الفكر الحر، مع ضرورة وضع مواصفات للمعلم لأن الاعتقاد السائد في الصين كما يؤكد تشبنغ و تشو (Zhipeng & Zhou, 2018, 35) "أن مهنة التعليم وحدها تستطيع بناء المجتمع الصيني والدفع به نحو التقدم بقوه العقول التي يشكلها"، وفي سبيل تدعيم هذا الأمر اعتمد أعضاء هيئة التدريس تدريس المناهج المتعلقة بالتعليم الريادي ليس فقط من خلال الجانب النظري إنما أيضا بتوثيق الزيارات الميدانية للمصانع والشركات حتى تترك لدى الطالب صورة ذهنية عملية عن رسم معالم مستقبلية لطبيعة مستقبله الوظيفي بما يحقق التوازن بين المعرفة النظرية والتطبيقية عن التعليم الريادي.

ويخلاف ما ذهب إليه شين (chien, 2018, 113)، من أن التعليم الريادي داخل كليات التربية يهتم بالتركيز على قدرة الطلاب على إقامة مشروعات صغيرة، فإن مؤسسات إعداد الطلاب في الصين تركز على تعزيز مهارات طلابها على الخيال وروح المبادرة، ودفع القدرات الشخصية للتطور، بحيث يتم تقييم إنجاز الطالب بناء على دعمه وثقته بمهنة التعليم في المستقبل، وتوفير لهم مؤسسات إعداد المعلمين مساحات مكتبية تربطهم بمختلف المصادر الخارجية، وتساعدهم على إقامة علاقات مع المجتمع الخارجي للكشف عن مدى رضا أفراد المجتمع عن مؤسسات إعداد المعلمين.

وهو الأمر الذي يؤكد أن مؤسسات إعداد المعلم بالصين بالتعاون مع الحكومة استطاعت إصدار سياسيات جديدة لتعزيز فرص التوظيف من خلال العمل الحر، وقدمت الحكومة الدعم المالي المناسب لخريجي كليات التربية الذين لديهم مشروعات مبتكرة في المجال التدريسي، حتى أصبحت جامعة تسينغهاوا، كما يشير السيد وإبراهيم (٢٠١٤، ٢٧٩)، من أوائل الجامعات التي دعمت التعليم الريادي في الصين، لاستطاعتها إتاحة آلية للتنسيق المشترك بين جميع المؤسسات التي تدعم التعليم الريادي، بحيث حددت آلية للتنسيق تضمن تحقيق سوق للتبادل في الابتكار والإبداع في فكر الطلاب، وأنشأت مكتبا لبراءات الاختراع والإعلان عن أهداف ومهامه التي من أهمها إظهار الإبداعات الفردية في ظل تزايد التطورات التكنولوجية.

وفي سبيل تحقيق أهداف التعليم الريادي اعتمدت بعض كليات التربية داخل الجامعات الصينية و أسلوب التمكّن من الأداء الذي يقيس قدرة الطلاب على أداء أفعال معينة تمكنهم من قيادة مشروعاتهم تربوية، وتقديم مقرر دراسي يهتم بدراسة الإستراتيجيات المستقبلية للتحكم في سوق العمل، والذي يركز على الإعداد العملي للمتعلمين، وحدد أن نجاح الصين في السنوات الأخيرة في مجال الريادة إنما ينبع من قدرتها على تطوير أساليب مدارسها ومؤسساتها التربوية في إعداد المعلم صانع القرار الريادي والمبتكر، وقدرتها على تحمل مسؤولية التطوير والتحديث المجتمعي الذي يتعلق باقتصاديات سوق العمل والمعرفة المتعلقة به.

(٤) التعليم الريادي في ماليزيا

يأخذ التعليم الريادي في ماليزيا شقين؛ أولهما: يعتمد على فهم الطلاب مبادئ التعليم الريادي، والآخر: هو دراسة الموقف المثالي للاستثمار في رأس المال؛ وتعترف ماليزيا بضرورة تعزيز التعليم الريادي داخل جامعاتها، بحيث ألزمت جميع الكليات بوضع بعض المقررات التي تهتم بمفهوم الريادة التعليمية بما يشجع على إعادة النظر في مناقشة الوضع الحالي للقضايا التعليمية التي يتعرض لها التعليم الجامعي، ومدى إمامها بالفلسفة التي تنطلق منها التعليم الريادي من أجل تحسين وضع المنتج الجامعي التي تنتجها الجامعات الماليزية، ومناهج التعليم الريادي في بعض الجامعات الماليزية إنما ينطلق كما يرى هارد وآخرين (Hardy & Others, 2015, 8) من :

- الترويج لمفهوم ريادة الأعمال .
- ضرورة تشكيل عقلية متعلمة من شأنها المساهمة في تطوير الاقتصاد.
- إقامة دورات تدريبية مع الجامعة ورجال الأعمال المهتمين بأمر الاقتصاد المالي.
- وضع استراتيجيات للجامعات من شأنها استيعاب عدد الطلاب المطلوبين لسوق العمل سنويا بحيث لا تزيد نسبة البطالة بين الشباب الجامعي.

وينطلق مفهوم التعليم الريادي في ماليزيا، كما يؤكد رنجيا (Regiha, 2017, 32)، من الفلسفة التي تضيء على التعليم المهارات اللازمة لإتقان التعليم المبدع والقائم على الابتكار، من خلال تحويل هذه الفلسفة إلى منتج تعليمي قادر على ريادة الأعمال من خلال الندوات والورش التدريبية بشكل عملي، الأمر الذي يساعد على بناء عقلية رجال الأعمال؛ وقد أكدت دراسة أن الشأن الجامعي الماليزي يعتمد على التدريب على تنظيم المشاريع الصغيرة ذات الصلة بمجال التخصص العلمي، والعمل والتعلم معا أثناء سنوات الجامعة، وتعلم الاستعداد للمجازفة داخل سوق العمل؛ سواء بالمكسب أو الخسارة من أجل اكتساب الخبرات طويلة الأجل.

وهو الأمر الذي يعتمد على تطوير السمات الشخصية للمتعلمين وأعضاء هيئة التدريس داخل الجامعات بالتشجيع على روح المبادرة، مع تجهيز الطلاب على التعامل مع احتياجات سوق العمل بحيث يكون الطالب قيمة مضافة داخل المجتمع الذي يعيش داخله من خلال صنع نظام بيئي يساعد على ريادة الأعمال داخل الحرم الجامعي؛ وفي هذا الأمر يشير يان وبكر (Yinian & Bakar, 2014, 45)، إلى أن الجامعات في ماليزيا تعتمد في ذلك على ما يطلق عليه "إكوادست التعليم الريادي" الذي يعمل من خلال مجموعة من العوامل الخارجية المتمثلة في (دعم القطاع العام والحكومي، دعم من وزارة التعليم العالي، دعم من قطاع الشركات، دعم من المجتمع بشكل عام) ومجموعة أخرى من العوامل الداخلية المتمثلة في (استعدادات الطلاب داخل الجامعة، و فكر أعضاء هيئة التدريس، و مدى مساهمة مراكز ريادة الأعمال المنتشرة في ماليزيا في تدريب الطالب الجامعي). إن التعليم الريادي في كلية التربية في جامعة بوترا الماليزية إنما تعتمد، كما أكد هارد وآخرون (Hard & Others, 2015, 6)، على تعليم البرامج المقدمة والتي تهتم بتطوير التكنولوجيات وتشجيع طلابها على التجاوب مع هذا الفكر من أجل فهم روح المبادرة لأن يكون الطالب رجل أعمال في المستقبل، لأن معظم البلدان الآن أكثر قلقا على تعليمها، أدركت أن الدول الأوروبية استطاعت تحقيق فوائد عظيمة في تحقيق الابتكار التعليمي من خلال التعليم الريادي الذي يقود إلى ريادة الأعمال من خلال تطوير السمات الشخصية.

ويظهر دور كلية الدراسات التربوية بجامعة يو بي إم في، كما يشير دافسي ولينو (Deveci & LEINO, 2018, 110) في دراستهما حول "الريادية التعليمية في تعليم المعلمين"، اعتماد سياسة ريادة الأعمال من خلال حاضنات الأعمال، والتي تركز بدورها على تنمية المشروعات الصغيرة التي

ينتج فيها الطلاب أفكارا تساعد على تطوير أدائهم كمعلمين، وهو الأمر الذي يدفع بكليات التربية إلى التعاون مع شركات البحث والتطوير المخصصة لخدمة المؤسسات التربوية، وأشارت الدراسة نفسها إلى تجربة المعهد الماليزي للأبحاث الصناعية ودوره في قياده التعليم الريادي من خلال قدرته على توفير بعض القروض والمنح لطلاب كليات التربية وخريجها الذين يرغبون في الالتحاق بسوق العمل، حتى أنه امتد ليشمل ثمانية مكاتب موزعة على جميع أنحاء ماليزيا من شأنها مساعدة طلاب كليات التربية فقط في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبما يتفق مع مجال تخصصاتهم. وتعتمد ماليزيا على ذلك لرفع كفاءة كليات التربية من أعضاء هيئة تدريس وأسلوب تعليم وإداريين ومناهج وتكنولوجيا، لإكساب طلابهم سلوكيات الرياديين، الذين يشجعون على استخدام أحدث التكنولوجيات الحديثة في التعليم والتدريس والتصميم من خلال منهاج ميدانية وفعالة تساعد على الإبداع والابتكار، وفي هذا الصدد يؤكد هارد وأخرين (Hard & Others, 2015, 9) أن تقوم: بتحسين مهارات حل المشكلات، وربط التعليم بالنشاطات الحياتية، وتطوير مهارات التواصل، وتطوير الممارسات الإدارية الفعالة.

(٥) التعليم الريادي في المملكة العربية السعودية

بدأت المملكة العربية السعودية تهتم بالتعليم الريادي عند ظهور خطة التنمية السابعة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) والتي أكدت ضرورة تنمية مهارات الإبداع والابتكار داخل غالبية المؤسسات الحكومية داخل المجتمع السعودي، وانطلقت هذه الخطة من زيادة الوعي بأهمية العلوم والتقنية التكنولوجية في تنمية الموهبة لدى الموارد البشرية، ثم تلى بعد ذلك الخطة الخمسية (٢٠١٠ - ٢٠١٥) التي أكدت ضرورة تأسيس كيان مؤسسي يتولى نشر فكر الريادية، ومواجهة التحديات التي تحول دون تحقيقها داخل المجتمع السعودي.

- وفي سبيل النهوض بذلك قام مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بإرساء مجموعة من المبادئ التي تركز عليها معظم جامعات المملكة في تحقيق التعليم الريادي؛ حددها عبدالفتاح (٢٠١٦) في:
١. الشراكة بين الجامعات والمجتمع الخارجي، وما يضمنه من تطوير للعلاقات بين المؤسسة التعليمية ومؤسسات المجتمع الخاصة.
 ٢. تحديث الممارسات والتطبيقات التعليمية داخل المناهج الجامعية، وتطوير أداء الكفاءات من أعضاء هيئة التدريس تحقيقا للفكر الريادي.
 ٣. وضع مجموعة من المتطلبات الأساسية من شأنها تفعيل التعليم الريادي تتمثل في السياسات والأهداف والخطط والمباني والتكنولوجيا فائقة التطور، إضافة إلى دعم مصادر التمويل وآلياته التي تضمن دعم الفكر الابتكاري.

٤. تقييم نواتج الخريجين من خلال آليات تحدد للدولة مدى التحاق خريجي الجامعات بسوق العمل حتى تتيح فرصة لصناع القرارات التعليمية بتطوير آليات المنظومة الجامعية من أجل التسليح بمهارات القرن الحالى التى تدعو إلى الابتكار والتفوق.

وفى هذا السياق تقوم كلية التربية بجامعة الملك سعود بإدخال مقررات الريادة فى المناهج التعليمية، نتيجة لرغبة حقيقية من هذه الكلية فى أن تحقق مستويات مرتفعة من الإنجاز والابتكار، والفعالية فى إجراءاتها، وإداراتها الداخلية، وفى الوقت نفسه المشاركة فى برامج التعاون مع رجال الأعمال، لأن هذا التوجه يأتى متسقا ومكملا لطريق التغيير الثقافى فى مؤسسات إعداد المعلمين بالمملكة للتمكن من تطبيق الفكر العملى المبدع، والتركيز على الأبحاث ذات الطبيعة التطبيقية المباشرة فى معظم أنحاء المملكة. (الحمالى والعربى، ٢٠١٦، ٣٧٨)

وتحقيقا لهذه الأمور قامت الجامعة، كما يؤكد المبيريك والجاسر (٢٠١٤، ٢٤)، بإنشاء مركز ريادة الأعمال فى مناهجها بدءا من السنة التحضيرية، ويقوم هذا المركز برعاية حاضنات الأعمال، وتعزيز ثقافة الريادة فى المجتمع، ونشر الوعى العلمى المنظم بأهمية الريادية بين أطياف المجتمع بأسره، ويسعى المركز أيضا إلى المساهمة فى توجيه الشباب نحو الاندماج إلى فكر المشروعات الصغيرة من خلال عقد دورات تدريبية فى هذا الشأن، بالإضافة إلى تمويلها بطريقة كلية.

ومنذ عام (٢٠١١) تبنت وزارة التعليم العالى بالمملكة مفهوما رياديا من أجل بناء جيل مبدع من أجل تحقيق هدف تنموى فى المجالين الاقتصادى والتعليمى عن طريق بناء منظومة تعليمية متكاملة تكون داعمة لريادة الأعمال لجميع طلاب الجامعات السعودية وتحت إشراف الحكومة، داعية الجامعات فى ذلك من الاستفادة من البنية الأساسية للبحث العلمى والفكر الإدارى المتطور، وتوافر المناهج الريادية التى تحقق نشر ثقافة العمل الحر فى المجتمع السعودى بناء على أسس احترافية وثقافية تعمل على استحداث فرص عمل، وتقييم أثر التعليم الريادى على مستوى الجامعات من خلال مبادرة "ريادى".

إن جامعة حائل أدركت دور التعليم الريادى فى زيادة وعى الطلاب بماهية التوظيف الذاتى، وغرس المهارات الريادية التى تساعد على الارتقاء بالصفات والمهارات الإنسانية، فوقع على كلية التربية مسئولية أداء عدد من المهام النوعية؛ أشار إليها عبدالفتاح (٢٠١٦، ٩٦) فى:

١. توفير مجموعة من أعضاء هيئة التدريس لديها القدرة على وضع مناهج تساعد الطالب على الاكتشاف والمغامرة، وتنمية المواهب العقلية والابتكارية.

٢. إجراء البحوث العلمية التى تدعم نتائجها فلسفة التعليم الريادى، بحيث تكون نتائج البحث العلمى إحدى الاستراتيجيات التى تدعم مكانة هذا النوع من التعليم وشكله ووضعه، وتحديد الإستراتيجيات التى يتحقق بها مع الكيفية التى تناسب كل كلية.

٣. تدريب الطلاب على الابتكار والابداع.

٤. الاستفادة من الخبرات العلمية التي تدعم هذا الاتجاه.

وأكدت دراسة المبيريك والجاسر (٢٠١٤، ٢٩) أن هناك برنامج إنجاز بالسعودية تقوم به معظم الجامعات السعودية بالاشتراك مع بعض الجهات الحكومية التعليمية وغيرها؛ يقوم بتدريب الطلاب على الالتحاق بسوق العمل، والتدريب على عمل المشاريع الصغيرة، وذلك من خلال برامج تقوم على نقل الخبرات من بعض التجارب المتقدمة في هذا الشأن، ومن ضمن أهداف هذا البرنامج كما أشار التويجى (٢٠١٩، ١١١) تعزيز مستقبل مهنة التعليم وإعداد خريجيها للانضمام إلى مبادرات الريادية التي تدعمها جامعات المملكة، والتي تعتمد على عدة مبادرات، هي: الاستعدادية للعمل، والثقافة المالية، وريادة الأعمال تقدم من خلال تعلقها بسبعة مفاهيم أساسية، منها: (الاقتصاد- الجاهزية للعمل الحر- أخلاقيات العمل - الأعمال الريادية- المفاهيم المالية - المواطنة) وتدل خبرة المملكة العربية السعودية في التعليم الريادي على أنها خطت خطوات واسعة نحو دعم البنية التحتية والخبرات التي توفر التخصصات والبرامج الأكاديمية ذات الصبغة الدولية، بالإضافة إلى تزويد الطلاب بالمنح والمكافآت التقديرية، وعقد اتفاقات تبادل الطلاب للدراسة بالخارج، مع ضرورة مشاركة أعضاء هيئة التدريس في أنشطة التعليم الريادي.

(٦) التعليم الريادي في الأردن

قامت الأردن بتفعيل مبادرة التعليم الريادي من خلال جائزة الملكة رانيا للتميز والإبداع التربوي منذ عام (٢٠٠٦) وهو ما أكدته العموش (٢٠١٥، ٧٨)، وذلك بهدف تعزيز ثقافة التميز والريادة عن طريق نشر الوعي بمفاهيم الأداء المتميز حيث استندت الجائزة على مبادئ العدالة من خلال استهداف الطلاب المتميزين، وأصبح الابتكار المعيار الأبرز للحصول على هذه الجائزة؛ من نحو فعالية التدريس داخل المنظومة التعليمية، وقدرة القائم بالتدريس على تحقيق فكر الإبداع، وتحفيز كل إداري على نشر هذه الثقافة داخل المؤسسة التعليمية التي ينتمى إليها، بالإضافة إلى تيسير كافة الإجراءات المادية دعماً لهذا الاتجاه .

وأصبح التحدي الذي يواجه الجامعات الأردنية اليوم هو كيفية تطبيق استراتيجيات الريادة التعليمية داخلها من خلال البحث عن طرق التدريس، والطرق البحثية عالية المستوى كعامل مساعد على تحقيق التنمية الحقيقية، وتطوير الرصيد المعرفي للجامعات، واتبعت الجامعات في سبيل ذلك، كما يرى المصري وآخرون (٢٠١٠)، مجموعة من الإجراءات تكفل الريادية؛ منها :

١. صنع القرارات التي تتعلق بنشر ثقافة التعليم الريادي بين أوساط المجتمع الأردني لتفهم أنها ثقافة جديدة تتلاءم مع متطلبات سوق العمل، وتستطيع حل بعض المشكلات الاقتصادية التي يواجهها أبناؤهم في المستقبل.

٢. وضع مقاييس تحدد المتطلبات اللازمة لكل جامعة من أجل تعميم فكر التعليم الريادي داخلها وصولاً إلى مستويات أداء تتصف بالإنجاز والاستمرار والاستدامة على المدى الطويل لتحقيق أعلى معدلات الجودة في نشر هذا الفكر.

٣. تفعيل البحوث في كافة كليات الجامعات الأردنية من أجل خدمة التعليم الريادي، ومعرفة أثر تطبيقها على مستقبل المجتمع الأردني في قدرته الحد من بطالة الأميين الجامعيين.

٤. الاهتمام بتحقيق التعاون بين الجامعات والمؤسسات بشقيها الصناعية والخدمية من أجل فهم المتعلمين لمفهوم التعليم الريادي في ظل المنافسة الشديدة التي تفرض على سوق العمل تقلبات متعددة ومختلفة.

وقد أكدت دراسة المومني (٢٠١٤، ٣٣٦) أن الجامعات الأردنية تعمل على تبنيها مبدأ المغامرة في أي عمل جديد تقوم به، ومن شأنه رسم معالم التعليم الريادي داخلها، وأيضاً تبني دعم الأفراد لفكرة إطلاق منتج جديد داخل الجامعات باعتبارها مؤسسات خدمية أيضاً، بالإضافة إلى تبني الريادية ونشرها كمصطلح على جميع المستويات الإدارية داخل الجامعات الأردنية، وهو ما أشار إليه الشوهين (٢٠١٧، ٥٩) بأن التوجه نحو التعليم الريادي أخذ ينتشر في الأوساط الإدارية القائمة على أمر الجامعات الأردنية مدلاً على ذلك بتشجيعها إلى الاندفاع نحو انتقاء تفضيلات إدارية بعينها، ونشر معتقدات وسلوكيات يعبر عنها المديرون في المستوى الأعلى الجامعة من أجل تدعيم المنظور الريادي في الإدارة.

إن الجامعات الأردنية في توجهها لفكرة التعليم الريادي تتجه بكامل أنشطتها إلى العثور على فرص من خلال الاعتماد على تدريب مجموعة كبيرة من أعضاء هيئة التدريس الريادية فكرياً وممارسة وتطبيقاً، ومن لهم القدرة على بناء المناهج الجديدة التي تشجع على الفكر الابتكاري الحر بعيداً عن المناهج ذات المنحى المعرفي الاستذكاري، وكذلك بتشجيع الإدارة الجامعية على توليد الأنشطة الريادية المشجعة على الإبداع الفكري باعتبارها إحدى الآليات التي تصنع المشاريع والأعمال الجديدة؛ مثل إنشاء منظمة جديدة من قبل فرد واحد أو مجموعة من الأفراد، أو حتى من قبل منظمة أو شركة بعينها.

ويتعاون في تحقيق فلسفة التعليم الريادي داخل الجامعات الأردنية الجهات الرسمية وغير الرسمية لتعزيز قدرة رأس المال البشري في البلاد ويعتمدون في ذلك على مجموعة من أساليب التدريب الداخلية تقدم بطريقة إجبارية للمتعلمين داخل جامعاتهم محورها كيف تبدأ مشروعك الصغير، ويقدم هذا البرنامج التدريبي نخبة كبيرة من أصحاب المشاريع المعروفة داخل المجتمع الأردني لتكون قدوة أو مثالا يحتذى به، وقد أكد أن الجامعات الأردنية في سبيل ذلك الأمر تتبع مجموعة من الأهداف؛ حددها المصري (٢٠١٠، ٧٨) في:

١. إطلاق الإبداعات والمبادرات النابعة من الجامعة نفسها.
 ٢. أن تتولى الجامعة مهمات التطوير الأكاديمي للمناهج التعليمية .
 ٣. تعزيز العمل بروح الفريق عن طريق مساعدة الطلاب على تقديم كل ما هو جديد.
 ٤. إيجاد المنافسة بين كليات الجامعة الواحدة، أو بين الجامعات لإنتاج الفكر الابتكاري.
 ٥. تدعيم برامج التنمية المهنية المستدامة التي تقدمها الجامعة لأعضاء هيئة التدريس.
- وإن قراءة هذه الخبرات يؤكد أنها ذات قيمة كبيرة لمواصلة تطوير السياسات التعليمية ذات الشأن الجامعي؛ لقدرتها على تبادل الخبرات التعليمية ذات القيمة المضافة داخل المنطقة العربية بصفة خاصة، وإيضاً للإفادة من الممارسات الجيدة في مجال التعليم الريادي داخل الكليات النظرية والتطبيقية، وتعزيز فرص التعاون التعليمي بين الدول التي تريد تحقيق الريادة؛ واستشعاراً للتحديات والفرص التي تفرضها البيئة المعاصرة على التعليم العالي في مصر، اتجهت سياسات التعليم العالي في إضفاء البعد الدولي والعالمي داخله، حيث أشار المرصد العالمي في تقريره عن مصر (٢٠١٢) أن هناك توجهات مختلفة تبذل مجموعة من الجهود المختلفة من أجل دعم خريجي الكليات في الاتجاه نحو التوجه في إقامة بعض المشروعات الصغيرة، ومن هذه الجهات الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومنظمة العمل الدولية، والجمعية المصرية لشباب الأعمال، ومجلس الشرق الأوسط لأعمال الصغيرة وريادة الأعمال، ثم انتقل الأمر بعض ذلك إلى مبادرات انطلقت من داخل الجامعات.
- فقد انطلق مشروع الطرق المؤدية إلى التعليم العالي وهو منحة متعاقد عليها بين جامعة القاهرة ومؤسسة فورد، ويهدف المشروع إلى رفع مهارات الطلاب الخريجين من الجامعات المختلفة، وصقل مهاراتهم بما يتناسب مع حاجة البحث العلمي وسوق العمل، ويشرف على المشروع مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث بكلية الهندسة، ويرى الرميدي (٢٠١٨، ٣٧٢) أن من أهم متطلبات تفعيل التعليم الريادي داخل الجامعات المصرية تصميم المناهج التعليمية التي تساعد على العمل والعطاء، وتدريبهم على احترام الرأي الآخر، والانتقال بهم من العقل المستهلك إلى العقل المنتج، بهدف شعورهم بقيمة مجتمعهم وإمكانياتهم وقدراتهم مما ينعكس إيجاباً على تنمية التعليم الريادي في نفوسهم.
- إن التعليم الريادي في كليات التربية أصبح مطالباً بظهوره في شكل تطبيقي من خلال دعم عمل المشروعات الصغيرة لمهنة التعليم، اختيار الشركات التي لديها القدرة على تقديم الإبداع في التدريس لتبنى المبدعين منهم، وإمكانية تسويق الفكرة والخبرات، وأن تقدم الكلية في سبيل ذلك دورات تدريبية للمتعلمين حول تحولات سوق العمل، ودورات تدريبية للمتعلمين الذين يملكون أفكاراً جديدة تساعدهم على الانضمام لعمل المشروعات الصغيرة، خاصة أن بعض الجامعات في مصر وكما يؤكد دواد (٢٠١٦) أن الجامعة انطلقت منذ عام (٢٠٠٧) في تسويق المنتجات التكنولوجية للمشروعات الصغيرة، وتحويلها إلى مشروعات تسهم في التنمية الاقتصادية.

المحور الرابع: تحديات تحقيق التعليم الريادي بكليات التربية

إن التهيئة الحقيقية لإدراج التعليم الريادي داخل كليات التربية لن تكون بغير القيام بتبيان مجموعة من التحديات التي تواجه تحقيقه داخل كليات التربية في معظم أبعاده، وتوضيح تأثير هذه التحديات على الأبعاد التعليمية والثقافية والاجتماعية، ولما كان العمل التربوي هو انعكاس لمجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة داخل المجتمع، فإنه من الواجب تقديم بعض التحديات التي تواجه التعليم الريادي لتحديد آثارها على واقع الفكر والتعليم داخل كليات التربية؛ ومن هذه التحديات:

(١) التحديات التعليمية

يعد التعليم الريادي أحد الأنماط التعليمية التي تحتاج إلى عملية صنع القرار واتخاذها في أي مؤسسة تعليمية، إلا أنه في كليات التربية تعد أكثر أهمية في تحقيق التعليم الريادي؛ كون مهنة التعليم من المهن التي تحتاج إلى تنفيذ الأفكار الإبداعية لجعلها مهنة تتسم بالمتعة والبهجة في ظل التحديات التي يتعرض لها خريج كليات التربية، من أهم التحديات كما أشار إليها صاصيلا (٢٠١٣)، تغلغل البيروقراطية في البيئة التربوية، وغياب الرؤية المستقبلية عند التخطيط للتجديد داخل كليات التربية، والتحول في مفهوم التعليم إلى التعلم، كأحد مظاهر التحولات من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة، ومن الجمود إلى المرونة، ومن ثقافة الاجترار إلى ثقافة الإبداع، ومن التنميط إلى التنوع والخصوصية، ومن الوقوف عند استهلاك المعارف جاهزة الإنتاج إلى إنتاج المعارف، ومن التعليم المعتمد على الآخر إلى التعليم المعتمد على الذات، ومن التعليم محدود المدة إلى التعليم مدى الحياة، خاصة بعد أن تحولت المعارف من التركيز على التخصص الضيق إلى التنوع في طبيعة المعارف والتخصصات.

وهذا التنوع يرتبط ارتباطا واضحا بما يتميز به التعليم الريادي من خصائص تميز المتعلم، إذ يوفر له قيمة مضافة تجعله ينسجم مع قيم العمل السائدة وتقلباته، وفي هذا السياق يشير الذبياني (٢٠١٤)، (١١٨) إلى أن التعليم الريادي يحتاج متعلما لديه القدرة على إحداث التنمية الثقافية لنفسه، ويدرك طبيعة النمو المستمر والتراكم المزدحم للمعلومات في مختلف مجالات النشاط الإنساني، فالمتعلم يستطيع أن يطور رصيده المعرفي لأن الريادية تشجعه على تصحيح معلوماته والاستدلال بها، بما يحقق القيمة المضافة من تفكيره غير المألوف، فقد أشارت دراسة العتيبي (٢٠١٨، ٨٧) إلى أنه في الوقت الذي أصبحت المعلوماتية حديثا ثقافيا يدركه المتعلمون نتيجة للتقنيات المتقدمة، ويتقنون عندها مستوى معرفيا وقدرات متميزة، أصبحت تحتاج اهتماما من المتعلمين بأهمية التعليم الريادي.

وإن من أهم التحديات التعليمية قصور المناهج وبعدها عن ما يسمى ثقافة السوق التي تتبعها الدول المتقدمة اقتصاديا، والتي تتطلب عددا من السمات أكدها عبدالله (٢٣٥، ٢٠١٤)، في ضرورة

إدراك المتعلم "السعى وراء الربح السريع، والتركيز على الأنشطة قصيرة الأجل التي تدر الربح، والميل إلى تراكم رؤوس الأموال، والاتجاه إلى خصخصة كل القطاعات العامة داخل بعض المجتمعات فيما يعرف بثقافة السوق الحر للعمل"، كل ذلك أدى إلى ضرورة إلقاء التحديات على كليات التربية بأهمية إظهار مناهجها للقدرات الإبداعية التي تؤدي إلى تحسين ظروف المتعلم الاقتصادية، فالمناهج التربوية، بصفة خاصة، تواجه تحديا مهما حين تحقيق التعليم الريادي وهو انتشار ثقافة الاستثمار في هذا القطاع ببناء مؤسسات تربوية وتعليمية هدفها هو تحقيق الربح المادي، الأمر الذي يتطلب حسن توظيف المناهج وإلقاء الضوء على أبعاد التعلم الريادي، وعلى ضرورة توافر نية حقيقية لإصلاح المناهج التربوية والثقافية التي تقدم للمتعلمين .

وأشار حسين (٢٠١٨، ١٤٧)، إلى قصور المناهج في الانفتاح الكامل والواعي على فكر المشروعات التربوية والعالمية، بما يعنى ضعف الاعتراف بقيمة تجديد العملية التربوية والتعليمية، وهو ما يجعل كليات التربية مطالبة بتحديد الركائز التي تستخدمها مناهجها في نشر التعليم الريادي، وتحديد الآليات التي تستخدمها لتحقيق غاية هذا التعليم، وإظهار قدرته على ما يتيح من فرص تفاعل المتعلمين مع عمليات التجديد الفكري داخل المجتمع. وهذا الكشف إنما ينتج، كما يؤكد ناجح وإبراهيم (٢٠١٨، ١٦٣)، من الاعتماد على التعليم التقليدي داخل كلية التربية بالشكل الذي يجعل الطالب يدرس مجموعة من المقررات المنفصلة عن بعضها، والتي تبتعد عن صيغة التكامل بين المعارف والأقسام العلمية التي تقدمها، والقصور الشديد في وجود المحاسبية أو المسألة عن مستقبل خريجي كليات التربية في ظل انتشار دعاوى بعدم تكليفهم الأمر الذي يبعدهم عن الرؤية والفكر الإبداعي حتى أنهم يبتعدون عن التدريب المهني اللازم لهم كأفراد نافعين في المجتمع الذي يعيشون داخله.

وأشار ناصر والعمري (٢٠١١، ١٤٧) إلى أن واقع بعض المتعلمين يعاني تدنيا في مستوى التحصيل عند معظم متعلميه، وترديا في نوعيته، وضعفا في قدراته التحليلية والابتكارية، وقلة مواكبة الثورة التكنولوجية والمعرفية، وحصرا لرسائله في كونها مصنعا للشهادات دون إسهام حقيقي في التنمية الحقيقية داخل المجتمع، بالإضافة إلى الجمود عن مسابرة التطورات العالمية المعاصرة، وهو الأمر الذي يجعل التعليم الريادي داخل كليات التربية يعاني من ضعفا في مستوى جودة المتعلم، وميلا إلى تفعيل المداخل التقليدية حول الحصول على المعلومات، ونقصا في قدراته على توفير تعليم ذاتي يحقق له تعليما عصريا يساعده على تحقيق أهدافه.

ولما كان التعليم الريادي ضرورة لإعداد المتعلمين ومعالجة أوضاعهم للتفاعل مع المتطلبات الاقتصادية والثقافية لسوق العمل، فإن الرميدى (٢٠١٨، ٣٧٧)، يؤكد أن الهوة التعليمية تزداد بين المجتمعات في امتلاك مفاتيح العلم، وتوظيف التكنولوجيا، وتنبى مرجعيات علوم المستقبل، وتختلف

أيضا في القدرة على استيعاب المعارف بالصورة التي تتفق مع المستويات العالمية لإلحاق المعلمين بسوق العمل، وبالشكل الذي يؤكد الفهم الاجتماعي والثقافي لشكل التعليم داخل المجتمعات.

ويتفق معظم المهتمين بالتعليم الريادي على دور الأستاذ الجامعي في نشر وعي طلابه بالتعليم الريادي، وكما يرى السيد (٢٨٠، ٢٠١٤)، تتمثل في تشجيعهم الأفكار الاستباقية واكتشاف الأفكار ذات القيمة والأثر، أو عن طريق تشجيع طلابهم للبحث عن الأفكار الجديدة في مجال تخصصاتهم، أو من خلال تشجيعهم البحث عن تحديد شكل مهنة التعليم في المستقبل مع تطور أساليب التكنولوجيا، أو تشكيل فرق عمل تعمل بطريقة استشارية في دعم طلاب كليات التربية في توظيف أنفسهم في مهنة تناسب مع تخصصاتهم بتشجيعهم على تطبيق أفكارهم.

إن التحديات التعليمية للتعليم الريادي التي تواجه معظم أعضاء هيئة التدريس داخل كليات التربية تتمثل في قدرتهم على التأثير الإيجابي في طلابهم، ودعمهم لصناعة الأفكار التي تدعم مهنة التعليم، ودعم مبادرة تحمل مخاطر الأفكار، وترجمة الأفكار على أرض الواقع مهما كانت التكاليف، ومساعدتهم على التوجه نحو المؤسسات التي يمكنها أن تتبنى أفكار الطلاب وتتابعها، وإلقاء الضوء على دعم التعلم الذاتي، وتحقيق التنمية المهنية ليكون لهم رؤية مستقبلية في دعم أنفسهم والاعتزاز بكونهم خريجي كليات التربية.

(٢) التحديات الثقافية

إن طبيعة التحديات الثقافية تتضح حين القيام بإصلاح تربوي ينتقل بالمتعلم من التفكير التقليدي إلى التفكير النقدي في عالم المعرفة والأفكار، بما يجعل تقديم التعليم الريادي داخل كليات التربية مطلبا ثقافيا في ظل سيادة النظرة الحديثة للمهن والوظائف التي تتطلب اليوم التوجه نحو العمل الحر الذي يناشد المعلمين بتحقيق التنمية الثقافية للمعلم، والكفيلة بجعله معلما مثقفا ومشاركا في توجيه العمل التربوي لخدمة المجتمع في كافة المجالات وفي أي مكان لخدمة مهنة التعليم، وتبني الصالح منها لخدمة المجتمع والمتعلم.

ويعد التعليم الريادي أهم مداخل عمليات إصلاح التعليم والتنمية الحادثة داخل المجتمع؛ بما يقدمه من عناصر بشرية على كفاءة عالية، تقود عمليات التنمية إلى الاستثمار في رأس المال البشري؛ ومن أهم التحديات الثقافية التي تنتاب تحقيق التعليم الريادي داخل كليات التربية، كما أكدها المهدي والجيار (٢٠١٧، ٢٩٦)، قصور تكليف المعلمين؛ حيث تتجسد في التعليم الريادي فكرة ضرورة تكليف خريجي كليات التربية والذي يمثل ضرورة ملحة يصعب الاستغناء عنها في ظل ما يفرضه هذا التعليم من متطلبات الابداع والنماء، إلا أن هذا الأمر يصعب تحقيقه في ظل قصور التعاون الفعال بين كل من كليات التربية، ووزارة التربية والتعليم في تحقيق احتياجاتها من القوى العاملة من الخريجين التربويين لسنوات طويلة، بالإضافة إلى وجود ضعف في وضوح فلسفة المجتمع

من احتياجاتها من خريجي كليات التربية التي يمكنها أن تعمل في مجالات متشابهة لمهنة التعليم مثل تعليم الكبار أو الالتحاق بالبرامج التدريبية التي تحسن من مهارات مهنة التدريس ، وهو ما يشير إلى القصور الشديد في وجود برامج تدريبية تساعد خريج كلية التربية على أن يوظف مهاراته التعليمية التي اكتسبها فترة الدراسة بالشكل الذي يكشف ضعفا في خريج هذه الكلية.

ويدخل في هذا الكشف أيضا القصور في فكره التعليم الريادي داخل غالبية كليات التربية حتى إن بعضها غير قادرة على توفير ما يطلق عليه مراكز خدمة المجتمع والتعليم المستمر لخريجي الجامعات داخلها، وإن وجدت في شكلية في نظامها، وفي طبيعة الأعمال التي تقوم بها، وأشارت دراسة الذبياني (٢٠١٤، ١١١) إلى أن التحديات الثقافية التي تواجه تحقيق الإبداعية في الفكر داخل كليات التربية تتمثل في نقص في رسم السياسات الخاصة بتطوير كليات التربية، برغم أنها تعد من أهم عناصر القوة داخل المجتمع لقدرتها على بناء أجيال مستقبلية، وأيضا ضعف إعداد البرامج الدراسية التي تساعد على تحقيق التعليم المستمر داخلها الذي يقود طلاب الكلية لفكر ريادة الأعمال مستقبلا من خلال تفعيل المهارات الشخصية والاجتماعية التي تتواءم مع خصائص عصر العلم والمعرفة.

وأشار السيد (٢٠١٥، ١١٥) إلى أن هناك ضعفا في قدرة كليات التربية على مراعاة التحولات الثقافية التي تحدث في مهنة التعليم، والتي فرضت عليه أن يتحول من المعلم المحلي إلى المعلم الكوني، وإظهار المعلم الأكاديمي الذي يعمل بالتدريس، ويهتم به، ويجدد فيه، ويطور من أفكاره، ويهتم بتقويم أدائه التدريسي، ويبحث عن المعلومة بنفسه بحيث تجعله متخليا عن الأساليب التقليدية وتوجهه إلى تلك المستحدثة، تواكبا مع ما فرضته الكونية من ازدياد قيمة المعرفة وأهميتها، وبما يشجع على التعدد والاختلاف، ويدعو للحوار، ويطلق طاقات المتعلم.

ومثل هذا الأمر يعمل، كما يؤكد ناجح وإسماعيل (٢٠١٨، ١٦٧)، على ضعف الإحساس العام بالهوية الثقافية للمتعلم، والالتزام بالولاء، بما يؤثر على إيجاد الوعي لدى المتعلمين بقدرة التعليم الريادي على إحداث التغييرات في سلوك المتعلمين، وقدرة كليات التربية على أن تحافظ على ذاتيتها الثقافية في توازن دقيق ومدروس بين متطلبات سوق العمل وطبيعة مهنة التعليم، الأمر الذي يقتضى من المسؤولين عن مناهج التعليم داخل كليات التربية أن يكونوا واعين وملمين بكل ما يستجد من التطورات العلمية والتكنولوجية.

وهذه التطورات تنظر إلى التعليم داخل كليات التربية على أنه عمل مستمر، لا يتوقف بمجرد أن يتخرج الطالب في الكلية، لأن الحاجة التعليمية لمهنة التعليم مستمرة طوال عمره وتتجدد دواعيها، وتتم في إطار قيمى وأخلاقى وثقافى بحكم كل توجهاته وكافة عملياته، ويؤكد أن معظم خريجي كليات التربية يصعب عليهم استثمار ما تعلموه داخل الكلية مع عمليات التطوير بحيث تكون دعامة أساسية في العمليات الإصلاحية الحاضرة، على أساس أن مهنة التعليم في حاجة حقيقية وملحة لاستمرار جهود تطوير العملية التربوية داخل المجتمع.

إن التحديات الثقافية التي تواجه كليات التربية حين القيام بنشر التعليم الريادي يجعل هناك مجموعة من التساؤلات تثار حول قدرتها على تحقيق هذا النوع داخلها، وقد حددها عبدالله (٢٠١٤، ٢٣٩) فيما يأتي: هل سيصعب على كليات التربية الحفاظ على هويتها المميزة في إعداد المعلم القادر على الحفاظ على هوية مجتمعه؟ هل تستطيع تحقيق التقدم العلمي للمتعلمين دون أن تنساق وراء الخبرات التي يصعب تعميمها على كليات التربية لظروف اقتصادية ومجتمعية خاصة بالمجتمع؟ هل لديها القدرة على استشراف دور كليات التربية في المستقبل في ظل الفجوة التعليمية بين خريج الكليات الخاصة والكليات الحكومية، ولا يقف أمر التحديات الثقافية عند هذه التساؤلات فقط إنما تمتد لتشمل إظهار تحديات مهارات التفكير الحياتية التي تمكن خريجي كليات التربية من التعايش مع آراء مختلفة ومتباينة تجاه سوق العمل، ومن ثم قدرة هذا الخريج على تقبل الاختلاف والتعايش، والانفتاح الثقافي الواعي في ظل خلفيات متعددة للمجتمع تتعدد وتتباين، وتترك طبيعة التحولات الثقافية في سوق العمل الحالي.

(٣) التحديات المجتمعية

تأتي التحديات المجتمعية من الثقافة الفردية والمجتمعية والتي لا تشجع على الريادة والابتكار وتحمل المسؤولية والمجازفة وتقبل المخاطرة، بل تنزع الفرد نحو البحث عن وظيفة دائمة الحكومية منها بصفة خاصة، وقد أرجع عبدالفتاح (٢٠١٦، ٧٣) هذا الأمر إلى خلل في عيوب بنيوية المجتمع العربي بصفة عامة؛ حيث سيطرت فكرة القلق والخوف العام الذي ينتج نتيجة الالتحاق بوظيفة خاصة قد يتركها صاحبها بعد ذلك، الأمر الذي يجعل كثيرا من الأسر غير مطمئنة لفكرة التعليم الريادي، وتجعله مجازفة من النواحي القانونية والاقتصادية والمؤسسية، فهناك ضعف في فهم فلسفة التعليم الريادي لدى معظم المجتمعات.

وهذا الضعف يظهر في انفتاح سوق العمل التعليمي لخريجي الكليات غير التربوية، فقد أكد مغاوري (٢٠١٦، ٥٤٣) أن مهنة التعليم أصبحت تضم آلاف من غير خريجي كليات التربية يعملون داخلها، الأمر الذي يجعلها تواجه خطر المزيد من تهميش خريجي هذه الكليات، فأصبح معظمهم لا يجيدون مكانا لهم في المدارس الحكومية أو الخاصة، مما أدى إلى تراكم أعداد غير التربويين الذين يعملون بوزارة التربية والتعليم، حيث تم السماح لغير المتخصصين بالحصول على الدبلوم التربوي، وبعد ذلك يستطيع الالتحاق بأية مدرسة والعمل فيها، مما أطاح بنسبة كبيرة من خريجي كليات التربية للعمل داخل وزارة التربية والتعليم، وحتى إنه من التحديات التي تواجه كليات التربية في تحقيق الريادة في التعليم كما أشارت **عبدالرسول (٢٠١٩، ١٩)**، زيادة عدد خريجي كليات التربية عما تحتاجه المدارس والمؤسسات التعليمية منهم، وقد ظهر أثر هذا التحدي في تحقيق نتائج منخفضة في إرضاء المجتمع عن خريجها، ونقص استمرار الطلب عليها

(٤) التحديات الاقتصادية

تؤكد الفلسفة التربوية الحاكمة للتعليم الريادي غلبة المنطق الاقتصادي الذي يرسخ لفكر ريادة الأعمال، بحيث أضحى دافع الربح من وراء التعليم، كما يؤكد السيد وإبراهيم (٢٠١٤، ٢٨٨) حقيقة واقعية على مستوى التعليم الجامعي، وذلك بعد أن أصبح هناك تنوع في البرامج الأكاديمية، وقيام بعض الجامعات بدور الوكيل في تسويق الخدمات التعليمية التي تقدمها؛ ففي إطار هذه التحولات التي تشهدها الجامعات في تطور أوضاعها ثم فرض إعادة الرؤية إلى مؤسسات البناء التعليمي من أجل أن تكون أكثر قدرة على المنافسة الاقتصادية وهو ما أوجد نوعا من التحديات لضرورة الاهتمام بالتعليم الريادي ليكون قادرا على المنافسة بشكل فعال وسط تزايد المقبلين على التعليم العالي.

وهذا التحول كان ينبغي له أن تكون الكليات مجهزة ومعدة، ولكن الواقع يشير، كما يؤكد عكار ودوغان (Akar & Dogan, 2018, 91)، إلى ضعف بعض الكليات على إحداث التنوع في تقديم برامج أكاديمية جديدة تجعلها تدخل معترك سوق العمل بكفاءة، فضلا عن نقص التعليم القائم على زيادة مساهمة المجتمع الخارجي في تقديم أشكال جديدة للخدمات التعليمية للطلاب داخل غالبية الكليات، وأصبح يصعب على معظم الكليات النظرية بصفة خاصة تقديم التعليم المتزامن مع العمل، وهو الأمر الذي يقلل من فرص التنوع في الالتحاق بسوق العمل، وخاصة في ظل ما يشهده سوق العمل من تحولات وسط ما يطلق عليه الاقتصاد الحر.

إن التعليم الريادي وسط هذا التحول يتطلب منها تحسين وضع خريجي كليات التربية؛ بتقديم الفكر المتكامل الذي يساعد الخريجين على الجمع بين العمل والتعليم، بإعداد مجموعة من البرامج التدريبية والمبنية على الاحتياجات الحقيقية للمجتمع، والتي ستشهد كثيرا من التغييرات في المستقبل، بحيث تساعد خريج كلية التربية على أن يطور مهنته، ويصبح في حاجة ماسة للعمل في مؤسسات أو هيئات تتناسب مع اختصاصه، وقد أشار زقاوة (٢٠١٧، ١٧٩) إلى أن هذه الأمور يصعب تحقيقها في ظل نقص البرامج والسياسيات والآليات الفعالة التي تتحكم في نجاح التعليم الريادي، أهمها ضعف مصادر تمويل الأفكار الجادة من قبل المجتمع بحجة انخفاض مستوى الخبرات والمسئوليات لدى غالبية خريجي الكليات، والغياب الواضح للدعم الحكومي الذي يمكن أن تقدمه للطلاب داخل لمساعدة أفكارهم المبدعة على إنتاج مشروعات صغيرة، وهو بدوره ما يؤدي إلى نقص تعزيز الوعي بأهمية المشاريع الريادية بين المتعلمين داخل الأوساط الجامعية .

ومع تفاقم ازدياد المعارف المتعلقة بكليات التربية كمؤسسة تعليمية، ومع التحول إلى ظهور مجتمعات الاقتصاد، كان واجبا عليها أن تنحو تجاه ثقافة اقتصاد المعرفة؛ وذلك حتى تتمكن من تنمية التعليم الريادي تجاه طلابها، إلا أن الواقع داخل كليات التربية يشير إلى ندرة توافر التكنولوجيا الميسرة

للمعملية التعليمية، ونقص إتاحة فرص التوجيه الذاتي في العملية التربوية، ونقص وعى الأفراد بالأساليب المختلفة للتعلم، الأمر الذي صاحبه ضعف في عمليات التقويم داخل كليات التربية.

(5) تحديات خاصة بالتطور التكنولوجي

لما كان التعليم الريادي يمكن من إنشاء عقلية وثقافة جديدة تعنى بتطوير قدرات الريادة والابتكار وحل بعض المشكلات التي تواجه القائمين على أمر المؤسسات التعليمية، بما يساعد على ترسيخ الثقة بالنفس، كما يؤكد هدفه بمساعدة المتعلمين ليصبحوا مبتكرين، وأصحاب مبادرة، ومشاركين نشطين في سوق العمل داخل المجتمع من خلال توظيف المهارات المتعلقة بالتكنولوجيا بصفة عامة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات بصفة خاصة، بما يؤكد ضرورة توفير الكفاءات والمهارات الفنية داخل الجامعات بجانب قدرات الإبداع والابتكار .

ويؤكد عكار ودغان (Akar & Dogan, 2018, 93)، على أن أهم التحديات التكنولوجية المتمثلة في توفير نظم التعليم الإلكتروني عالي الاستقطاب، والمنظمة التكنولوجية للتطبيقات العملية، وهو تحد يواجه الكليات حين تحقيق التعليم الريادي باعتباره يتطلب توفير مستودع الموارد التعليمية، وهي برمجيات عالية الجودة يتم تثبيتها على الهواتف الذكية واللوحات الرقمية لتقديم مختلف الخدمات التعليمية، وهي جملة من التحديات التكنولوجية التي تتطلب من الجامعات بنية تحتية رقمية فعالة تسمح للمتعلمين بالانفاذ إليها لمواكبة التحديات العالمية في مجال تكنولوجيا التعليم والعمل، بما يسهم في تحقيق جودة التعليم دعماً للتعليم التشاركي في سياقه الإبداعي.

وقد أشار الجمنى (٢٠١٥، ١٢) إلى أن جودة الأداء بالنسبة لمعلمي هذه التكنولوجيا يكاد يكون منخفضاً، بالإضافة إلى الضعف الواضح في إثراء المقررات والدروس بالمحتويات التعليمية المتاحة عبر النظم التعليمية الإلكترونية بمختلف أشكالها، بالإضافة إلى أن هناك تحدياً آخر في مجال التكنولوجيا مرتبطاً بمسار بناء القدرات وتنميتها ، وتدريب المتعلمين وأعضاء هيئة التدريس على دمج التكنولوجيا الحديثة في الارتقاء بالتعليم الإبداعي بنسب متفاوتة من خلال اعتماد نظم إلكترونية مكملة أو منفردة أو مفتوحة في ارتباطها بسوق العمل.

هذا الطرح يؤكد أن التحدي التكنولوجي للتعليم الريادي يلقي الضوء على الإمكانيات المادية والبشرية التي من خلالها يتوج الابتكار داخلها في إطار يساعد الطال المعلم على ضرورة إثراء القدرات العقلية والتنظيمية لتحقيق الفعل الريادي ، وأيضاً إبراز التحدي الأقوى لكليات التربية في كونها مؤسسة تعليمية تفتح أفق المستقبل في تطوير المنظومة التعليمية داخل المجتمع بأكمله، والتي وحدها تسمح بنمو أفراد المجتمع وتطويرهم في الاتجاه المرغوب فيه.

وأيضاً يؤكد عبدالمعطي (٢٠١٠، ٩٨) ،على " المبادرة في ابتكار خدمات تعليمية بحيث يكون لها السبق في سوق العرض والطلب وتوظيفها من خلال برامج تكنولوجية فائقة التطور مع تحمل المخاطر

ومواجهة التهديدات"، وهو ما يؤكد قصور كليات التربية في تقديم تصورات مستقبلية حول طبيعة مهنة التعليم من خلال العالم الافتراضي الذي توفره التكنولوجيات مع تصور لتحمل التبعات النفسية والاجتماعية والاقتصادية لهذا الأمر لبناء مستقبل لمتعلمي كليات التربية.

إن قراءة هذه التحديات التي تواجه التعليم الريادي داخل كليات التربية إنما تعكس جانبا مهما من ضرورة تلبية الطلب الاجتماعي على التعليم الريادي، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة أن يجد الخريج منها الوظيفة التي تمكنه من البقاء في المجتمع قادرا على العيش بغض النظر عن الأصول الاجتماعية، وبالشكل الذي يساعدهم على التكيف المستمر مع مطالب المستجدات والمتغيرات في مجالات عملهم، وأن يكتسبوا المهارات التي تتيح لهم الانتقال إلى مجالات أخرى إذا اقتضت الظروف ذلك دون ضغط أو إكراه لتقليل التفاوت الاجتماعي داخل المجتمع، مع الاقتناع الكامل بأن مواجهة هذه التحديات سيكون كليات التربية كثيرا عند الأخذ بمتطلبات تحقيق التعليم الريادي، مقتنعة بأهمية تصحيح المسار التربوي والتعليمي داخلها، وهذا الاقتناع يرتبط ارتباطا واضحا بما يتميز به التعليم الريادي من خصائص، ومدى ما يمثله من فائدة أو قيمة مضافة للخريج والكليات، ومدى قابليته للتطبيق على أرض الواقع مع إدراك حجم التحديات التي تواجهه. وأشار عكار ودوغان (Akar & Dogan, 2018, 85)، إلى أن أهم تحدي للمتعلمين إنما يكمن في "إتقان المهارات التكنولوجية المتطورة التي تساعده على تطبيق بعض الأفكار الريادية وصنع الفروض والقدرة على صناعة القرار وتنمية مهاراته وقدراته على استيعاب تطبيقات التكنولوجيا، والتعامل مع الوسائط المتعددة، من خلال اقتناعهم بدور التكنولوجيا في تغيير مسار بعض الوظائف وتقديم فكر جديد ومبتكر يحمل أفكارا متميزة تساعد الخريجين على اقتناص الأفكار الجديدة وتحولها إلى ميزة تنافسية وصولا إلى تقديم فكر ريادي".

المحور الخامس: متطلبات تحقيق التعليم الريادي داخل كليات التربية

بناء على ما أثمرت عنه قراءة التوجهات الفكرية للتعليم الريادي من أن فرص تطبيقه في كليات التربية يمكن أن تتوافر، وأن الأخذ به يعد من الضروريات المهمة اقتصاديا واجتماعيا وتربويا ومستقبليا في ضوء ما تشير إليه بعض الخبرات، وعلى الرغم من وجود بعض التحديات التي تواجه عمليات تطبيقه داخل كليات التربية، إلا أنه يمكن التفكير في وضع متطلبات تجعل التعليم الريادي موجودا بالفعل على أرض الواقع؛ بتضافر جهود القائمين على أمر كليات التربية مع ضرورة صياغة استراتيجية واضحة له تعكس واقع هذا النوع من التعليم، ولذا فإن أية محاولة لوضع رؤية تحدد المتطلبات اللازمة لنجاح هذا التعليم، لا بد وأن تنطلق من الفهم الواعي الحاضر لعلاقة كليات التربية بسوق العمل، وتنطلق متطلبات التعليم الريادي داخل كليات التربية، من مجموعة من المبادئ؛ منها:

١. فلسفة التعليم الريادي تفرض على التعليم الحادث داخل كليات التربية أن يكون متزامنا مع سوق العمل، حين تتيح للأفراد الملتحقين داخلها أن يلتحقوا ببرامج تدريبية تهيئ لهم عرض متطلبات سوق العمل؛ وشكل المنظومة التعليمية داخل المجتمع، خاصة مع ما شهده سوق عمل المعلمين من اتساع في بنية التعليم الخاص وما شهده من تحولات أدت به إلى فرض التعليم الدولي داخل المجتمع.
 ٢. إدراك التحولات في سوق العمل داخل السياق التعليمي أصبح نتيجة طبيعية للتحولات التي شهدها المجتمع في جميع التخصصات، إذ أصبح سوق العمل للمعلمين يتطلب مزيدا من التدريب داخل كليات التربية وخارجها بما يؤكد أهمية التعليم المستمر الذي يمكن أن يحققه التعليم الريادي خاصة مع سيادة توجه "التعليم من خلال العمل".
 ٣. العمل في مهنة التعليم حق لخريجي كليات التربية، لا يقف عند مجرد شغل وظيفة معينة، بل التوظيف من خلال عودة تكليف كليات التربية، والعمل داخل المدارس وممارسة مسؤولياتهم بتنمية مهارات التقدم في العمل والتقدم بالعمل، مع مراعاة التطورات التكنولوجية التي ترفع إمكانيات كليات التربية وقدراتها في مجال البحث وتطوير مفهوم ريادة الأعمال لينطلق من التعليم الريادي من خلال قدرة التكنولوجيا على تشجيع المشاريع الصغيرة لخريجها بالتعاون مع بعض مؤسسات المجتمع ومراكز الأبحاث، والتي تهدف إلى الإفادة من الابتكارات العلمية والتكنولوجية وتحويلها إلى مشروعات ناجحة.
 ٤. إبراز دور كليات التربية في التعاون مع القطاع الخاص والحكومة ووزارة التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، وبعض المؤسسات التعليمية، وبعض المستثمرين لدعم فلسفة التعليم الريادي داخل الكلية.
 ٥. الوضع في الاعتبار معايير المنفعة والتكلفة لمعرفة مدى مساهمة التعليم الريادي في القضاء على البطالة بين صفوف العاطلين المتخرجين في كليات التربية، بما يعزز من زيادة إنتاجية خريجها وتغيير نظرهم تجاه كليات التربية.
 ٦. التعليم الريادي لا يقتصر على التطوير والتحديث واستخدام الأفكار المبدعة في تقديم منتج أو خدمة متميزة فقط، ولكن تمتد لتشمل تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتغيير النظرة الاجتماعية للمهن في تحقيق قيمة مضافة من جراء التخرج في كليات التربية.
- ولا يقف تحقيق متطلبات التعليم الريادي عند حدود تزويد كليات التربية بأعضاء هيئة التدريس الجادين، أو حتى بتزويدها بالإمكانيات المادية والتكنولوجية فقط أو بتغيير المناهج التعليمية داخلها؛ إنما تتبع داخل كليات التربية بصفة خاصة مما يأتي :

(١) إعادة التكليف لخريجي كليات التربية

يأتى هذه المتطلب في مقدمة المتطلبات المهمة اللازمة لتفعيل التعليم الريادي داخل كليات التربية؛ ذلك لأنه لا قيمة لأي نوع تعليمي ما لم يشعر أفرادها بالاطمئنان على مستقبلهم الوظيفي، بحيث يعمل هذا التكليف على تحويل دور كليات التربية من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ صنع فرص العمل وهو من أكثر الآليات التي تساعد على تبنى أو تصميم مناهج تخرج طلابا قادرين على صنع فرص العمل في سوق العمل، فالترخيص للمهنة من الآليات التي يجب أن تراعى عند بناء العقلية الريادية للطلاب المعلم ليضمن بمقتضاها النظام التعليمي تمكن الطالب المعلم للمستوى الأساسي من المهارات المطلوبة للتعين في وظيفة التعليم والاستمرار فيها.

ولتحقيق هذا المتطلب فإنه يفرض على القائمين بأمر تطوير كليات التربية أن يضعوا الضمانات الكافية التي تؤكد قيام كليات التربية بدعم التفوق والابتكار، والإفادة من الخبرات التعليمية في هذا الشأن، وما يتبعه من تغيير سياسة الكلية لتركز على مبادئ ثقافة العمل الحر في بناء الأجيال القادمة، وهو الدور الجديد الذي تتمحور حوله المناهج وطرق التدريس للبحث عن الأفكار والمخترعات، فعودة التكليف يعد من المتطلبات الأساسية لبناء مهارات سوق العمل وتعزيز جهود كليات التربية لإصلاح نظرة المجتمع تجاه كليات التربية.

وتفعيل هذا الأمر يوجب إدراك طبيعة الخلل الناتج عن استمرار عدم تكليف خريجي كليات التربية، وتأثير ذلك على شكل السياسة التعليمية داخل هذه الكليات، لأن تفعيل هذا المتطلب يساعد على ضرورة عودة الابتكار لمناهج كليات التربية، وعودة الثقة في مقومات كليات التربية (المادية- البشرية) وقدرتها على الاعتراف بمنتجها التعليمي في سوق العمل.

(٢) الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة في التعليم الريادي

يعد هذا المتطلب مكملًا للمتطلب السابق لتحقيق غايات التعليم الريادي فحين عودة التكليف يحتاج الأمر الاطلاع على الخبرات ذات الشأن العالمي في التعليم الريادي لتصحيح المسار التربوي والتعليمي وتطويره، ليكون قادرا على تلبية طموحات المجتمع من منتج كليات التربية، ولتحقيقه يتطلب الأمر التواصل والتعايش مع هذه الخبرات تعايشا إيجابيا لإلقاء الضوء على قدرة هذه الخبرات على استثمار البيئات التربوية داخلها لصالح دعم نظم الابتكار والإبداع، والإفادة من قدرة هذه الخبرات في تحديد حاجات المتعلمين من نظم الابتكار، وقدرة هذه الدول على تحديث المعارف والمناهج داخلها، وقدرتها على تحديد حاجات العمل ومتطلباته، وأيضا إبراز دور هذه الخبرات في نشوء الحقول العلمية والتكنولوجية الجديدة، وقدرتها على توفير النظم الذكية ونظم المعلومات التي تدعم الإبداع، بما يجعل هذه الخبرات تدعم التحولات في سوق العمل، والاطلاع على أساليب التدريب الذي تعتمد عليه الدول المتقدمة في تطوير إستراتيجيات التعليم داخل الجامعة. و الانفتاح على أنظمة التعليم التي لا تقبل

الانغلاق الأكاديمي في أنظمة تعليمها حتى تصبح فعالة في إيجاد فرص العمل وابتكار آفاق جديدة للتعليم الجامعي.

(٣) تطوير السياسات التعليمية

- يقوم هذه المتطلب على مجموعة من الآليات المرتبطة بطبيعة كليات التربية والتي منها :
- تطوير المناهج التعليمية بحيث تكون أكثر اتساقا مع تطورات العصر التكنولوجي الذي يتطلب من المتعلم لغتها .
 - القدرة على الاستفادة من بعض رجال الأعمال في عمليات التعليم وتوظيفها بالسياق الحالي الذي لم يعد طالب كليات التربية فيه مكلفا بالعمل بمهنة التدريس.
 - إقرار مقرر ثقافي عن التعليم الريادي وفلسفته بما يشجع المتعلمين على توليد القيمة المضافة من الاجتماعية والاقتصادية التي ستفيد المتعلمين، وتحسين مستوى جودة الممارسات التعليمية من خلال الوعي بأهمية التعليم الريادي بما يتطلب أن تكون الممارسات التعليمية مدروسة جيدا مع ملائمة الأساليب التربوية والتعليمية التي تشجع التعليم المبدع بما يتطلب التفاعل الجيد بين المعلمين والمجتمع المحيط.

(٤) تبني سياسات التدويل العالمية

إن تبني استراتيجيات التدويل العالمية والابتكار في نشر مفهوم التربية الريادية والتي يقصد بها إعداد الطلاب وإكسابهم اتجاهات ومهارات تدعم التفكير الإيجابي الحر القائم على العلم والمعرفة بهدف صنع فرص عمل جديدة، أو إضافة فكر جديد مبتكر يسهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتشجيع عملية التعلم القائمة على العمل الجماعي عبر تصميم مقررات دراسية تعزز التعاون والإبداع عبر التفاعل مع عالم رواد الأعمال الحقيقي، واستهداف سوق العمل بطرح منتج تربوي يستطيع مواكبة متطلبات سوق العمل، وهو ما يعمل على تسهيل تبادل المحتوى والمنهج التربوي بإنشاء مركز تبادل المناهج التعليمية، والمنهجيات التربوية الرائدة وتأهيل المتعلمين نفسيا وفكريا إلى تلقى برامج تدريبية تحثهم على تطوير مهنة التعليم، وأن يكون لديهم العقلية التي تمكنهم من عمل مشروعات صغيرة تفيد القائم بمهنة التعليم.

تمكين الطلاب من استيعاب التكنولوجيا الحديثة في البحث عن فرص عمل جديدة تساعدهم على تسويق أفكارهم بطريقة إبداعية ومبتكرة، وبما يساعد الكلية من العودة بمنافسة منتجها التعليمي باقي المنتجات الأخرى، والحرص على احترام نماذج التعلم المتجسدة أساسا في التجريب والتعاون المشاركة والانخراط التنسيق بين التخصصات، والتعلم الذاتي، والتقييم الذاتي، والتنظيم الذاتي بما يساعد على توليد أنماط التفكير الفريدة والمحفزة على التعلم الجماعي والتعاوني.

ليس هذا فحسب ، بل لابد من تأكيد السياسة التعليمية على تطوير المهارات الشخصية لطلاب كليات التربية، بحيث تحقق مهارات القرن الواحد والعشرين من خلال التعليم الريادي، وهذه المهارات الكفاءات مثل التعلم والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات، ومهارات الاتصال، والمهارات الحياتية، ومهارات المسار المهني، والقدرة على العمل فلي فريق، والقدرة على استخدام الأدوات بشكل تفاعلي، وتحمل المسؤولية الاجتماعية، والاستباقية والاستقلالية، وأيضا امتلاك كفاءات المهارات الرقمية من مثل مهارة التعامل مع الانترنت، والتمكن من التعامل مع المعارف الرقمية، والمعرفة المعلوماتية، والمعرفة بوسائل الإعلام الرقمية، بالإضافة إلى امتلاك مهارات المعرفة بمسارات المستقبل المهني التفكير والتحليل مثل الاستنتاج اللفظي والتفكير الإبداعي والمبتكر ، والتفكير النقدي والتحليلي الذي يساعد على حل المشكلات، بما يساعد على تنمية المهارات الشخصية مثل الإدارة الذاتية، الثقة بالنفس، الذكاء العاطفي، تقدير التنوع والاختلاف داخل الكلية وخارجها، التأقلم مع التغييرات، مهارات الاتصال والتواصل، وأيضا يتطلب الأمر تعليم الطلاب الكتابة الفاعلة للسيرة الذاتية، و البحث عن الوظائف، ومهارات إجراء المقابلات.

ويتطلب من كليات التربية أيضا دعما لهذا التصور أن تغير من نظرتها للأنشطة الطلابية من الصورة التقليدية التي عليها الآن إلى صورتها المستقبلية التي تركز على شبكات المعلومات، وبرامج الكمبيوتر، وتوجيه المتعلمين إلى البحث عن الأنشطة التي تساعدهم في خدمة البيئة من حولهم بحيث يوثق العلاقة بين الطالب والمجتمع كون يشعر بقيمته في إحداث التغييرات في البيئة التي يعيش فيها، وهو ما يتطلب إظهار قدرة كليات التربية على تنفيذ هذه الأنشطة والإشراف عليها بالحرص على توفيرنا تتطلبه هذه الممارسات من تجهيزات وإمكانيات حتى يكون متعلمو المستقبل قادرين على ممارستها حقيقة، فتفسح المجال أمامهم للخيال والإبداع.

(5) تطوير المناهج التعليمية

لما كانت المناهج تمثل الصلة المباشرة التي تربط بين المعلم والمتعلم فإن إعطاءها عناية خاصة بها داخل المجتمع التربوي في تعليم المستقبل يعتبر من الأهمية بمكان، حتى تمكن كليات التربية خريجها من التعامل مع إفرزات الحاضر ومتطلبات المستقبل التي يطرحها التعليم الريادي، وهذا يتطلب من التعليم داخل كليات التربية أن يكون من بين أولوياته الكبرى إعداد برامج تعليمية حافزة تنمي قدرات الإبداع في المواقف الفردية والجماعية، وتهيئ فرص الاستعداد لمهارات التعلم الذاتي، وتزيد من إيجابية المتعلم في ممارسة واجباته والمطالبة بحقوقه التعليمية، ومن متطلبات ذلك أيضا صياغة المناهج داخل كليات التربية، بحيث تركز على :

- التكاملية في صياغتها، فتجمع بين اكتشاف المهارات التي يحتاجها المتعلم من تعدد المناهج والتي تؤدي بدورها إلى مخرجات مرغوب فيها، وبين احتياجات المجتمع من القائم بمهنة التعليم في ضوء احتياجات المجتمع ذاته، والمتغيرات المطلوبة وكيفية تأثيرها.
- اعتماد فكرة المناهج متداخلة التخصصات، لمعالجة الفصل الذي قد يوجد في كثير منها، من خلال دعم فكرة التكامل المعرفي في سياق إبداعي يمكن المتعلم من استيعاب المعارف العلمية وفق نظرة متكاملة تفتح السبيل أمامه لأساسيات ثقافية موحدة، تمكنه من أن ممارسة النقد الذاتي لكل ما يقدم له، وما يدور حوله.
- توفير غالبية المعلومات المتعلقة بالمسار الوظيفي من خلال إدراج التوجيه المهني في المناهج التعليمية المتعلقة بالتعليم الريادي بما يتطلبه من سياسيات واستراتيجيات تغيير مناهج التعليم في كليات التربية من أجل صنع فرص عمل تمكنهم من تشغيل أنفسهم .
- مراعاة التحديات المستقبلية التي تواجه عمليات التربية والتعليم بتناولها لقضايا : التعددية الثقافية، وعلوم المستقبل، وسوق العمل ، والتعليم الريادي، وريادة الأعمال، وبرامج التفوق الأكاديمي للجامعات والكليات.
- العمل على معالجة أوجه القصور التي تزخر بها المناهج القائمة داخل كليات التربية من خلال إتقان المتعلمين لمهارات التعلم الوظيفي والإجرائي، الوصول إلى المعلومات الكيفية ومعالجتها بطريقة فعالة، تقبل التنوع في سوق العمل، والإلما بمعرفة اللغة الأجنبية تماشياً مع اتجاهات سوق العمل.
- أن تبنى على مضامين كلية، يكون من شأنها جعل شخصية المتعلم قادرة على معالجة كل ما يعرض له من مفاجآت العصر، بالشكل الذي يجعل المتعلم يوظف معلوماته ومهاراته بشكل يمكنه من إثراء حياته الوظيفية.

(٦) التوجه حاضنات الأعمال

لما كانت حاضنات الأعمال تزيد من فرص نجاح واستمرار الأفكار الخاصة بالمشاريع، إضافة إلى قدرتها على توجيه وإرشاد المحتاجين للدعم باحتضان أفكارهم وتوجيههم لإنشاء مشاريعهم ومساعدتهم على مواجهة التحديات، فإن متطلبات تحقيقها في كليات التربية أضحت ضرورة في ظل عدم تكليف المعلمين؛ وحاضنات الأعمال لخريج كلية التربية يمكنها دعم مهاراته الإبداعية والفكرية في مجال تخصص فتمول له مشروعاً يمكنه من العمل مثلاً في مشروع ترجمة الكتب والمؤلفات والأبحاث المكتوبة باللغة غير العربية، أو إقامة مشروع صغير لتعريب المؤلفات، أو حتى إقامة مشروع صغير يمكن خريجي شعب العلوم والرياضيات من تقديم أفكارهم الإبداعية في عمل لوحات كبيرة تمكن الأطفال من استيعاب لغة العلوم والرياضيات بسهولة كبيرة، من خلال استخدام أدوات التكنولوجيا فائقة التقدم،

أو دعم المشروعات التي تساعد الطالب المتمكن من المهارات التكنولوجية في صنع بوابة إلكترونية تخضع لها جميع التخصصات الموجودة داخل كلية التربية، وتمكن الطلاب من الاطلاع عليها والحصول على بعض المهارات والمعارف العامة التي يحتاجون إليها، بما يتطلب من الجامعات بشكل عام زيادة المخصصات المالية لدعم صناديق حاضنات الأعمال.

ودعم هذه المتطلبات إنما يتحقق من :

- توافر القيادة الاستراتيجية الريادية التي تدعم دور كليات التربية داخل المجتمع.
- الإلمام بالعوائق التي تحد من انتشار حاضنات الأعمال داخل كليات التربية.
- توافر المعلومات والبيانات حول الطلاب الذين يحتاجون لدعم حاضنات الأعمال من أجل إظهار قدراتهم الابتكارية على أرض الواقع الفعلي.
- القدرة على إقامة علاقات وشركات حقيقة مع رواد الأعمال الذين يقدرون دور مهنة التعليم في المجتمع ولديهم القدرة على استقطاب الطلاب النابغين في هذا الأمر بدعمهم ماديا ومعنويا من أجل ظهور أفكار جديدة تتعلق بمهنة التعليم .
- تفعيل الشراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع الخارجي من خلال دعم المشاريع الريادية، وبناء ثقافة المنظمة والسلوك التنظيمي للجامعة بما يتطلب التركيز على المجتمع المحيط والرواد المحيطين بها ودعم مراكز الابتكار وبرامج الملكية الفكرية بما يتطلبه من تطوير البرامج التدريبية التي تقدمها الجامعات بالشراكة مع أصحاب الشركات والمبادرات الإبداعية التي تقوم بتدريب الشباب الجامعي على طرق التعامل مع مستجدات العصر، مثل هذا الدور يمكن أن يتم عن طريق تنفيذ نشاطات تعليمية .
- توفير بعض التسهيلات المادية في حدود إمكانيات صناديق الجامعة والمتبرعين من أصحاب المشاريع من خلال إصدار التشريعات والقوانين المنظمة لهذا النمط التعليمي فتعكس التعاون الوثيق بين الجامعات وغالبية المؤسسات والشركات الحكومية وغيرها في ضرورة التحاق الطالب الجامعي بوظيفة معينة.

ونهاية فإن التعليم الريادي داخل كليات التربية يقتضى تقبل الجديد من خلال تدعيم مهاراته وتوفير الإستراتيجيات التي تساعد على ذلك، وتطوير القدرة التنافسية لكليات التربية، والتوجه نحو إدارة الأعمال والمشروعات التي ترتبط بعملية التعليم وتنميتها بطرق مختلفة ومبتكرة عما ألفته من ممارسات سابقة وفق رؤى وأفكار إبداعية تحقق الربح للمعلم وتمنح المشروع الذي يقوم به بميزة تنافسية تستطيع خدمة مهنة التعليم، ومساعدة الطلاب على تكوين اتجاهات إيجابية نحو مهنة التعليم بما يساعد على تطوير السمات والمهارات الشخصية التي تساعد على إنشاء القاعدة الرئيسية للتفكير والسلوك الريادي (تحمل المخاطرة - تقديم الجديد - الاستقلالية - الثقة بالنفس)، تغيير الاهتمامات البحثية في مجال إعداد المعلم لتركز على فحص أفكار ومعتقدات المعلمين تجاه سوق العمل، مع

التركيز على أن كليات التربية لها خصوصياتها وهويتها في أنها تنفرد بإعداد معلمى المستقبل، وبالتالي سيكون لها نهج يتعلق بقدرتها على تحقيق الابتكارية في مجال صنع المعلم.

إن استحداث فرص عمل جديدة لخريجي كليات التربية تركز على التوجه المهني للمجتمع وإتقان المهارات التي يتطلبها القرن الحادي والعشرين وريادة الأعمال، والبحث عن آليات إدراجها في المناهج التعليمية، والتركيز على السياسيات والبرامج التي تدعم التعليم الريادي بما يؤثر على تطلعات وسلوكيات المتعلمين بحيث تحفز كل من يعمل داخل الجامعة على تدريب وتعليم مناهج تشجع التعليم الريادي بما يشجع على إعادة هيكلة نظام التعليم الجامعي على نحو يوفر قدرات ريادة الأعمال كنوع من المهارات الشاملة للجميع، وتشجيع طلاب كليات التربية على تطوير قدراتهم الإبداعية من أجل فهم التعقيد والتطور السريع الذي يحدث في مهنة التعليم.

المراجع

- (١) إبراهيم، عصام سيد (٢٠١٥) "التعليم الريادي مدخل لدعم طلاب الجامعة نحو الريادة والعمل الحر، مجلة كلية التربية"، جامعة بورسعيد، العدد ١٨، يونيو ١٣٤ - ٢٨٠.
- (٢) أبوسيف، محمود سيد (٢٠١٦) : " استراتيجيات مقترحة للتربية لريادة الأعمال بالتعليم قبل الجامعي المصري في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٦٧، الجزء ٢، يناير، ١٣-٨٩.
- (٣) أبوقرن، سعيد محمد (٢٠١٧): واقع ريادة الأعمال في الجامعات الفلسطينية بقطاع غزة، دراسة مقارنة بين قسمي التعليم المستمر في جامعتي الأزهر والإسلامية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة.
- (٤) إدريس، جعفر عبدالله وأحمد عثمان (٢٠١٦) : " دور ريادة الأعمال في الحد من مشكلة البطالة بمنطقة الطائف دراسة استطلاعية، مجلة أماربارك، الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، العدد ٢١، ١٤٢.
- (٥) إسماعيل، فاطمة بنت محمد (٢٠١٩): "الدروس الخصوصية قراءة تربوية في الأسباب والآثار"، مجلة آفاق علمية، جامعة قاصدي مرياح الجزائر، العدد ٢، المجلد ١١، ٥٥-٨٩.
- (٦) التويجري، أحمد بن محمد: (٢٠١٩) "تصور مقترح لمخرجات برنامج معلم العلوم الشرعية"، مجلة بيضة للعلوم التربوية والنفسية، جامعة القصيم، العدد ١، المجلد ٢٥٢، ١٥-٢٨٨.
- (٧) الجمي، محمد أحمد (٢٠١٥) : "التوجهات الجديدة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز التعليم والريادة"، المجلة العربية للمعلومات، تونس، المجلد ٢٥، ٧-٢١.
- (٨) الحلوة، طرفة بنت إبراهيم (٢٠١٥): "المهارات الحياتية لدى طالبات جامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن في ضوء التحديات المعاصرة"، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة الأميرة نوره بنت عبدالرحمن، العدد ٣، الجزء ٢، يوليو، ٤٠ - ٧٨.
- (٩) الحمالي، راشد بن محمد والعربي، هشام أبوسيف (٢٠١٦): "واقع ثقافة ريادة الأعمال بجامعة حائل وآليات تفعيلها من وجهة نظر الهيئة التدريسية"، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، جامعة حائل، العدد ٧٦، ٣٧٦ - ٤٣٢.
- (١٠) الدجاني، بسمه أحمد صدقي (٢٠١٨) : دور الترجمة في حوار الحضارات تجارب رائدة تركت أثرا بارزا في المجتمع الأردني. (عمان، دار المسيرة).

- (١١) الذبياني، منى سليمان (٢٠١٤): "تجارب بعض الدول في إعداد المعلم وتنمية مهنيها وإمكانية الإفادة منها في السعودية" مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد ٨، الجزء ٢، أكتوبر، ١٠٣-١٦٠.
- (١٢) الراوي، جميلة مشيب (٢٠١٨): "تقييم الكفايات المهنية لدى معلمى الطلبة ذوى الإعاقة الفكرية بمنطقة عسير في ضوء المعايير الوطنية للمعلمين بالمملكة العربية السعودية"، مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد ٥١، يناير، ٤٨٠-٥١٤.
- (١٣) الرميدى، بسام سمير (٢٠١٨): "تقييم دور الجامعات المصرية فى تنمية ثقافة ريادة الأعمال، لدى الطلاب استراتيجية مقترحة للتحسين"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، العدد ٦، ٣٧٠-٣٩٥.
- (١٤) السر، دعاء محمد (٢٠١٧): "درجة توافر متطلبات التعليم الريادي فى الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة، وسبل تطويرها، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية التربية، غزة، الجامعة الإسلامية.
- (١٥) السيد، لمياء محمد أحمد، وإبراهيم، إيمان عبد الفتاح (٢٠١٤): "سياسيات وبرامج التعليم الريادي وريادة الأعمال فى ضوء خبرة كل من سنغافورة والصين وإمكانية الإفادة منها فى مصر، مجلة رابطة التربويين العرب، سبتمبر، العدد ٢٧٥، ٥٣-٣٤٩.
- (١٦) السيد، عزه عبدالهادى (٢٠١٥): "المأمول فى معلم إعداد العلوم، دراسة استشرافية، مؤتمر برامج إعداد المعلم فى الجامعات من أجل التميز، (جامعة عين شمس، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، دار الضيافة، ٢٦-٢٧ أغسطس).
- (١٧) الصمادى، أسامة يوسف (٢٠١٦): "تقييم جودة دبلوم التربية الخاصة فى جامعة الإمام فى ضوء المعايير المهنية لإعداد المعلم، مجلة كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، المجلد ٤٣، المعلق ١١٥١، ٣-١١٦.
- (١٨) الطوخي، هيثم محمد وعبدالغنى، شيرين محمد (٢٠١٧): "تنمية الثقافة التربوية للمعلم لمواجهة تحولات القرن ٢١، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، العدد ٣، الجزء ٣، يوليو، ١٥٥-١٩١.
- (١٩) القرنة، لميس يوسف أحمد (٢٠١٤): "آثر أبعاد المنظمة الريادية فى تحقيق التنافسية المستدامة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط بالأردن.
- (٢٠) العتيبي، نور عبدالله (٢٠١٦): "دراسة تقييمية لمشروع التعليم الريادي من منظور تربوي إسلامي، كلية التربية، جامعة أم القرى .
- (٢١) العموش، محمد محمود (٢٠١٥): "حاضنات الأعمال فى الأردن لخدمة الإبداع، دراسة حالة، مؤتمر تجارب تنمية المشاريع المتناهيئة الصفر فى البلدان العربية (الكويت، الجامعة العربية المفتوحة بالشراكة مع برنامج الخليج العربى للتنمية ٢٧-٢٨ أكتوبر)

- (٢٢) العموري، محمد البشير (٢٠١٤): "التوافق بين مخرجات التعليم العالي، ومتطلبات سوق العمل فكر وإبداع"، مجلة ربطة الأدب الحديث، ليبيا، يونيو، ٤٤٣ - ٤٥٨.
- (٢٣) المبيريك، وفاء ناصر والجاسر، نواره جاسر (٢٠١٤): النظام البيئي لريادة الأعمال في المملكة العربية السعودية، المؤتمر السعودي الدولي لجمعيات ومراكز ريادة الأعمال (الرياض، جمعية ريادة الأعمال، ١٤-١٦-١١).
- (٢٤) المصري وآخرون (٢٠١٠): التعليم للريادة في الدول العربية، دراسة حالة عن مصر والأردن وتونس، وسلطنة عمان (بيروت، اليونسكو للتعليم والتدريب الدولي).
- (٢٥) المهدي، سوزان محمد و الجيار، سهير على (٢٠١٧): " خطوط إنتاج رأس المال الفكري بكليات التربية في مصر، دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد ١٨، ٢٩٣-٣١٣.
- (٢٦) المومني، هناءه ماجد (٢٠١٤): "أثر الخصائص الريادية للعاملين في تحقيق التوجهات المستقبلية للجامعات الخاصة الأردنية بمدينة عمان دراسة مستقبلية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد ٤٢، ٣٣٢ - ٣٤٨.
- (٢٧) اليونسكو (٢٠١٥): ندوة إعداد الشباب العربي لسوق العمل، استراتيجية لإدراج ريادة الأعمال ومهارات القرن ٢١ في قطاع التعليم العربي (بيروت، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة).
- (٢٨) باسيجا، لوبو وآخرون (٢٠١٧): مهارات ريادة الأعمال وإطارها العام (المفوضية الأوروبية، مركز البحوث المشتركة).
- (٢٩) بخاري، سلطان بن سعيد (٢٠١٤): "متطلبات تدويل التعليم العالي كمدخل لتحقيق الريادية العالمية للجامعات السعودية، تصور مقترح"، رسالة دكتوراه غير منشوره، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- (٣٠) بهاء الدين، هاني محمد (٢٠١٦): تطوير التعليم الجامعي التحديات الراهنة وأزمة التحول (القاهرة، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية).
- (٣١) توفيق، صلاح الدين و مرسى، شيرين عيد (٢٠١٧): "الجامعة الريادية ودورها في دعم تحقيق المزايا التنافسية المستدامة، تصور مقترح"، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، العدد ١٠٩، المجلد ٢٨، يناير، ١ - ٦٩.
- (٣٢) حسين، نغم نعمة (٢٠١٧): "دور حاضنات الأعمال في تمويل المشاريع الصغيرة، دراسة حالة لتجارب بعض الدول"، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية اقتصاديات أعمال، بغداد، العدد ١٦٦، السنة ٧٠، ٤٠ - ٩٠.
- (٣٣) جرين، باترشيا وآخرون (٢٠١٤): تعليم ريادة الأعمال نظرة عالمية من الممارسة إلى السياسية حول العالم، مؤتمر القمة العالمي للابتكار، (الدوحة، مؤسسة قطر للتربية وتنمية المجتمع، ٢٩ - ٣١ أكتوبر).

- (٣٤) حسين، ناصف محمد (٢٠١٨): "دراسة مقارنة لدور الجامعة في التحول إلى اقتصاد المعرفة في كل من كندا وسنغافورة وإمكانية الإفادة منها في مصر"، مجلة كلية التربية، جامعة الزقازيق، العدد ٩٨، ١٢٧-٢٨٤.
- (٣٥) حفاوى، بعلى (٢٠١٥): الترجمة الثقافية المقارنة جسور التواصل ومعايير التفاعل (عمان، مطبعة اليازورى).
- (٣٦) حياوى، موفق على وإبراهيم، سيف إسماعيل (٢٠١٠): "أثر استخدام المجمعات التعليمية فى التحصيل وتنمية التفكير الناقد فى مادة الأدب والنصوص لد طلاب الصف الخامس"، مجلة كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل ببغداد، العدد ٦١، المجلد ٥، ٦٨-٩٩.
- (٣٧) رشيد، صالح عبدالرضا والزيادى، صباح شناوة (٢٠١٣): "دور التوجه الريادى فى تحقيق الأداء الجامعى المتميز دراسة تحليلية لآراء القيادات الجامعية داخل جامعات الفرات الأوسط، مجلة القادسية للعلوم الاجارسة والاقتصادية"، العدد ٢، المجلد ١٥، ١٩١-٢٣٢.
- (٣٨) صاصيلا، رانيا (٢٠١٣): "دور كليات التربية فى جامعة دمشق فى تنمية المهارات الحياتية فى ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة"، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية وعلم النفس، المجلد ٩، العدد ٤، كلية التربية، جامعة دمشق، العدد الرابع، المجلد التاسع.
- (٣٩) زقاوة، أحمد (٢٠١٧): "البرامج الجامعية ومدى استجابتها لاحتياجات سوق العمل"، مجلة التنمية البشرية، جامعة الجزائر، العدد ١٩، أغسطس، ١٥٩-١٩٠.
- (٤٠) سالبيرج، باسى (٢٠١٦): إصلاح التعليم فى فنلندا (بغداد، مركز البيان للتخطيط والدراسات).
- (٤١) عبدالفتاح، محمد زين العابدين (٢٠١٦): "الوعى بثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة السنة التحضيرية واتجاهاتهم نحوها دراسة ميدانية بجامعة الملك سعود" مجلة البحث العلمى فى التربية، العدد ٧، ٦٣-٩٩.
- (٤٢) عبدالله، محمد مجدى (٢٠١٤): "رؤية تربوية مقترحة للتحول بشباب الجامعات المصرية من للمعيارية إلى الريادية"، مجلة المعرفة التربوية، الجمعية المصرية لأصول التربية بالقاهرة، العدد ٤، المجلد ٢٢٩، ٢-٢٩٢.
- (٤٣) عبدالمعطى، شريف والقشلان، أحمد حسن (٢٠٠٩): "تطوير الأداء فى مؤسسات التعليم العالى فى ضوء مدخل التعليم التنظيمى"، المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالى، اليمن، الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية، العدد ٨٩، ٢-١٠٤.
- (٤٤) غنايم، محمود رفعت (٢٠١٥): "تصور مقترح لدعم الميزة التنافسية بالتعليم الجامعى المصرى على ضوء متطلبات اقتصاد المعرفة"، مجلة كلية التربية، جامعة حلوان، العدد ٤، مجلد ٣١، ٢١-٤٠٥.

- (٤٥) محمود، عبداللطيف محمد (٢٠١٧): "التربية الريادية ومتطلباتها من التعليم الجامعي" العدد ٣٧،
مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مصر، العدد ٣٧، ١١٨ - ٢٤٧.
- (٤٦) مغاوري، هالة أمين (٢٠١٦): "تطوير صنع واتخاذ القرارات بالمؤسسات التعليمية في مصر على
ضوء القيادة الريادية"، مجلة البحث العلمي في التربية، كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد
١٧، ٥٣٦ - ٥٥٩.
- (٤٧) ناجح، محمد محمد وإسماعيل، محمد السيد (٢٠١٨): المتطلبات التشريعية لتطوير إعداد المعلم في
مصر على ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة، مجلة كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد ٥٤،
أكتوبر، ٦٦ - ١٧٠.
- (٤٨) ناصر، محمد جودت، والعمري غسان (٢٠١١): "قياس خصائص الريادة لدى طلبة الدراسات العليا
في إدارة الأعمال، وأثرها على الأعمال الريادية دراسة مقارنة"، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية،
العدد ٧، ١٣٩ - ١٦٩.
- (٤٩) نعماني، أبوجمال قطب (٢٠١٠): "الترجمة ضرورة حضارية"، مجلة دراسات الجامعة الإسلامية،
ماليزيا، المجلد ٣، ديسمبر.

- 50) Akar, Huseyin & Dogan, Yildiz (2018): "The Role OF Personal Values Insocial Entrepreneurship", **Journal OF Educational Research**, N.6, 83-101.
- 51) Alexandra, Uvarov & Evgen Preevodchikov (2012): "The Entrepreneurial University IN Rssia From Idea TO Reality", **Journal OF Social & Behavioral Science**, V. 2, 45-51.
- 52) Basci, Esref & Elkan, Reaha (2015): "Entrepreneurship Education AT Universities Suggestion For Amodel Using Financial Support", **Journal OF Social & Behavioral Science**, V. 3, N. 6, 15-38.
- 53) Chien, Wenyu (2018): "Understanding THE Ecoystemes OF China and American Entrepreneurship Education", **Journal OF Entrepreneurship EDUCATION**, v. 21, N. 2, 111- 136.
- 54) Capiene, Aiste (2017): "Entrenurship Education University Innovatie Models And Current ends", **Journal OF Research For Development**, V. 2, 285- 305.
- 55) Deveci, Isa & Leino, Janna (2018): "Areview Entrepreneurship Education In teacher Education", **Malaysia Journal Learning & Instrucation**, N.1. V. 15, 101-148.
- 56) Hardy, Lah Rahim (2015): "Entrepreneurship Education IN Malaysia Acrtical Review", **Journal OF Technology OF Mangment & Business**, N. 2, V. 2, 1-21.

- 57) Jeff Vanenboven & Eric Ligouri (2013): "The Impact Of Entrepreneurship Education IN Troducing The Entrepreneurship Education Prject", **Journal of Business & Project**, V.51-310-335.
- 58) Paakken, Romer & Maija, Suonpaa (2017): Entrepreneurship education in usa context in Finland, conference of Multiple of objectives & means of entreenurship education, (university of applied science, finlind, 2-3-8,).
- 59) Kuttpm, Merle & Others (2014): "Entreprenership Education University Level and Students Entrepreneurial Intention", **Journal of Social & behavioral Science**, V.3, N.17, March, 658-666.
- 60) Rengiah, Parimala (2017): "The effectiveness of entrepreneurship Education among Malaysian university Student", **Journal of Business & Social**, V.2, N.2 MAY, 30-45
- 61) Teruo, Shinato (2013): "Entrepreneurship education in Japanese universities how do we train for risk taking in aculture OF risk" **journal of entrepreneurship & small business**, V.20, N.2, 184-204.
- 62) Markku, Ikavalka & Leino, Seikkula (2018): "Rediscovering Teacher's Role IN Entrepreneurship Education", **Journal OF Entrepreneurship**, V. 6, n. 9, 8-27.
- 63) Tarija, Paakkanen & Maija, Suopaa (2017): Multiple Objectives and Means OF Entrepreneurship Education at Finnish Universities OF Applied Sciences, Finland, Haaga Helia University OF Applied Science.
- 64) Ustyzhina, Olga & Abdimonynova (2019): Entrepreneurial Competencies IN Higher Education", **Journal Of Entrepreneurship Education**, V. 5, N. 6, 116 -129 .
- 65) Williams, Dina & Kluev, Alexey (2014): "The Entrepreneurial University Evidence Of The Changing Role Of Universities In Modern Russia", **Journal Of Entrepreneurship Education**, V. 1, N. 1, 1-21.
- 66) Yinian, The & Bakar, Rosni (2014): "Student's Perception ON Entrepreneurship Education The Case OF Universiti Malaysia Perlis", **International Education Stides**, V. 7, N.10, 40-54.
- 67) Zhipengo, Cao & Zhou, Mei (2018): " Research ON THE Innovation And Entreprenrship Education Mode IN College And Universities Based Entrepreneurial Ecosystem They", **Journal OF Education Science**, V.16, Octber, 21-43.